وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة2

كلية: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

دور التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع للمعاملات المالية

–دراسة حالة الجزائر–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الطالبة: تحت اشراف الدكتور:

بن خضرة حميدة بضياف صالح

امام لجنة المناقشة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
طويل آسيا	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
بضياف صالح	أستاذ محاضر"أ"	جامعة البليدة 2	مشرفاً ومقرراً
ساعد غنية	أستاذ محاضر"أ"	جامعة البليدة 2	مشرفاً مساعداً
معزوز نشيدة	أستاذ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
ساخي أبو بكر	أستاذ	جامعة البليدة 2	ممتحنا
خبازي فاطمة الزهراء	أستاذ	جامعة خميس مليانة	ممتحنا
شخار نعيمة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة تيبازة	ممتحنا

2026/2025

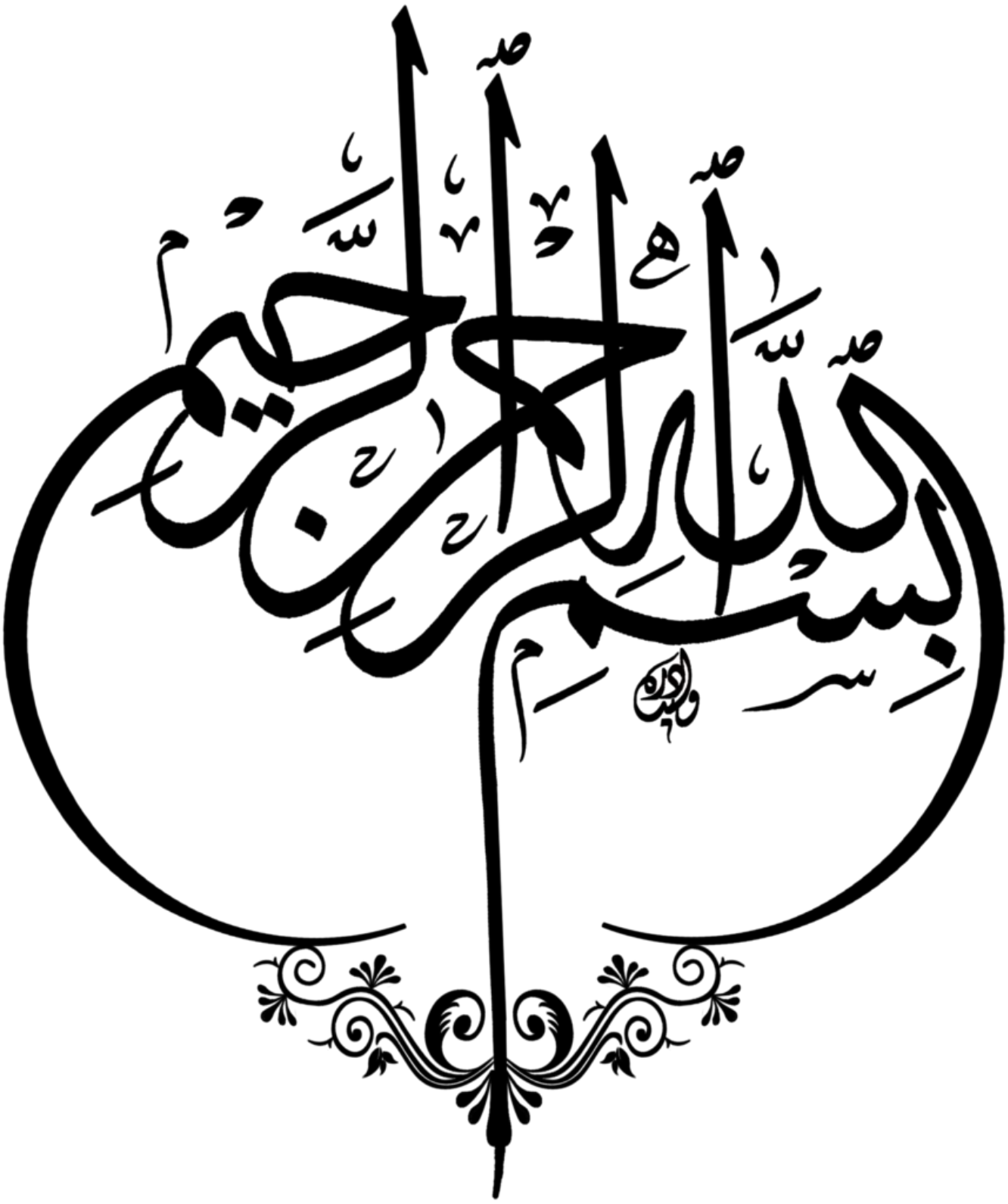
بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾

شكر وتقدير

اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علما

اول شكري هو لله سبحانه وتعالى الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه احمده واشكره على نعمه وحسن عونه، واصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ

أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات العرفان الى الأستاذ المشرف **"بضياف صالح"** على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة لإتمام هذا البحث

أتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذة المشرفة المساعدة **"ساعد غنية"** على دعمها وتوجيهاتها القيمة

أتقدم بالشكر الى كل من ساعدني في هذا البحث خاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وعلى نصائحهم الثمينة وعلى رأسهم الأستاذ **"بداوي مصطفى"**

أتقدم بالشكر الى السيد مدير المكتبة المركزية السيد **"موهوب محمد"** على تسهيلاته ومساعدته

كما أتقدم بالشكر الى لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الاطروحة

واختم شكري هذا الى كل من ساعدني من قريب او بعيد على انجاز هذه الاطروحة

ونسأل الله العلي العظيم ان يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعا، فإن أصبنا فمن الله وان أخطأنا فمن أنفسنا والله ولي التوفيق

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي الى روح والديا وأخي لمين رحمهم الله برحمته الواسعة واسكنهم فسيح جناته

الى زوجي العزيز الذي كان سند لي خلال مسيرتي البحثية

الى اولادي فلذة كبدي يامن، مارية، يوسف ورحاب

الى أغلى ما في الوجود اخواتي واخوتي

الى كل عائلتي وصديقاتي

الى كل زميلاتي وزملائي

الى كل طالب علم

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذا الدراسة لإظهار دور التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع في الجزائر وذلك بالتركيز على واقع التحول الرقمي وواقع طرق ووسائل الدفع الحديثة، والوقوف عند الآفاق والتحديات التي تواجه هذا التحول، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وكذا عرض لتجارب دول عربية (تونس، سلطنة عمان والسعودية) رائدة في مجال التحول الرقمي لوسائل الدفع من اجل الاستفادة من نقاط قوتها، حيث تحظى طرق ووسائل الدفع الحديثة بأهمية كبيرة ودور فعّال في تعزيز التنافسية، تحقيق الشمول المالي وبناء اقتصاد رقمي.

كما أظهرت نتائج الدراسة ان عمليات السحب والدفع باستعمال البطاقات البنكية شهدت ارتفاعا ملموسا من حيث الحجم والقيمة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة، وبالتحديد بعد انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الالي في سنة 2020، باعتبار البطاقة الذهبية لبريد الجزائر البطاقة المهيمنة مقارنة بباقي البطاقات البنكية وباقي وسائل الدفع الحديثة.

الكلمات المفتاحية:

تحول رقمي، وسائل دفع حديثة، بطاقة ذهبية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to demonstration the role of digital transformation in improving payment methods and means in Algeria, this is done by focusing on the reality of means, and examining the prospects and challenges facing this transformation, the study employs descriptive and analytical approaches, and also presents the experiences of leading Arab countries (Tunisia, Oman and Saudi Arabia) in the field of digital transformation of payment methods, in order to benefit from their strengths, modern payment methods and means are of great importance and play effective role in enhancing competitiveness, achieving financial inclusion and building a digital economy.

The study results also showed that withdrawals and payments transactions using bank cards have witnessed a significant increase in both volume and value in Algeria, especially in recent years, Specifically, after Algeria post joined the automated payment pool in 2020, given the Algeria Post Gold Card considered the dominant card compared to other bank cards, and others modern payment methods.

Keywords:

digital transformation, modern payment methods, gold card, Algeria.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير I
الاهداء II
الملخص باللغة العربية: III
الملخص باللغة الإنجليزية: ..... Erreur ! Signet non défini.
فهرس المحتويات V
فهرس الجداول VIII
فهرس الاشكال XI
فهرس الملاحق XII
قائمة الالفاظ المركبة والاختصارات: XIII
مقدمة: ..... أ
الفصل الأول: أساسيات حول التحول الرقمي مع الإشارة لحالة الجزائر ..... أ
تمهيد الفصل الاول: 2
المبحث الأول: عموميات حول التحول الرقمي 3
المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي 3
المطلب الثاني: أسباب التحول الرقمي ومراحله وانعكاساته 8
المطلب الثالث: أهمية التحول الرقمي وأهدافه 15
المبحث الثاني: أسس التحول الرقمي 17
المطلب الأول: مرتكزات التحول الرقمي 17
المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي 20
المطلب الثالث: تقنيات التحول الرقمي 21
المبحث الثالث: نظرة على التحول الرقمي في الجزائر 30
المطلب الأول: الخطوات الأولى للتحول الرقمي في الجزائر 31
المطلب الثاني: نماذج التحول الرقمي في الجزائر 37
المطلب الثالث: تحديات وآفاق التحول الرقمي في الجزائر 43
خلاصة الفصل الأول: 46
الفصل الثاني: الإطار العام لطرق ووسائل الدفع في الجزائر 47
تمهيد الفصل الثاني: 48

المبحث الأول: التأصيل النظري لطرق ووسائل الدفع التقليدية 49
المطلب الأول: ماهية طرق ووسائل الدفع..... 49
المطلب الثاني: أنواع طرق ووسائل الدفع التقليدية 53
المطلب الثالث: تقييم طرق ووسائل الدفع التقليدية والعوامل المساعدة على ظهور طرق ووسائل الدفع الحديثة..... 59
المبحث الثاني: التأصيل النظري لطرق ووسائل الدفع الحديثة..... 63
المطلب الأول: مفهوم طرق ووسائل الدفع الحديثة 64
المطلب الثاني: أنواع طرق ووسائل الدفع الحديثة 68
المطلب الثالث: تقييم طرق ووسائل الدفع الحديثة 85
المبحث الثالث: تطور طرق ووسائل الدفع في الجزائر 92
المطلب الأول: الإطار القانوني لطرق ووسائل الدفع في الجزائر..... 92
المطلب الثاني: نظام الدفع في الجزائر..... 99
المطلب الثالث: الفاعلون في مجال الدفع الالكتروني في الجزائر ودورهم الإيجابي في ظل جائحة كورونا..... 111
خلاصة الفصل الثاني: 119
الفصل الثالث تجارب دول عربية في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسن طرق ووسائل الدفع.....120
تمهيد الفصل الثالث:..... 121
المبحث الأول: تجربة تونس في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع122
المطلب الأول: بوادر التحول الرقمي في تونس 122
المطلب الثاني: وسائل ومحطات الدفع الالكتروني في تونس 127
المطلب الثالث: تطور الدفع الالكتروني في تونس 137
المبحث الثاني: تجربة سلطنة عمان في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع 141
المطلب الأول: برامج التحول الرقمي في سلطنة عمان..... 142
المطلب الثاني: محطات ونظم الدفع في سلطنة عمان 148
المطلب الثالث: تطور الدفع الالكتروني في سلطنة عمان 152
المبحث الثالث: تجربة السعودية في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع ..... 160.
المطلب الأول: بوادر التحول الرقمي في السعودية 160

المطلب الثاني: وسائل ومحطات الدفع الالكتروني في السعودية 165
المطلب الثالث: تطور الدفع الالكتروني في السعودية 169
خلاصة الفصل الثالث: 175
الفصل الرابع :دراسة حالة الجزائر في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع 176
تمهيد الفصل الرابع: 177
المبحث الأول: واقع طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر 178
المطلب الاول: البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر 178
المطلب الثاني: مؤشرات طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر 184
المطلب الثالث: تطور اجمالي المدفوعات الالكترونية في الجزائر 192
المبحث الثاني: دراسة حالة بريد الجزائر، البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام..... 196
المطلب الأول: دراسة حالة بريد الجزائر 196
المطلب الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA 208
المطلب الثالث: دراسة حالة مصرف السلام 226
المبحث الثالث: تقييم التحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع في الجزائر 239
المطلب الأول: تحليل تطور طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر 239
المطلب الثاني: افاق وتحديات طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر 241
المطلب الثالث: الاستفادة من تجارب الدول العربية (تونس، سلطنة عمان والسعودية)..... 244
خلاصة الفصل الرابع: 248
خاتمة: 250
قائمة المراجع 257
الملاحق 274

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	اهم الفروقات بين الرقمنة، الرقمنة الرقمية والتحول الرقمي	6
2-1	مراحل استراتيجية التحول الرقمي	11
3-1	أهمية التحول الرقمي	13
4-1	مرتكزات التحول الرقمي	18
1-2	مراحل نشأة طرق ووسائل الدفع	49
2-2	طرق الدفع بواسطة الهاتف النقال	72
3-2	مزايا وسائل الدفع الحديثة	86
4-2	أهم المحطات التاريخية للدفع الالكتروني في الجزائر	98
1-3	عدد اشتراكات شبكات الهاتف الثابت والهاتف المحمول (2018-2024)	125
2-3	عدد الاشتراكات بالأنترنت بالهاتف الثابت والهاتف المحول (2018-2024)	126
3-3	عدد البطاقات الالكترونية في تونس (2018-2024)	138
4-3	تطور أجهزة الصراف الالي ونهائيات الدفع الالكتروني في تونس (2018-2024)	139
5-3	تطور اشتراكات الهاتف في سلطنة عمان (2021-2023)	145
6-3	تطور حجم الدفع بالبطاقة عبر شبكة " عمان نت" (2018-2024)	153
7-3	تطور حجم المدفوعات عبر أجهزة الصراف الآلي في سلطنة عمان (2018-2024)	154
8-3	تطور حجم عدد المدفوعات عبر أجهزة الدفع بالبطاقة عبر شبكة "عمان نت" (2018-2024)	155
9-3	عدد البطاقات المصدرة في السعودية (2018-جوان 2025)	170
10-3	تطور أجهزة الصراف الالي في السعودية (2018-2024)	171
11-3	تطور نقاط البيع في السعودية (2018- جوان 2025)	172
12-3	حصة وسائل الدفع من حيث عدد العمليات (2021-2023)	173
1-4	تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر (2016-2023)	179
2-4	تطور عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر (2016-2023)	179
3-4	عدد الحسابات النشطة في الجزائر (2017-2023)	185
4-4	تطور عدد البطاقات المتداولة في الجزائر (2023-جوان 2025)	186

5-4	تطور أجهزة الصرف الالي في الجزائر (2016-جوان 2025)	187
6-4	تطور نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني في الجزائر (2016-جوان 2025)	189
7-4	تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف في الجزائر (2022-جوان 2025)	191
8-4	نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر (2016-جوان 2025)	193
9-4	تطور عدد تجار الويب المندمجون في نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر (2017-جويلية 2025)	195
10-4	معلومات عامة حول البطاقة الذهبية	197
11-4	تطور البطاقة الذهبية المصدرة لبريد الجزائر (جانفي 2024-جويلية 2025)	202
12-4	عدد البطاقات الذهبية التي اجرت على الأقل معاملة في بريد الجزائر (جانفي 2024-جويلية 2025)	203
13-4	تطور الدفع عبر نهائيات الدفع لبريد الجزائر (جانفي 2024-جويلية 2025)	205
14-4	تطور عدد أجهزة الصراف الالي ATM لبريد الجزائر (جانفي 2024-جويلية 2025)	207
15-4	أسقف البطاقة البيبنكية الكلاسيكية والذهبية	212
16-4	أسقف بطاقة الاعمال الخاصة بالمهنيين	216
17-4	أسقف بطاقة الاعمال الخاصة بالمؤسسات	219
18-4	تطور البطاقات البيبنكية للبنك الوطني الجزائري (جانفي 2024-جويلية 2025)	220
19-4	عدد البطاقات التي اجرت على الأقل معاملة للبنك الوطني الجزائري (جانفي 2024-جويلية 2025)	221
20-4	تطور الدفع عبر نهائيات الدفع للبنك الوطني الجزائري (جانفي 2024-جويلية 2025)	223
21-4	تطور عدد أجهزة الصراف الالي للبنك الوطني الجزائري (جانفي 2024-جويلية 2025)	224
22-4	الخدمات المصرفية عن بعد لبنك السلام	227
23-4	تطور عدد الحسابات لبنك السلام	233
24-4	تطور البطاقات البيبنكية للبنك السلام (جانفي 2024-جويلية 2025)	234
25-4	عدد البطاقات التي اجرت على الأقل معاملة لبنك السلام (جانفي 2024-جويلية 2025)	235

4-26	تطور الدفع عبر نهائيات الدفع لبنك السلام (جانفي 2024-جويلية 2025)	**237**
4-27	تطور عدد أجهزة الصراف الالي لبنك السلام (جانفي 2024-جويلية 2025)	**238**
4-28	مقارنة بين تجربة الجزائر مع تجربة تونس، سلطنة عمان والسعودية	**244**

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الجوانب التطبيقية لنظم الذكاء الاصطناعي	24
1-2	تصنيفات طرق ووسائل الدفع	54
2-2	بطاقة الدفع البيبنكية	107
3-2	خصائص البطاقة البنكية	108
4-2	طرق الدفع بالبطاقة البيبنكية	109
5-2	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	118
6-2	الأعضاء في شبكة النقد بين البنوك	119
1-3	حجم المدفوعات عبر شبكة " عمان نت"	156
2-3	نظام الدفع عبر الهاتف النقال في سلطنة عمان (2019_2024)	157
1-4	تطور عدد الأسر الموصولة بالأنترنت الثابت في الجزائر	182
2-4	تطور عدد الاسر الموصولة بشبكة الالياف البصرية الى غاية المنزل FTTH (2020-افريل 2025)	183
3-4	تطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر (2020-2024)	192
4-4	البطاقة الذهبية لبريد الجزائر	198
5-4	البطاقة الذهبية الكلاسيكية	201
6-4	شكل البطاقة البيبنكية الكلاسيكية والذهبية	212
7-4	شكل بطاقة فيزا	214
8-4	شكل بطاقة الاعمال " ضرائب"	218
9-4	بطاقة " السلام فيزا"	231
10-4	خصائص مجتمع المعلومات	243

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نظام الدفع عبر الهاتف المحمول	275
02	الوثائق المرجعية لنظام الدفع عبر الهاتف المحمول	276
03	تعاريف حول الدفع عبر الهاتف المحمول	278
04	المواصفات الفنية لرمز الاستجابة السريعة	279
05	مرجع رمز الاستجابة السريعة	280
06	شروط واحكام نر رمز الاستجابة السريعة	281
07	تطور مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تونس	282

قائمة الالفاظ المركبة والاختصارات:

المختصرات	التعريف باللغة الاجنبية	التعريف باللغة العربية
SATIM	Société d'automatisation des transaction interbancaires et monétique	شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك
CIB	Carte Interbancaire	بطاقة الدفع ما بين البنوك
RMI	Réseau Monétique Interbancaire	الشبكة النقدية المشتركة ما بين البنوك
RIB	Relevé D'identité Bancaire	كشف الهوية البنكية
TPE	Terminal de Paiement Electronique	نهائي الدفع الالكتروني
ATM	Automated Teller Machines	أجهزة الصراف الالي
DAB	Distributeur Automatique de Billets	الموزع الالي للنقود
GAB	Guichet Automatique de Banque	الشباك الالي للنقود
QR-QODE	QR-QODE	رمز الاستجابة السريعة
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication	شبكة الاتصالات المالية العالمية بين البنوك
RTGS	Real Time Gros settlement	نظام التسوية اللحظية للمدفوعات الكبيرة
ARTS	Algerian Real Time Settlement	النظام الجزائري للدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة
ATCI	Algérie Télé Compensation Interbancaire	النظام الجزائري للمقاصة الالكترونية والدفع المكثف
ADSL	Asymmetric Digital Subscriber Line	الخط المشترك الرقمي غير المتماثل
GSM	Global System for Mobile Communication	النظام العالمي لاتصالات الهواتف المحمولة

B2C	Business To Customer	التجارة الالكترونية بين وحدات الاعمال والمستهلك
B2G	Business To Governement	التجارة الالكترونية بين وحدات الاعمال والحكومة
G2C	Governement To Customer	التجارة الالكترونية بين الحكومة والمستهلكين
B2B	Business To Business	التجارة الالكترونية بين وحدات الاعمال
C2C	Customer To Customer	التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر
TIC	Technologie de l'information et de la Communication	تكنولوجيا الاعلام والاتصال

مقـــــدمـــــة

مقدمة:

يعتبر التحول الرقمي من أبرز التحولات المعاصرة التي مست مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المجالات في العالم بأسره، حيث تتسابق الدول في اعداد مختلف الاستراتيجيات من اجل التحول من نموذج الاعمال التقليدي الى نموذج الاعمال الحديث الذي يعتمد على مختلف مخرجات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، مركزة في ذلك على القطاع المالي الذي يعتبر أساس الاقتصاد.

القطاع المصرفي من بين القطاعات الرائدة في تبني التحول الرقمي من أجل عصرنة خدماتها بما فيها طرق ووسائل الدفع، حيث هناك عدة تصنيفات لطرق ووسائل الدفع وهذا بناء على عدة معايير، إما حسب حجم التحويلات (تحويلات صغيرة وكبيرة)، حسب طريقة التعاملات (ورقية والكترونية)، حسب نوع التسوية (صافية واجمالية)، حسب طريقة التسوية (آنية ومؤجلة)، او حسب التطور التكنولوجي(طرق ووسائل دفع تقليدية وطرق ووسائل دفع حديثة)، وهذا الأخير هو المعيار الذي سنعتمده في بحثنا، حيث سنتطرق لطرق ووسائل الدفع قبل التحول الرقمي وبعده أي عرض طرق ووسائل الدفع التقليدية والحديثة، وكذا عرض تجارب دول عربية (تونس، سلطنة عمان والسعودية) رائدة في مجال التحول الرقمي لوسائل الدفع من اجل محاولة تحديد نقاط القوة ومحاولة الاستفادة منها وتجنب نقاط ضعفها.

الجزائر كباقي الدول تسعى جاهدة الى تحقيق التحول الرقمي في شتى المجالات، الا انها أعطت الأولوية للقطاعات الحساسة، من بينها الجهاز المصرفي من خلال تحديث نظام الدفع الذي يمثل إحدى الانشغالات الأساسية للحكومة، وفي هذا الإطار تعمل السلطات النقدية والمنظومة المصرفية على توحيد جهودها من أجل وضع نظام دفع آلي، يهدف إلى ترقية وطرح أدوات جديدة مثل البطاقات البنكية والدفع عبر الانترنت، بالإضافة الى إعادة تأهيل وسائل الدفع التقليدية مثل الشيك والحوالة والأوراق التجارية

حيث تسعى مبادرة التحديث هذه إلى تعزيز استخدام طرق ووسائل الدفع في بيئة آمنة والإقصاء التدريجي للدفع النقدي والنقود الورقية، وذلك من خلال تشجيع جميع الفاعلين في هذا المجال.

الإشكالية:

من خلال ما سبق تنبثق الإشكالية الرئيسية للدراسة وتتمثل في:

هل ساهم التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع للمعاملات المالية في الجزائر؟، وماهي الاستراتيجيات المنتهجة لإنجاح هذا التحول؟

الأسئلة الفرعية:

تنبثق من الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية وتتمثل في:

-ما هو واقع التحول الرقمي في الجزائر؟

-ماهي وسائل الدفع التقليدية السائدة في الجزائر، وهل ساهمت جائحة كورونا في تعميم وسائل الدفع الالكتروني؟

-ماهي الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتعزيز التحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع في الجزائر؟

-هل يمكن تطبيق تجارب الدول العربية كنموذج للتحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع في الجزائر؟

-ماهي وسائل الدفع الحديثة الأكثر انتشارا في الجزائر؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يسير التحول الرقمي في الجزائر على النحو المسطر بخطى بطيئة نوعا ما.

الفرضية الثانية: يعتبر الدفع النقدي الاختيار الأفضل في الجزائر لتسوية مختلف المعاملات المالية، كما ساهمت جائحة كورونا في انتشار وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر بشكل كبير.

الفرضية الثالثة: اتخاذ عدة تدابير واجراءات داعمة لبرنامج التحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع في الجزائر.

الفرضية الرابعة: يمكن تطبيق نماذج التحول الرقمي للدول العربية الرائدة في التحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع على تجربة الجزائر.

الفرضية الخامسة: تعتبر البطاقة الذهبية لبريد الجزائر البطاقة المهيمنة على باقي البطاقات الأخرى وباقي وسائل الدفع الحديثة.

أهمية الدراسة:

أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة وليس خيارا وهذا من اجل مواكبة التطورات الراهنة، حيث مس التحول الرقمي مختلف الميادين بما في ذلك أنظمة الدفع، ونظرا لعدم مرونة وسائل الدفع في الجزائر تظهر أهمية اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز تعميم وسائل الدفع الحديثة، مما الزم المنظومة المصرفية الجزائرية على عصرنة خدماتها، وتطوير أنظمة الدفع القائمة عليها بما يتوافق مع التكنولوجيا الحديثة ومع تطلعات المتعاملين من اجل تسهيل معاملاتهم اليومية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

-الالمام بجميع الجوانب النظرية الخاصة بالتحول الرقمي، والتعرف على واقع وأهم التحديات التي تواجهه في الجزائر.

-التطرق للاستراتيجيات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لإنجاح عملية التحول الرقمي.

-تناول أهم المفاهيم المرتبطة بطرق ووسائل الدفع الحديثة.

-تسليط الضوء على اهم العقبات التي تواجه استعمال وسائل الدفع الحديثة في الجزائر.

-تقييم واقع طرق ووسائل الدفع الحديثة في البنوك الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع الدراسة للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

-ارتباط الموضوع بالتخصص.

-حداثة الموضوع في الجزائر التي تسعى حاليا لتعميم طرق ووسائل الدفع الحديثة.

- الاستعانة بالتجارب الدولية السابقة خاصة الدول العربية في هذا الموضوع.

-الميل الشخصي لمثل هذه المواضيع الحديثة التي تلقى اهتمام من طرف الدولة.

-لإثراء رصيدي المعرفي في هذا المجال الذي يجسد المستقبل.

المنهج المتبع:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، باعتبارهما منهجان ملائمان لمثل هذه المواضيع، من خلال وصف الدراسة النظرية عن طريق جمع المعلومات من مختلف المصادر كتب، مقالات، قوانيين، تشريعات ومواقع الكترونية الخاصة بمتغيرات الدراسة وتوظيفها بالإضافة الى التحليل والتركيب، اما في الجانب التطبيقي تم تحليل المعطيات والاحصائيات لتشخيص تطور طرق ووسائل الدفع في بعض الدول العربية والجزائر واسقاطها على الدراسة الميدانية المتمثلة في عينة من البنوك.

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذا الدراسة على مجموعة من أدوات جمع البيانات، من خلال استخدام مراجع متنوعة كالكتب، المجلات، مذكرات ورسائل جامعية، ملتقيات وندوات، قوانيين، تقارير رسمية، مواقع الانترنت والاحصائيات.

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة الحدود الزمنية، الحدود المكانية والحدود الموضوعية وتتمثل في:

أ-الحدود الزمنية:

تُحدد الفترة الزمنية للدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية شهر جويلية 2025، وهذا راجع لتوجه العديد من الشركات والمؤسسات المالية في هذه الفترة الى تغيير استراتيجياتها نحو تبني التكنولوجيا الرقمية، بالإضافة الى اظهار دور جائحة كورونا في تغيير سلوك المستهلكين نحو الدفع الالكتروني قبل سنة 2019 وبعدها، حيث تعتبر هذه الفترة كافية لدراسة دور التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع.

ب-الحدود المكانية:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في استعراض بعض تجارب الدول العربية (تونس، سلطنة عمان والسعودية) في مجال التحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع، ومن ثم تطبيق الدراسة على الجزائر على المستوى الكلي(الوطني)، وكذا اسقاط الدراسة على عينة من البنوك الناشطة في الجزائر والمتمثلة في البنك الوطني الجزائري (بنك عمومي)، مصرف السلام (بنك خاص) وبريد الجزائر.

ت-الحدود الموضوعية:

نظرا لتعدد جوانب موضوع الدراسة تم تحديد الحدود الموضوعية للبحث، حيث تمت معالجة موضوع البحث بالربط بين التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع للمعاملات المالية في الجزائر، وبالتالي تم تناول تطور طرق ووسائل الدفع حسب معيار الحداثة، بحيث تم التطرق لطرق ووسائل الدفع التقليدية (قبل التحول الرقمي) ثم التطرق لطرق ووسائل الدفع الحديثة (بعد التحول الرقمي).

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة عنصرا أساسيا من عناصر البحث العلمي المبني على تراكمية المعرفة، بحيث ان الباحث يبدأ من حيث انتهى الاخرون وهذا تكريسا لمبدأ التراكمية وتجنب الوقوع في التكرار، ولقد تم تناول هذا الموضوع في العديد من الدراسات السابقة من بينها:

– **دراسة سلايمي جميلة وبوشي يوسف (2019)**، مقال بعنوان التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، طرحت الدراسة إشكالية فيما تتمثل أهمية التحول الرقمي في الجزائر على مستوى القطاع الحكومي والخاص في السنوات الأخيرة؟، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث تهدف الدراسة الى البحث عن مكانة الجزائر ومدى تبنيها لتقنية التحول الرقمي مقارنة مع الدول العربية، ومعرفة مدى مواكبة المنظومة القانونية لهذه التحولات الرقمية، ولقد توصلت الدراسة الى ان التحول الرقمي انتقل من القول الى الفعل في الجزائر، وان التحول الرقمي لم يعد خيار بل اصبح ضرورة، وبالرغم من غياب المنافسة الحقيقية في القطاع العام الا ان الجزائر كانت من بين الدول التي تبنت التحول الرقمي في هذا القطاع.

– **دراسة بورايو هاجر اميرة (2019–2020)**، دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الالكترونية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، حيث طرحت إشكالية ما مدى إمكانية وضع استراتيجية لتحديث وسائل الدفع تساهم في تطبيق التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة مما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث هدفت هذه الدراسة الى ابراز ماهية وسائل الدفع مع تسليط الضوء على أهم وسائل الدفع الالكترونية، ومحاولة إيجاد طرق حديثة لتحديث وسائل الدفع الالكترونية وجعلها ذات جودة عالية، وأهم ما توصلت اليه هذه الدراسة ان التعامل بوسائل الدفع الالكترونية في الجزائر ما بين المتوسط والضعيف وهذا ما يدل على ان هناك تعامل في بعض مجالات التجارة الالكترونية وليس كل مجالاتها، عدم وجود الكوادر الإدارية والبشرية التي تتمتع بالمؤهلات العلمية والخبرات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وعدم وجود مراكز متخصصة للبحث في تطوير أنظمة الدفع الالكترونية.

– **دراسة دحية رباب (2019–2020)**، أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة الى حالة الجزائر–دراسة تحليلية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، حيث طرحت إشكالية الى أي مدى يمكن لإدماج أنظمة ووسائل الدفع الحديثة والتي فرضتها التكنولوجيا المالية أن تعمل على توسيع البنية التحتية لخدمات الدفع وتساهم في تفعيل النظام المصرفي في الجزائر؟، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الوصفي والمنهج الوصفي التحليلي حيث هدفت هذه الدراسة الى دراسة معمقة لواقع استخدام التكنولوجيا في الجانب المصرفي، خاصة بظهور مؤسسات التكنولوجيا المالية والتي أصبحت تمثل اتجاها جديدا في عالم الصيرفة، ومن النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة لعل جوهر اخفاق الجهود المبذولة من قبل السلطات المعنية يتركز أساسا في وضع مشاريع تحديث تحاكي تجارب دول أخرى تختلف عن النموذج الجزائري من حيث اقتصادها والامكانيات المتوفرة لديها، ولعل غياب تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بالإضافة الى عدم التحكم في التكنولوجيا كانت من بين الأسباب والعوائق التي حالت دون نجاح مشروع الجزائر الكترونية 2013.

– **دراسة سلطاني حميد (2022)**، عبارة عن مقال بعنوان مفهوم الدفع الالكتروني وآفاق تطويره في الجزائر، وطرحت الدراسة إشكالية ما هو مفهوم أنظمة الدفع الالكتروني في الجزائر؟، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث هدفت الدراسة الى محاولة معرفة واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر وآفاق تطوره، والتعرف على العراقيل التي تحول دون تعميميه وانتشاره في الجزائر، وتوصلت الدراسة الى ان القانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية لم يعرف ولم يحدد وسائل الدفع الالكتروني بالرغم من تنظيمها في اطار القانون التجاري او قانون النقد والقرض او قانون التوقيع والتصديق الالكتروني، وان المشرع لم يخصص نصوص قانونية وقواعد تنظم كل وسائل الدفع.

– **دراسة كواشي حنان (2021–2022)**، واقع وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016–2021)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، حيث طرحت إشكالية ما مدى استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر وما هي اهم التحديات والصعوبات التي تواجه ذلك؟، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد هدفت الدراسة الى ابراز تشخيص وضعية الدفع الالكتروني في الجزائر ومعرفة مدى تأقلم المصارف والمؤسسات المالية من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى، والكشف عن أهم التحديات التي تواجه تعميم استخدام وسائل الدفع المعاصرة في الجزائر، وأهم ما توصلت اليه هذه الدراسة يمكن القول بأن ملامح السداد عن بعد بالجزائر في طور التقدم والتعميم بالنظر لانتشار أجهزة الصراف الالي ATM ونهائيات الدفع TPE عبر ربوع الوطن، بالإضافة الى اصدار العديد من البطاقات الالكترونية لكنه يبقى ضئيل اذا ما قورن بدول الجوار كتونس ومصر، وتمثلت أغلب التعاملات الالكترونية في عمليات السحب أكثر منها دفعا، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى عدم رغبة أطراف التبادل التجاري في الكشف عن رصيد حسابهم.

– **دراسة قرين ربيع (2023)**، عبارة عن مقال بعنوان تقنيات التحول الرقمي واستراتيجياته–نماذج عن قصص فشل ونجاح شركات عالمية–، حيث طرحت إشكالية ما هو مفهوم التحول الرقمي وماهي استراتيجيات وأسباب فشلها دراسة قصص فشل ونجاح لشركات العالمية؟، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد حاول الباحث تحديد مفهوم التحول الرقمي، وتحديد تقنيات التحول الرقمي واستراتيجياته، وتوصل الباحث الى ان التحول الرقمي هو المرحلة الثالثة بعد الرقمنة والمعالجة الرقمية ويشمل إعادة تصميم الاعمال والاستفادة من التقنيات الرقمية المتاحة، وان تبني التحول الرقمي والتكنولوجيا والاستثمار في الابتكار اصبح ضرورة عالمية وعربية لتعزيز الاقتصاد الرقمي وممرا اجباريا للدول والشركات الراغبة في قطف بعض ثمار الثورة الصناعية الرابعة.

– **دراسة تقاوة رانية وشوام بوشامة (2023)**، عبارة عن مقال بعنوان التحول الرقمي كخيار في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر–دراسة استكشافية–، وقد سعت هذه الدراسة الى الإجابة على الإشكالية التالية ما هو واقع التحول الرقمي التي تبنته الجزائر كخيار استراتيجي في سياق انتقالها الى اقتصاد مبني على التكنولوجيا الرقمية، المعرفة والابتكار؟، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الاطار المفاهيمي المتعلق بالتحول الرقمي والاقتصاد الرقمي، والتعرف الى واقع التحول الرقمي بالجزائر خاصة فيما يتعلق بالتوجه نحو تبني الاقتصاد الرقمي، ومن اهم ما توصل اليه الباحثان انه بالرغم من حداثة تجربة التحول الرقمي في الجزائر الا انها عرفت تطورا ملحوظا فالمجهودات التي تبذل في هذا الاطار تعد خطوة كبيرة ونوعية في ظل الانتقال نحو بناء اقتصاد يرتكز على الرقمنة.

– **دراسة سي طيب الهشمي رضا (2023–2024)**، التحول الرقمي واشكالية التغيير التنظيمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص التنظيم والطفرة الرقمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، حيث طرحت إشكالية ما مدى تأثير مقاومة التغيير التنظيمي على فعالية التحول الرقمي داخل المنظمة؟، وهذا بالاعتماد على المنهج الاستنباطي التجريدي والمنهج الاستقرائي، وهدفت هذه الدراسة الى الوقوف على ظاهرة التحول الرقمي من خلال التطرق الى المفاهيم المتعلقة بها وأهم الخطوات المنهجية المتعلقة بها، من اجل ضمان تطبيق الجيد لها، والتعرف على مدى تأثير التغيير التنظيمي على نجاح الاستخدام الفعلي للتحول الرقمي، ومن النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة ان التحول الرقمي يساهم في تحسين مستوى الأداء، ويساعد على تحسين الابتكار والابداع داخل المنظمة والرفع من مستوى الجودة وتحقيق رضا العميل، ويعتمد نجاح التحول الرقمي في المنظمة على مدى ادراك الافراد للمنفعة على مدى سهولة الاستخدام لهاته الوسائل التقنية.

من خلال عرض الدراسات السابقة فقد تم تحديد الفجوة البحثية، حيث يسعى هذا البحث الى تبيان دور التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع في الجزائر، والذي لم يتم التطرق اليه من قبل، حيث في الدراسات السابقة تم دراسة التحول الرقمي وعلاقته بالاقتصاد الرقمي وإشكالية التغيير التنظيمي، كما تم التطرق لواقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر وعلاقتها بتفعيل التجارة الالكترونية، وكذا افاق تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني، بينما تكمن القيمة المضافة لبحثنا كونه يربط بين التحول الرقمي وطرق ووسائل الدفع في الجزائر، بالإضافة ان الدراسة تكمل الدراسات السابقة من حيث المدة الزمنية حيث تضمن البحث احدث الاحصائيات (الى غاية جويلية 2025)، وكذا عرض تجربة سلطنة عمان والتي لم يتم التطرق اليها من قبل، كما شملت الدراسة الميدانية دراسة حالة الجزائر على المستوى الوطني، وكذلك دراسة لبريد الجزائر وعينة من بنك عمومي (البنك الوطني الجزائري) وعينة من بنك خاص(مصرف السلام).

نموذج الدراسة:

يمثل الشكل التالي نموذج الدراسة والذي يوضح العلاقة بين متغيرات البحث، حيث يمثل التحول الرقمي المتغير المستقل، وطرق ووسائل الدفع تمثل المتغير التابع.

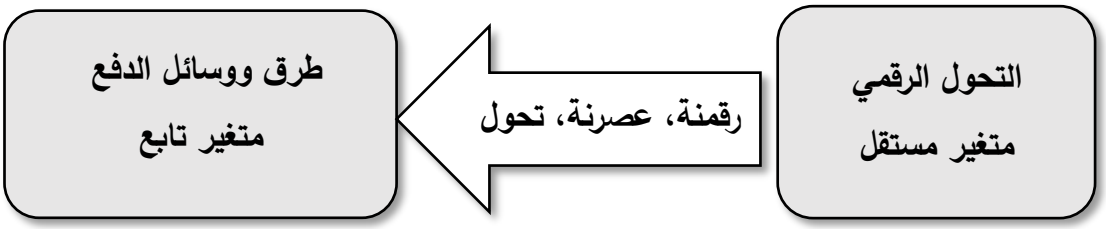

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث الى أربعة فصول، فصلين نظريين وفصلين تطبيقيين، حيث تم تخصيص الفصل الأول لأساسيات حول التحول الرقمي مع الإشارة لحالة الجزائر، وتم تخصيص الفصل الثاني للاطار العام لطرق ووسائل الدفع في الجزائر، وتم التطرق في الفصل الثالث الى عرض تجارب دول عربية (تونس، سلطنة عمان والسعودية) في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع، بينما تناول الفصل الرابع دراسة تطبيقية لحالة الجزائر في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع.

الفصل الأول:

أساسيات حول التحول الرقمي مع الإشارة لحالة الجزائر

تمهيد:

في ظل الثورة الصناعية الرابعة التي يشهدها العالم نتيجة النمو والتطور السريع في مجال التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وظهور العديد من التقنيات الحديثة، أصبح موضوع التحول الرقمي حديث الساعة رغم قِدمه بالنسبة للدول المتقدمة، الا انه يشكل تحدي كبير خاصة في الدول السائرة في طريق النمو، نظرا لأهميته ودوره في دفع عجلة التنمية.

يعتبر التحول الرقمي ضرورة ملحة من اجل مواكبة عجلة التطور، في هذا الفصل سنسلط الضوء على اهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بالتحول الرقمي، من تعاريف، أهمية، مزايا وعرض اهم متطلبات ومراحل التحول الرقمي، وكذا التعرف على اهم تقنيات التحول الرقمي حيث يأخذ اشكال عديدة لكل منها أهمية وخصائص واستخدامات متخصصة في جميع جوانب الحياة وخاصة بالنسبة لقطاع المال والاعمال، الا ان تأخر وتعثر عملية التحول الرقمي ترجع لعوامل عديدة تختلف من دولة لأخرى.

تعد الجزائر من بين الدول النامية السباقة في وضع برامج لتحقيق التحول الرقمي، وهذا من خلال وضع عدة استراتيجيات انطلاقا من مشروع الجزائر الكترونية وصولا الى آخر القوانين، التي من شأنها ان تعزز التحول الرقمي بتوفير الظروف والعوامل اللازمة لنجاحه، الا ان الانطلاق بدأ من عملية الرقمنة التي عرفتها مختلف القطاعات، والتي تعتبر حجر الأساس لعملية التحول الرقمي والسعي للاستفادة من مختلف تقنياته الحديثة، حيث سيتم التطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التحول الرقمي

المبحث الثاني: اسس التحول الرقمي

المبحث الثالث: نظرة على التحول الرقمي في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول التحول الرقمي

يشهد العالم اليوم ثورة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، أدت الى إحداث تغيرات جذرية في نماذج الاعمال الذي ساهم في تحقيق الرفاهية للأفراد، بفضل التطور العلمي والتكنولوجي خاصة الحواسيب والانترنت، الذي أضاف قيمة اقتصادية تتميز بكفاءة وفعالية عالية، حيث تتسارع جميع الدول بمختلف قطاعاتها نحو التحول الرقمي نظرا لما يقدمه من مزايا عديدة وافاق جديدة خاصة في مجال الاعمال.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي أحد الدعائم الرئيسية للتجارة الالكترونية، فزمن السرعة يتطلب مواكبة أحدث التطورات التقنية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء اقتصاد رقمي، وفيما يلي سنتطرق لنشأة التحول الرقمي وعرض بعض التعاريف الخاصة بالتحول الرقمي.

الفرع الأول: نشأة التحول الرقمي

شهدت فترة الستينات من القرن الثامن عشر ظهور وتطور المعلوماتية في مجال الموارد البترولية وبحوث علوم الكيمياء من أجل أتمتة بعض المعادلات، وحسب ما ورد في الادبيات النظرية عرف العالم خمس ثورات تكنولوجية مهمة جاءت وفق مراحل متتالية: المرحلة الأولى كانت من عام 1785 الى عام 1845 برزت فيها الطاقة المائية والحديد والاقمشة، ثم المرحلة الثانية من عام 1845 الى عام 1900 تميزت بظهور الألة والمحرك البخاري والسكك الحديدية، اما المرحلة الثالثة من عام 1900 الى عام 1950 واشتهرت بتطور علم الكيمياء ومجال الكهرباء، ثم المرحلة الرابعة كانت من عام 1950 الى عام 1990 عرفت بمرحلة المواد البتروكيميائية ولإلكترونيك والتقدم في مجال الطيران، وأخيرا المرحلة الخامسة بداية من سنوات التسعينات وعرفت بمرحلة الاعلام الالي و تكنولوجيا الاعلام والاتصال والانترنت، حيث

تعتبر مرحلة تمهيدية لظهور الهاتف النقال ومواقع الويب التي ساهمت بشكل كبير في ظهور مصطلح التحول الرقمي الذي يشهده العالم بأسره[1]، فهو يعتبر تحول جذري وسريع يعطى رؤية جديدة وصور مختلفة لنماذج الاعمال، فعملية أتمتة العمليات اثرت على جميع الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية.

كما تنبأ العالم الأمريكي Foster في فترة الثمانينات حوالي سنة 1986 المرحلة التي بدأت فيها الحوسبة في الانتشار، أن الصناعات الإنتاجية واغلب الصناعات الخدمية ستشهد تغيرا كبيرا في التطور التكنولوجي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي نفس الفترة سلط الضوء Poter & Millar على كيفية تغيير تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعمل بها الشركات، مع استحداث عمليات جديدة تخلق بدورها قيمة أكبر لعملائها[2].

من خلال المراحل السابقة نلمس ان التحول الرقمي ناتج عن التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، واستعمال مختلف التقنيات الرقمية في جميع المجالات، حيث قدم تغير جذري في البنية التحتية لنماذج الاعمال والتشغيل سواء في طريقة التسيير او طريقة الإنتاج، التي أثرت على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي.

[1] صدوقي غريسي وآخرون، **واقع التحول الرقمي والأتمتة**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 2، 2021، ص:100.

[2] Fethi ferhane et Elyas sqlah, et Abdelkader djeflat, **les compétences et les capacités essentielles à la réussite de la transformation digital des entreprises : une étude exploratoire sur 94 entreprises Algériennes,** revue des sciences économiques, vol 12, n 1,2017, p43.

الفرع الثاني: تعريف التحول الرقمي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتحول الرقمي نذكر منها:

التحول الرقمي هو عملية مهمة وبعيدة المدى تبدأ بتسخير التكنولوجيا للاستعداد للتغيير التنظيمي من خلال استعمال التقنيات الرقمية[1]؛ كما يعرف انه "عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي الى نموذج عمل آخر يعتمد على دمج التكنولوجيا في عالم الاعمال، ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية والاساسية المرتبطة بخدمة الافراد والمؤسسات والاستثمارات المتنوعة من شكلها التقليدي الى الشكل الالكتروني الذكي"[2].

يعرف التحول الرقمي على انه استراتيجية جديدة وشاملة تهدف نحو احداث تغير جذري لهياكل المنظمة في مختلف أنشطتها ومستوياتها، وطرق إدارة اعمالها وذلك بإدماج واستخدام التكنولوجيا الرقمية (أجهزة الكمبيوتر، البرامج والتطبيقات، شبكة الانترنت، الذكاء الاصطناعي ...)، من اجل تحويل مدخلاتها الى نماذج اعمال جديدة تتميز بسرعة وكفاءة عالية، فهو عملية تطوير وتفعيل المعرفة لخلق قيمة مضافة على عائداتها من انتاج خدمات ومنتوجات واضفاء الجودة عليها، لتحقيق التميز وغزو الأسواق المحلية والدولية[3]؛ كما انه نوع من التغيير الذي يعتمد بشكل كبير على التقنيات الحديثة، ويمس شتى المجالات، بما في ذلك المجال الاقتصادي بكل فروعه: التجارة، الصناعة، الخدمات...،

[1] إلهام يحياوي وسارة قرابصي، **التسويق الرقمي: كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 136.

[2] خيرة شاوشي وزهرة خلوف، **التحول الرقمي في الجزائر**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2023، ص 19.

[3] خديجة مختار وبوقريس فريد، **التحول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19**، مجلة هيروديت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد2، 2022، ص853.

بهدف تلبية رغبات وحاجيات العملاء المتزايدة[1]؛ فهو عملية دمج وتحويل البيانات والعمليات في شكل رقمي، وادخالها في الحاسب الآلي ومعالجتها بأحدث التقنيات مثل: الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات الحديثة[2].

كما يعرف التحول الرقمي انه ممارسة كافة الأنشطة والوظائف باستخدام تكنولوجيا المعلومات المستندة الى التبادل الالكتروني للبيانات عبر شبكات الحاسب عموما وشبكة الانترنت بصفة خاصة[3].

الا انه يجب التمييز بين مفهوم التحول الرقمي والرقمنة، حيث يشير التحول الرقمي الى التغيرات الناتجة عن استعمال التقنيات الرقمية بينما تشير الرقمنة الى تحويل المعلومات من الشكل التناظري الى الشكل الرقمي[4]، وفي الجدول التالي سنعرض اهم الفروقات:

الجدول رقم 1-1: اهم الفروقات بين الرقمنة، الرقمنة الرقمية والتحول الرقمي

	الرقمنة Digitalization	الرقمنة الرقمية Digitization	التحول الرقمي Digital Transformation
التعريف	تحويل العمليات من الشكل التناظري الى الشكل الرقمي	تحويل المعلومات من الشكل التناظري الى الشكل الرقمي	**تحويل نموذج العمل بالكامل وعلى نطاق واسع**
النطاق	يكون التغيير على نطاق	يعد الأساس الذي تبنى عليه	**يكون شامل وكامل ويعد**

[1] سعاد دهيني وآخرون، **ملامح التحول الرقمي لقطاع التجارة في الجزائر**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 17، العدد 3، 2022، ص722.

[2] بدر الدين عاشوري وإبراهيم عاشوري، **أثر التحول الرقمي في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل الاندماج في الاقتصاد الرقمي: دراسة تحليلية لمؤشرات قطاع بريد المواصلات السلكية واللاسلكية بالجزائر**، مجلة التمويل والاستثمارات والتنمية المستدامة، المجلد 8، العدد 2، 2023، ص 219.

[3] عبد العزيز السيد مصطفى، **التحول الرقمي في مؤسسات الاعمال**، جامعة القاهرة، 2022، ص 19.
https://drive.google.com/file/d/1T-9Zs7mybtVVxxFa6wYWcPIgFPU2peoC/view?usp=drivesdk

[4] Sacha Kraus and others, **Digital transformation: An overview of the current state of the art of research**, sage journal, volume 11, issue 3, 2021.

	أصغر	المراحل الاخرى	**الشكل الأكثر انتشارا**
التركيز	يركز على زيادة الكفاءة	تركز على تقليل التكاليف	**يركز على إعادة ابتكار نموذج العمل وتحديثه وتجديده**
امثلة	كإنشاء متجر الكتروني	يتم تحويل الملفات الورقية الى ملفات الكترونية	**كالتحول من بيع منتج مادي الى تقديمه كخدمة برمجية**

Source: B.S. Baalmans, T.L.J. Broeklhuizen & N.E. Fabian, **Digital Transformation A Guide for managers**, faculty of economics and business, university of Groningen, p14, https: www.rug.nl/gdbc/the-gdbc-book/20221201-digital-transformation-a-guide-for-managers.pdf consulted 05/10/2024 at 21:00.

من خلال الجدول السابق نستنتج ان التحول الرقمي ليس مجرد عملية رقمنة المعلومات والبيانات فقط، بل هو عملية ابتكار واستعمال نماذج جديدة في طريقة العمل من اجل خلق قيمة مضافة، الا انه لابد من عملية الرقمنة التي تعتبر حجر الأساس والخطوة الأولى نحو التحول الرقمي، ومنه يمكن تعريف التحول الرقمي انه " التغير الجوهري الناتج عن تطبيق التكنولوجيا فهو الانتقال من بيئة الاعمال التقليدية الى بيئة الاعمال الرقمية".

الفرع الثالث: خصائص التحول الرقمي

من أهم خصائص التحول الـرقمي نذكر ما يلي:

– امتلاك التقنيات العالية كون التحول الرقـمي مرتبط بتقنيات معلوماتية جد متطورة، ومصنفة عالميا لأنها عابرة للحدود تقدم خدمات بشكل تكاملي يمكن الاستفادة منه عالميا.

–الاعتماد على بنية معلوماتية متطورة تمكن من ممارسة النشاط عن طريق شبكة الأنترنت، وتسمح ببناء كيان تنظيمي يساعد في تحديد العمل المطلوب بطريقة مثلى في إطار نظام الكتروني محفز داخل المؤسسة وخارجها.

–التخطيط الاستراتيجي من خلال وضع خطط استراتيجية توضح الرؤية والاهداف المستقبلية، مع إمكانية تنفيذها وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب لتحقيق الجودة والتميز.

-القدرة على التكيف مع بيئة الاعمال التي تتميز بالسرعة والتغير والتطور المستمر، وكذلك القدرة على التميز بامتلاك جميع مقومات الابداع اللازمة لضمان القدرة التنافسية[1].

- التدفق المعرفي والتكنولوجي وتوسع استخدام أنظمة الاتصالات المختلفة، بالإضافة الى الاستعمال المتزايد للحواسيب مع انتشار شبكة الانترنت.

-تحقق المؤسسات المتحولة رقميا مبدأ النزاهة والشفافية في الأداء، نتيجة وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات والاهداف المطلوبة من كل طرف، بالإضافة الى اتخاذ العديد من القرارات الفعالة دون الاعتماد على التسلسل الهرمي التقليدي[2].

المطلب الثاني: أسباب التحول الرقمي ومراحله وانعكاساته

في ظل الظروف التي تعيشها البشرية اليوم من كوارث طبيعية، الاوبئة والحروب وحتى الثورة الرقمية، أصبح التحول الرقمي ضروري كونه يساهم في تخفيف وتجاوز هذه الظروف الصعبة من اجل ضمان سيرورة العمل والنشاط بصفة عامة، نظرا لما يقدمه من مزايا عديدة للمواطنين والمستثمرين والجهات الحكومية فهو يقدم خدمات بجودة عالية بطريقة سرية وآمنة.

الفرع الأول: أسباب التحول الرقمي

هناك عوامل ودوافع عديدة ساهمت في ظهور التحول الرقمي نذكر منها:

ظهور شبكة الويب العالمية واعتمادها عالميا، وتزايد بروز التقنيات الحديثة مثل: الانترنت، الهواتف الذكية، الحوسبة السحابية، العملات المشفرة، أنظمة الدفع عبر الانترنت وغيرها، كلها عززت

[1] عبد الرحمان حسن حسن محمد ومحمد أحمد الغبيري، **واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية-دراسة تحليلية-**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد4، العدد3، 2020، ص16. (بتصرف)

[2] سليمة عبيدة ومحمد علي حسين الشامي، **دور التحول الرقمي في تطوير جودة التعليم العالي**، مجلة الابداع، المجلد13، العدد1، 2023، ص452. (بتصرف)

التجارة الالكترونية وبالتالي أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لضمان مواكبة هذه التطورات السريعة والاستفادة من مزاياها.

سمحت التقنيات الحديثة باستبدال عمل العنصر البشري الذي يعد أكثر تكلفة بالعمل الآلي كالحاسوب، الروبوتات والذكاء الاصطناعي، حيث تعتبر هذه الأخيرة أقل جهد وتكلفة وأدق عملا.

ساهم انتشار التسويق الالكتروني في تشجيع المؤسسات والشركات نحو التحول الرقمي خاصة في بيئة اشتدت فيها درجة المنافسة بعد زوال الحواجز عن التجارة الدولية[1].

التطورات التقنية في مجال الحواسيب ونظم المعلومات والاتصال، وتوفر المعلومات عن بعد أدى الى إدراك أهمية المعلومات الرقمية وضرورة اتاحتها للمعنيين في الوقت المناسب، مما ساهم بشكل كبير في دفع المؤسسات نحو التحول الرقمي[2].

تحليل البيانات الضخمة يسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب والفعلي، ووضع سيناريوهات قائمة على المعطيات، بالإضافة ان هذه التكنولوجيا المتنقلة تسمح بالوصول الى المعلومات الصحيحة والدقيقة وبالتالي إمكانية التفاعل واتخاذ القرارات في أي وقت واي مكان، خاصة ان انترنت الاشياء غير محدودة تقريبا في التفاعل عن طريق الترابط الذكي للكائنات ذاتية التحكم[3].

كما تعتبر جائحة كورونا (كوفيد 19) من اهم العوامل التي ساهمت في ضرورة التحول من الاعمال التقليدية الى الاعمال الالكترونية، ففي وقت الحجر الصحي والحظر كان لابد من تبني التقنيات

---

[1] هناء عفيف ووهيبة خولوفي، **الاتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو خيار؟**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 6، العدد1، 2022، ص282. (بتصرف)

[2] رشيد فراح وآخرون، **التحول الرقمي ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة- نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية-**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد5، العدد2، 2021، ص60. (بتصرف)

[3] حورية حمني وابتسام طوبال، **دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في إنجاح التحول الرقمي**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد7، العدد3، 2020، ص1188.

والتطبيقات الرقمية لضمان استمرار النشاط من جهة وتلبية حاجيات الافراد من جهة أخرى، مما ساهم في انتشار التجارة الالكترونية بشكل كبير وكذا استعمال وسائل الدفع الالكتروني، الامر الذي جعل التحول الرقمي ضرورة حتمية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: مراحل التحول الرقمي

يمر التحول الرقمي بعدة مراحل، سنوجزها في ثلاث مراحل أساسية وتتمثل في مرحلة بناء استراتيجية التحول الرقمي، مرحلة دعم استراتيجية التحول الرقمي، ثم مرحلة تنفيذ وتقييم الاستراتيجية الرقمية.

أولا: مرحلة بناء استراتيجية التحــول الرقمي

استراتيجية التحول الرقمي تمثل جميع الخطط والإجراءات التي عن طريقها يمكن المواءمة بين التقنيات الحديثة والنشاطات التي تقوم بها الإدارات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية، من اجل التكيف مع بيئة الاعمال لرفع الكفاءة وتلبية احتياجات وتطلعات الزبائن[1].

مرحلة بناء استراتيجية التحول الرقمي تعتبر مرحلة أساسية وجوهرية لنجاح عملية التــحول الرقمي فهي تُعبر عن بناء فكر ورؤية استراتيجية من خلال تغيير نموذج الاعمال التقليدي، واتخاذ نموذج اعمال مغاير مبني على استخدام الوسائل والتقنيات الرقمية، ويتم تبني ثقافة اعمال تدعم التحول الرقمي عن طريق[2]:

[1] عبد الاله شوثري ومريم بونيهي، **دور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر –رؤية 2030**، مجلة معارف، المجلد 18، العدد1، 2023، ص 410.

[2] نجم عبود نجم، **الإدارة الالكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات**، دار المريخ، الأردن، 2004، ص44.

تحديد الرؤية المستقبلية ⟵ تحديد القدرات الحالية ⟵ اختيار نوع التكنولوجيا التي يتم الاعتماد عليها ⟵ تعزيز شبكة الانترنت ⟵ تطوير نموذج الاعمال الجديد ⟵ تحديد المنافسين ⟵ توفير نظام أمن وحماية المعلومات والبيانات.

ثانيا: مرحلة دعم استراتيجية التحول الرقمي

يتم تشجيع وتأييد وتقديم الدعم المعنوي والمادي للأفراد، بإقامة دورات تكوينية حول كيفية استعمال التقنيات الحديثة وإزالة الغموض باعتبار التحول الرقمي استثمار طويل المدى، ولابد من توفير هيكل تنظيمي مرن يتقن استراتيجية التحول الرقمي[1].

ثالثا: مرحلة تنفيذ وتقييم الاستراتيجية الرقمية

في هذه المرحلة يجب تعيين وتكليف فريق عمل مختص بتنفيذ الاستراتيجية الرقمية، وفريق عمل آخر يقوم بمهمة مراقبة التنفيذ، والتدخل من اجل التقييم وكذلك تصحيح الانحرافات دوريا من اجل إنجاح عملية التحول الرقمي، ومنه يمكن تلخيص مراحل استراتيجية التحول الرقمي في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-2: مراحل استراتيجية التحول الرقمي

المراحل	الاستراتيجية
الرقمنة المبدئية	**يتم فيها تشفير المعلومات التناظرية الى تنسيق رقمي يمكن معالجته بواسطة أنظمة الكمبيوتر والأجهزة الالكترونية.**
الرقمنة	**عن طريق استخدام التقنيات الرقمية لتغيير العمليات الحالية.**
التحول الرقمي	**يتم التغيير على مستوى المنظمة ويتمثل في تطوير نماذج الاعمال وتبني نماذج جديدة.**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

احمد فريد زيدون، **استراتيجية التحول الرقمي ودورها في بناء مزايا التفوق التنافسي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة اعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2024، ص 37.

[1] رضا سي طيب الهشمي، **التحول الرقمي واشكالية التغيير التنظيمي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التنظيم والطفرة الرقمية، قسم علوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2023-2024، ص 137-138.

الفرع الثالث: انعكاسات التحول الرقمي

للتحول الرقمي أهمية بالغة لمستقبل كل دولة، وكل مؤسسة حكومية كانت او خاصة لأنه يمدها بالعديد من المزايا والمخاطر والتي تتمثل في:

اولا/ المزايا:

-التحول الرقمي كنتيجة تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال يسمح بتقديم نماذج اعمال جديدة تتميز بالتفاعلية، اللاتزامنية، اللامركزية والعالمية[1].

-يساهم في تخفيض التكاليف وتقليل الجهد بشكل كبير، كما يعمل على تحسين الكفاءة عن طريق تطبيق خدمات جديدة تتميز بالسرعة والدقة.

-يعمل على رفع الجودة وتسهيل الإجراءات للخدمات المقدمة للزبائن، وإعطاء فرص لتقديم خدمات مبتكرة وابداعية مغايرة عن الطرق التقليدية، تتميز بالمرونة والتكيف مع التغيرات المستقبلية.

-توسع وانتشار المؤسسات على نطاق واسع مما يتيح لها فرصة الوصول الى أكبر عدد من الزبائن.

-تحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها والتقليل من الأخطاء وقمع الغش[2].

-توفير المال والوقت والجهد بالنسبة لجميع الأطراف المتعاملة الكترونيا، وتخفيض تكلفة العمليات والإجراءات الإدارية.

-منح فرص وظيفية جديدة وعديدة في مجالات متنوعة، مثل تشغيل وصيانة البنية التحتية، أمن المعلومات وإدخال البيانات.

[1] نورية قادري، **دور التحول الرقمي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية -حالة الجزائر-**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد1، 2023، ص743.

[2] عبد الرحمان حسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص18. (بتصرف)

-رفع مستوى الشفافية والمصداقية في التعامل مع جميع الأطراف والقضاء على البيروقراطية والمحسوبية، وتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة.

-خلق مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع البيئة الرقمية ومواكبة عصر المعلومات.

-الغاء العلاقة المباشرة بين أطراف المعاملة، وإمكانية استيعاب عدد أكبر من الزبائن في وقت واحد.

-تسهيل تقسيم العمل والتخصص وتحقيق مبدأ الجودة الشاملة بمفهومها المعاصر[1].

-إعطاء فرص أكبر من خلال فتح الاتصال والحوار بين القطاعين العام والخاص وتحفيز الشراكة بينهما، مما يساعد المؤسسات الحكومية على التوسع والانتشار على نطاق واسع والوصول الى أكبر شريحة من الزبائن[2].

-زيادة رضا الموظفين من خلال منحهم المزيد من الاستقلالية والمرونة، مما يسمح لهم التوفيق بين حياتهم الشخصية والمهنية بشكل أفضل وبالتالي تقديم العمل بكفاءة أكبر[3].

-تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الشفافية حيث يساهم التحول الرقمي في تحقيق حكومة الكترونية في إطار تحسين جودة الخدمات الحكومية، وحماية المعلومات وتحقيق الشفافية ومحاربة الفساد بشتى انواعه بالإضافة الى مرونة الأنظمة الحكومية التي تسمح بالاستجابة السريعة لأي تغيرات[4].

---

[1] لخضر بن سعيد، **اتجاهات التحول الرقمي في الجزائر ومساهمتها في استدامة التنمية**، مجلة افاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد1، 2022، ص316-317. (بتصرف)

[2] عمر مقرح وعصام العياضي، **التحول الرقمي ودوره في تحسين فعالية الاتصال الداخلي بالمؤسسة الرياضية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19)**، مجلة روافد للدراسات والأبحاث في علوم الرياضة، المجلد 3، العدد2، 2023، ص37.

[3] Jimmy Merlet, **transformation numérique des entreprises, innovation et responsabilité sociale d'entreprise (RSE)**, thèse de doctorat, science économiques, université de rennes,2020, p21.
https://these.hal.science/tel-03191976

[4] نضال مرجانة وسماح طالحي، **نموذج التحول الرقمي في سنغافورة: إنجازات ودروس مستفادة**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد2، 2024، ص304.

-ان التحول الرقمي للمعاملات والأنشطة الاقتصادية يمكن من التغلب على بعض العقبات التي تعترض طريق التنمية، حيث أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية وغيرها من التقنيات الرقمية يعزز ريادة الاعمال، ويحفز الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويسهل اندماجها في الأسواق عن طريق الخدمات المالية لا سيما في الأسواق الافتراضية، وبالتالي تعتبر فرصة لعرض مختلف منتجاتها وخدماتها[1].

ثانيا/ المخاطر" السلبيات":

ان عملية التحول الرقمي لا تخلو من السلبيات، حيث تَسبب التحول الرقمي في ظهور جملة من المخاطر المتفاوتة الحدة، نذكر أهمها فيما يلي[2]:

- الجرائم الالكترونية ضد الحكومات عن طريق الهجمات الالكترونية التي تستهدف المواقع الرسمية للحكومات، بهدف التجسس وتدمير البنى التحتية وقاعدة البيانات لهذه المواقع.
- الهجمات الالكترونية في مجال الخدمات المالية، مثل جرائم الاحتيال والاعتداء على أموال الغير، والاستخدام غير المشروع لأدوات الدفع، خاصة السطو على البطاقات البنكية.
- انتهاك الملكية الفكرية كسرقة تصميم او نموذج ونسبه لغير صاحبه.
- جرائم الابتزاز الالكتروني.
- اختراق المواقع التجارية الذي يتسبب في خسائر مادية كبيرة للمؤسسات.
- الاعتماد الكبير على التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي الذي يهدد بانقراض بعض المهن مستقبلا.

[1] Rapport sur l'Economie de l'Information, Nation Unies, New York et Genève, 2017, p3.

[2] جميلة سلايمي ويوسف بوشي، **التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص 963.

المطلب الثالث: أهمية التحول الرقمي وأهدافه

يحظى التحول الرقمي باهتمام متزايد من طرف جميع الدول، نظرا للدور الذي يلعبه في تحسين طريقة العمل، وتتجلى أهمية التحول الرقمي بالدرجة الأولى في تسهيل الحياة اليومية، وتحقيق اهداف اجتماعية، اقتصادية وسياسية، كونه يسعى الى تخفيف الضغوطات وحل المشاكل وتحقيق الشفافية والعدالة في شتى المجالات.

الفرع الأول: أهمية التحـول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي من الخطوات المهمة التي يجب على القطاع العام والخاص اتخاذها، بحيث يساهم في توليد أفكار جديدة وطرق عمل مغايرة، ويمكن تلخيص أهمية التحـول الرقمي في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-3: أهمية التحول الرقمي

البيان	أهمية التحول الرقمي
بالنسبة للإدارات والمؤسسات	– يساعد المؤسسات في التوسع الجغرافي للأسواق من خلال الانتشار الواسع للوصول الى أكبر شريحة من الزبائن. – الاستجابة السريعة لاستفسارات وطلبات الزبائن. – تحسين طرق الاتصال الداخلية والخارجية. – تبسيط الإجراءات وضمان سرعة تدفق المعلومات والبيانات التي تسمح بتحسين جودة العمليات والخدمات المقدمة. –تحسين الكفاءة التشغيلية مما يرفع مستوى الشفافية وتسهيل عملية الرقابة. –التقليل من أخطاء العمال باستعمال مختلف التطبيقات كالذكاء الاصطناعي والروبوتات. – التسهيل لصناع القرار عملية الرقابة وتقييم الأداء وتحليل البيانات وتوزيع المهام لتحديد الاستراتيجيات والاهداف بدقة.
بالنسبة	–الحصول على سلع وخدمات بجودة عالية مما يزيد رضا المتعاملين. – الوصول الى جميع شرائح المجتمع لتمكينها من الاستفادة من الخدمات المقدمة.

للمجتمع	– تبسيط الإجراءات مما يسهل عملية التواصل مع الإدارات والمؤسسات عن طريق مختلف التطبيقات والمواقع الالكترونية عبر الهاتف النقال أو جهاز الحاسوب. – الحصول على خدمات عن بعد وتفادي عناء التنقل مما يقلل الجهد ويخفض التكاليف. –تقريب المسافة وإزالة الحواجز بين الافراد والإدارات للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية. – إمكانية الاستفادة من الخدمات على مدار الأسبوع وعلى مدار 24سا/24سا. –مشاركة آراء الجمهور في تحسين جودة ونوعية السلع والخدمات الممنوحة من خلال الاطلاع على تعليقاتهم عبر الرسائل الالكترونية. –بناء مجتمع رقمي يواكب التطورات الحديثة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

محمود محمد حسين، **أثر التحول الرقمي على الأداء التنظيمي–دراسة تطبيقية على الشركة المصرية للاتصالات**، مذكرة انيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة اعمال، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2023، ص31–32.

جمال زمورة وليلى بن عيسى، **دور القيادة الرقمية في نجاح التحول الرقمي للخدمات العمومية في الجزائر**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 11، العدد2، 2022، ص309.

الفرع الثاني: أهداف التحول الرقمي

للتحول الرقمـي دورا محوريا في دفع عـجلة التنمية وله جملة من الأهداف نذكر منها:

- استعمال مختلف المنصات الرقمية يقضي على الاستعمال الورقي التقليدي وبالتالي التقليل من التكاليف وتسهيل سير العمل.
- تحسين مستوى الأداء عن طريق نقل المعلومات والبيانـات بين الأقسام المختلفة للإدارات والوحدات الإدارية بطريقة انسيابيـة، تتميز بالمرونة من شأنها تسهيل اتخاذ القرارات في الوقت الملائم.

- تشجيع التحول نحو اقتصاد المعرفة وتحفيز الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتبر الركيزة الاساسية لاقتصاد المعرفة، مع توفير الوسائل الرقمية اللازمة للأفراد لتشجيع الابداع والابتكار لإنتاج المعرفة.
- بناء مجتمعات رقمية تنافسية تقوم على مبدأ تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص[1].
- التقليل من الأخطاء البشرية أثناء تأدية مهامها مما يرفع مستوى الكفاءة التشغيلية.
- دفع المؤسسات الى تبني منهاج يمَكنها من وضع استراتيجية واضحة للتحول في طريقة عملها.
- تحقيق التطور الشامل للمؤسسات مما يتيح لها فرصة تقديم خدمات بكفاءة عالية وسرعة في الإنجاز وبأسعار معقولة للزبائن.
- تخفيض التكاليف المرتفعة فيما يخص المعاملات الخارجية والتحويلات بين مختلف الدول[2].

المبحث الثاني: أسس التحول الرقمي

ان عملية التحول الرقمي تتطلب استراتيجية معدة مسبقا، ومن اجل نجاح عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الاعمال، يجب توفر مجموعة من العوامل التكنولوجية، التقنية والمادية، البشرية، الثقافية والقانونية، في هذا المبحث سنتطرق لمرتكزات، ابعاد وتقنيات التحول الرقمي.

المطلب الأول: مرتكزات التحول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي خطوة مهمة لكل هيئة او مؤسسة مالية، إنتاجية او خدماتية، ولنجاح هذه العملية لابد من توفر مجموعة من العوامل المتكاملة فيما بينها لتحقيق الأهداف المسطرة، حيث من اهم متطلبات التحول الرقمي البنية التحتية التقنية الرقمية، وتتمثل في كافة المتطلبات التقنية الخاصة بالبنية

[1] رضا سي طيب الهشمي، مرجع سبق ذكره، ص124.

[2] ربيع قرين، **تقنيات التحول الرقمي واستراتيجيات–نماذج عن قصص فشل ونجاح لشركات عالمية**، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد2، العدد2، 2023، ص59.

التحتية من تكنولوجيا، حواسيب، انترنت، مختلف البرامج والتطبيقات، موارد ومعدات لوجستية، موارد مالية، بالإضافة الى الكفاءات والمواهب الرقمية وتتمثل في مختلف الكفاءات والمؤهلات البشرية التي تمتلك قدرات مهنية فنية رقمية، تتميز بالتكيف والتأقلم مع مختلف المستجدات الحديثة فيما يخص البرامج الجديدة وكيفية استعمالها، وكذا الاطلاع على مختلف التقنيات الحديثة[1]، فالعنصر البشري يلعب دورا مهما باعتباره يضم الخبراء والمتخصصون في مجال المعرفة ويمثلون البنية الإنسانية والوظيفية المشكلة لمنظومة الادارة الالكترونية[2].

وهذا ما يعرف بالجاهزية الرقمية التي تمثل استعداد الافراد من حيث المعتقدات الإيجابية والمعرفة والمهارات من اجل التكيف مع أي تغير تكنولوجي جديد، وكذا جاهزية مؤسساتهم من حيث البنية التحتية[3]، كما يمكن تصنيف متطلبات التحول الرقمي الى متطلبات تنظيمية، متطلبات بيئية ومتطلبات تكنولوجية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم1-4: مرتكزات التحول الرقمي

البيان	عناصر متطلبات التحول الرقمي
المتطلبات التنظيمية	-المشاريع التجريبية: من خلال تبني تدريجي للتحول الرقمي والتعلم من التجارب الناجحة وتصحيح الأخطاء والاخفاقات. -الاستعداد للمستقبل: وهي القدرة على تحضير خطط وطرق استراتيجية لطريقة العمل. -فهم وتحديد احتياجات العمال: لتلبية تطلعاتهم وتعزيز ثقتهم. -الاستقلالية: تتضمن التنظيم اللامركزي لعمليات الإنتاج التي يتم التحكم فيها آليا.

[1] تمارا احمد أشقر، **مرتكزات التحول الرقمي وعلاقتها في تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة في وزارة الداخلية الفلسطينية-المحافظة الشمالية-**، مجلة الإدارة، المجلد29، العدد1، 2022، ص13.

[2] خديجة مختار وفريد بوقريريس، مرجع سبق ذكره، ص856.

[3] محمد زين ومحمد تربش، **أثر الجاهزية الرقمية على قبول واستخدام أنظمة الدفع الرقمية -البطاقة الذهبية نموذجا-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد15، العدد 01، 2022، ص 432.

	-مؤهلات الموظفين: ضرورة تدريب الموظفين لمواكبة المعرفة الحديثة. -استخدام البيانات: تسمح التكنولوجيا بجمع وتحليل عدد كبير من البيانات. -دعم الإدارة: من خلال توفير جميع الاحتياجات من موارد، معرفة، معدات... الخ. -سهولة الاستخدام: يجب التوافق بين التقنيات الحديثة والمهام المطلوبة. -بيئة عمل متعددة التخصصات: تتطلب هيكل فريق يضم موظفون من تخصصات مختلفة بمعارف متنوعة.
متطلبات بيئية	الاتصال: إمكانية التبادل والانتقال السلس للبيانات والعلومات. -الشفافية: يجب ان تكون ثقة وحماية في تبادل المعلومات. -خلق القيمة الهجينة: عن طريق توليد قيمة مضافة بابتكار منتجات وخدمات جديدة. -التقيد بالمعايير: من الضروري الالتزام بالمعايير الدولية.
متطلبات تكنولوجية	-البنية التحتية: وجود بنية تحتية متطورة ومتينة. -الموثوقية: من اجل ضمان البيانات الصحيحة وتوفيرها للمستخدم المناسب. -توفير البيانات: اتاحة البيانات للمستخدمين في الوقت المناسب. -القدرة على التكيف: بوجود نظام يتميز بالمرونة يستطيع التكيف مع الاحتياجات الجديدة. -الامن والحماية: يعتبر أساس تبادل المعلومات من خلال تطبيق رقابة فعالة وصارمة ضد الهجمات والاختراقات الالكترونية.

Source: Kristin vogeisang and others, **success factors for fostering a digital transformation in manufacturing companies**, journal of enterprise transformation, 2019, p11. https://doi.org/10.1080/19488289.2019.1578839

تعتبر هذه العوامل أساسية لنجاح عملية التحول الرقمي وهي بصفة عامة تتعلق بالبنية التحتية والتكنولوجيا، التنظيم، الموارد المالية والبشرية لذلك يجب التركيز على هذه النقاط ومحاولة توفيرها في الوقت المناسب باعتبارها تكمل بعضها البعض من اجل نجاح استراتيجية التحول الرقمي.

المطلب الثاني: أبعاد التحول الرقمي

يتجه عالم الاعمال الى الخوض في الثورة الرقمية مؤثرا على اقتصاد الدول، لذلك فإن اختيار الأساليب والأدوات المناسبة في عملية التحول الرقمي يساهم في تحسين أداء المؤسسات والإدارات الحكومية والخاصة، حيث يساعد استخدام التقنيات الحديثة لغرض الأتمتة على توفير الوقت، تخفيض التكاليف ومشاركة المعلومات في الوقت المناسب، مما يعطي شفافية أكبر في سير المعاملات[1]، فالتحول الرقمي لا ينحصر على رقمنة الإدارات والمؤسسات فقط، بل هو عملية تغيير وتطوير طريقة العمل وفق بيئة رقمية مناسبة تتمحور حول ثلاثة ابعاد أساسية تتمثل هذه الابعاد فيما يلي[2]:

الفرع الأول: نموذج العمل

يمثل النموذج مجموعة من الآليات تعمل على خلق قيمة في المؤسسة وفق نظام بيئي معين بداية من اقتراح العرض (ماذا؟)، الى تحقيق الربح عن طريق الموارد المخصصة والمهارات (كيف؟) حيث أصبحت المؤسسة تواجه تحديات جديدة في ظل الاقتصاد الرقمي، بالإضافة الى ظهور المؤسسات الناشئة ذات الطابع الابتكاري، مما دفع المؤسسات الى إعادة دراسة نموذج أعمالها التقليدي وتكييفه وفق التطورات الحديثة لضمان القدرة التنافسية.

الفرع الثاني: التنظيم الإداري

يؤثر التحول الرقمي على الهيكل التنظيمي الداخلي للمؤسسة، فلابد من الانتقال من الهيكل التنظيمي الهرمي الذي يتميز بالصرامة في القيادة وفي اتخاذ القرارات، الى إدارة تتميز بالمرونة من خلال التفاعل

---

[1] رانية تقاوة وشوام بوشامة، **التحول الرقمي كخيار استراتيجي في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر دراسة استكشافية، مجلة الاقتصاد والبيئة**، المجلد 6، العدد1، 2023، ص423. (بتصرف)

[2] Kasmia lahchame et Djilali chafik, **la digitalisation des entreprises : une opportunité pour leur performance économique,** journal of contemporary business and economic studies, volume 4, N 2, 2021, p521.

والتواصل الفعال مع مختلف الأطراف المعنية، ومنه يجب على المؤسسة تعزيز الاتصال وتحديد المهارات والعمل على تطويرها، وتشجيع العمل الجماعي الذي يسمح بتبادل الأفكار والخبرات بين الموظفين، حيث تؤكد العديد من الأبحاث على وجود علاقة متبادلة ومتكاملة بين نمو المؤسسات وبين نضجها الرقمي، فالمؤسسات ذات النضج التكنولوجي المتقدم تعرف نمو أكبر في نشاطها.

الفرع الثالث: تجربة الزبون

تعتبر العلاقة مع الزبائن تحدي حقيقي في ظل التـحول الرقـمي، خاصة مع بروز تقنيات المعلومات والاتصال والاستخدامات العديدة لها، أصبح إرضاء الزبون محور أساسي للمؤسسة حيث سمحت أساليب التواصل الاجتماعي بالتفاعل بطريقة سريعة ومباشرة مع الزبون، الذي بدوره أصبح أكثر اطلاعا واهتماما بالتعرف على خصائص المنتوجات والخدمات، بتصفحه المواقع المخصصة وكذلك معرفة آراء الاخرين، والاطلاع على مختلف العروض.

المطلب الثالث: تقنيات التحول الرقمي

تأخذ تقنيات التحول الرقمي اشكالا عديدة وتتمثل في الأدوات التي يمكن للهيئات والمؤسسات تبنيها من اجل تحويل أنشطتها التقليدية الى انشطة رقمية، وتعزيز قدرتها على التأقلم مع البيئة الرقمية، هناك العديد من التقنيات التي يمكن استعمالها حسب الحاجة والهدف المراد تحقيقه، وفي هذا المطلب سنعرض اهم هذه التقنيات.

الفرع الأول: الهواتف الذكية والتطبيقات البرمجية، الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية

من اهم تقنيات التحول الرقمي الهواتف الذكية والتطبيقات البرمجية، الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

أولا/ الهواتف الذكية والتطبيقات البرمجية:

الهاتف الذكي هو جهاز محمول يعمل بنظام تشفير متعدد المهام، مثل الحاسوب الا انه يؤدي دور الهاتف، يقدم العديد من الخدمات، كالاتصال وارسال الرسائل، التصوير، الدخول في الويب والاستفادة من التطبيقات المتوفرة، من اهم خدماته ما يلي[1]:

-تطبيق الرسائل القصيرة : (SMS) تسمح هذه الخدمة بتبادل رسائل نصية قصيرة.

-تطبيق الوسائط المتعددة: (MMS) تسمح بإرسال واستقبال رسائل متعددة الوسائط كالأصوات والصور والرسوم ومقاطع الفيديو.

-تطبيق التراسل بالحزم العامة للراديو: (GPRS) تسمح بالولوج الى شبكة الانترنت بسرعة فائقة، وإمكانية ارسال واستقبال الملفات والبيانات بكميات كبيرة وتخزينها واستعادتها لاسلكيا بأقل تكلفة.

-تطبيق بروتوكول التطبيقات اللاسلكية: (WAP) وهو معيار دولي يحتوي على جميع قواعد وضوابط الاتصالات اللاسلكية بالشبكة، يسهل تبادل ونقل البيانات باستعمال الهواتف النقالة.

-تطبيق البلوتوث: من خلال هذه التقنية يمكن للهواتف النقالة بالاتصال ببعضها البعض عن طريق موجات لاسلكية قصيرة المدى، تسمح بتبادل الملفات لاسلكيا.

-تطبيقات التواصل الاجتماعي: تتنوع هذه التطبيقات حسب الحاجة، وتتميز بخاصية التواصل عبر الشاشات، تبادل الصور، الصوت، الملفات، الرسائل النصية عبر الفايسبوك، الفايبر، الواتس أب، الايميل، سكايب..... الخ.

[1] عفاف عائشة صحة، **استعمال الطلبة للهواتف الذكية في العمليات التعليمية بين الاستعمال الرسمي وغير الرسمي، مجلة اكسبروفيسو**، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص 46. (بتصرف)

ثانيا/ الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي هو تقنية حديثة تعتمد على الحواسيب وبرامجها الذكية بشكل أساسي، كما يعتمد على مجموعة من الأنظمة التكنولوجية والتقنية التي تحاكي أسلوب الذكاء البشري، لتسهيل أداء مختلف المهام والوظائف بدقة ومرونة عالية[1].

فالذكاء الاصطناعي هو عبارة عن نظام علمي يتضمن طرق الهندسة والتصنيع للأجهزة والبرامج الذكية، هدفه انتاج آلات مستقلة لها القدرة على أداء المهام المعقدة باستعمال عمليات انعكاسية متطابقة مع الأداء البشري، ويتم تصميم هذه البرامج والتطبيقات من خلال دراسة كيف يفكر العقل البشري؟، كيف يتعلم الانسان؟، كيف يقرر؟، كيف يعمل؟، كيف يحل المشكلة؟ وانطلاقا من هذه النتائج يتم تصميم وتطوير البرمجيات والأنظمة الذكية الخاصة بالذكاء الاصطناعي[2]، وفيما يلي سنعرض اهم الجوانب التطبيقية لنظم الذكاء الاصطناعي.

[1] عبد الحق سويلم ومحمد صافي، **الذكاء الاصطناعي رؤى متعددة التخصصات**، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، المانيا، افريل 2024، ص9.

[2] عبد الله موسى واحمد حبيب بلال، **الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر**، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2019، ص20.

الشكل رقم 1-1: الجوانب التطبيقية لنظم الذكاء الاصطناعي

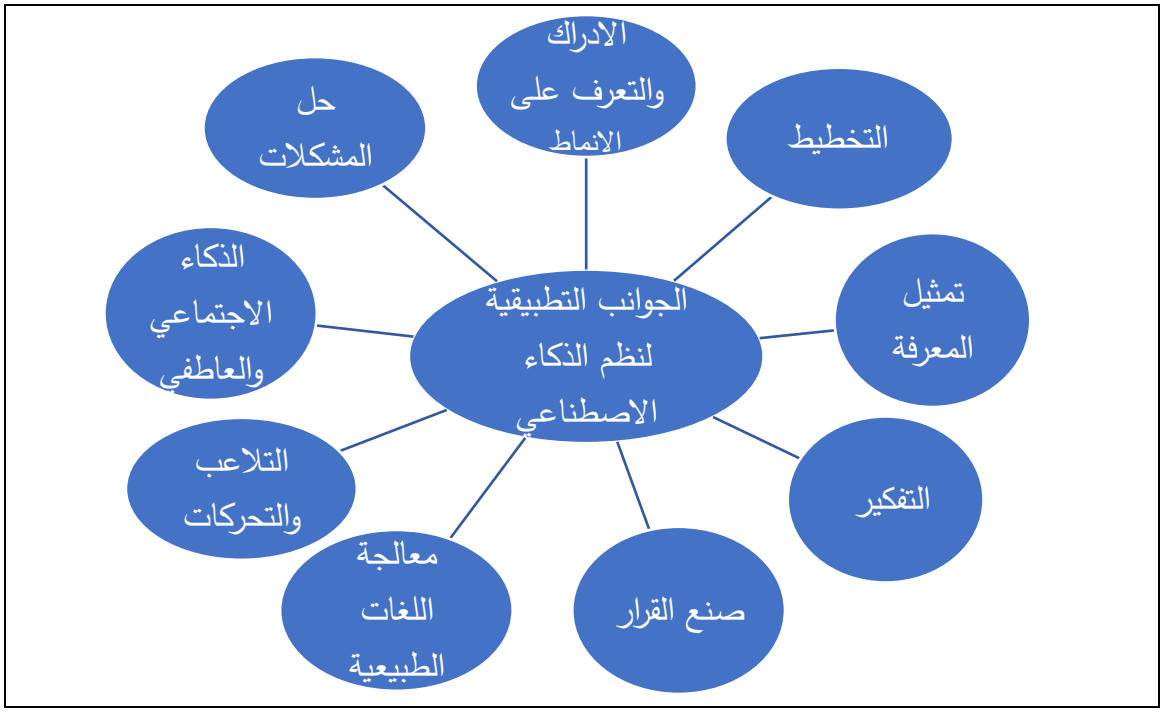

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

عبد الله موسى، واحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2019، ص165.

نلاحظ تعدد الجوانب التطبيقية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، لأنها قائمة على مجموعة من العلوم مثل: الرياضيات، علم الاحياء، الكمبيوتر، الهندسة وكذلك علم الخلايا العصبية، ومن هذا المنطلق يعترف العالم ككل بالقدرات الخارقة للذكاء الاصطناعي، باعتباره توليفة من العلوم استطاعت حل مشاكل عديدة واعطت حلول ذكية، وهي تنافس العمل البشري الى حد ما.

ثالثا/ الحوسبة السحابية:

عرف المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (**NIST**) الحوسبة السحابية انها عبارة

عن نموذج سمح بالوصول المناسب والدائم للشبكة عند الحاجة، لمشاركة مجموعة من المصادر والموارد الحاسوبية القابلة للتشكيل مثل الخوادم، الشبكات، التخزين، الخدمات والتطبيقات، التي يمكن توفيرها ونشرها بأقصى سرعة وأقل جهد[1].

وينقسم مصطلح الحوسبة السحابية"Could computing" الى كلمتين: "حوسبة" وهي مرتبطة بمجال الحاسبات، "السحابية" وهي تعبير يستعمل للإشارة الى شبكة الانترنت، فالحوسبة السحابية هي مجموعة من التطبيقات السحابية تضمن تحرير النصوص والمستندات، التخزين، العروض التقديمية، الجداول والخرائط الذهنية...، عبر الانترنت حيث يمكن الوصول اليها في أي وقت ومن أي مكان وبأي جهاز رقمي، فيتم تجميع هذه التطبيقات في منصة سحابية افتراضية على شبكة الانترنت ويطلق عليها بيئة الحوسبة السحابية، وهي أربعة أنواع السحابة العامة، السحابة الخاصة، السحابة المختلطة والسحابة المجتمعية [2].

الفرع الثاني: الروبوتات، الطباعة ثلاثية الابعاد والأتمتة

من بين تقنيات التحول الرقمي الروبوتات، الطباعة ثلاثية الابعاد والاتمتة.

أولا/ الروبوتات:

ظهرت الروبوتات الصناعية منذ عقود، الا انها أصبحت أكثر مرونة واستجابة في الآونة الأخيرة، حيث صار التحكم فيها عن طريق الحواسيب واستخدام خوارزميات وتقنيات الاستشعار، فاتسع نطاق الاتمتة الرقمية فيمكن للروبوتات الآن القيام ببعض مهام البشر كاتخاذ القرارات والتنبؤات بطريقة آلية[3].

---

[1] عيسى براق وسيد وائل براق، **رهانات وتحديات اعتماد المؤسسات الجزائرية للحوسبة السحابية**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 14، العدد2، 2017، ص 53.

[2] وليد بيبي وآخرون، **الحوسبة السحابية ودورها في خدمة المال والاعمال-تجربة المملكة العربية السعودية-**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 6، العدد 3، 2022، ص 372-375.

[3] Rapport sur l'Economie de l'Information, op-cit, p5.

فالروبوتات هي عبارة عن الآت مادية تؤدي المهام عن طريق الخوض في العالم المادي، وهي مجهزة بالمستجيبات مثل الساقين، العجلات، المفاصل والقابضين، وتتميز بغرض واحد هو تأكيد القوى الفيزيائية على البيئة، بالإضافة الى انها مزودة بأجهزة استشعار، كاميرات والليزر من اجل ادراك البيئة وأجهزة الجيروسكوب ومقياس السرعة لقياس حركة الروبوت الخاصة[1]، الا ان استعمالاتها تعددت حيث نجدها في المصانع، المستشفيات، البنوك، الطائرات، العمليات العسكرية، التعليم، وغيرها من المجالات وهذا راجع لدقة اداءها حيث يعتبرها البعض انها أصبحت تحاكي العقل والعمل البشري، ولكنها تبقى مجرد آلات من صنع الانسان الذي خلقه الله وميزه بالعقل عن باقي المخلوقات.

ثانيا/ الطباعة ثلاثية الابعاد:

تعرف الطباعة ثلاثية الابعاد انها عملية صناعية يتم من خلالها تصنيع مواد مختلفة، فهي تقنية تكنولوجية جديدة تسمح بإنشاء نموذج ثلاثي الابعاد يستعمل في عدة مجالات، مثل الهندسة، الطب والتصميم والفضاء...، وتعتمد الطباعة الثلاثية الابعاد على ملفات تكنولوجية رقمية للتصنيع، من اجل تطوير منتج او تصوره بيانيا، بالإضافة الى الطباعة السريعة للنماذج، كما انها تدعم التصميم والابتكار وتستعمل غالبا لإنشاء نماذج مختلفة في ميادين متنوعة[2].

ثالثا/ الأتمتة:

تعبر عن تراكمات فكرية واسهامات قديمة لمحاولة التقليل من الجهد البشري، واختراع تقنيات حديثة لأداء الاعمال بكل سهولة ومرونة، فالأتمتة مصطلح جديد يطلق على أي جهاز يعمل أليا دون تدخل اليد البشرية، حيث تتم العمليات ذاتيا بواسطة برمجيات واوامر ولوغاريتمات معدة مسبقا لهدف

[1] عبد الله موسى واحمد حبيب بلال، مرجع سبق ذكره، ص 215.
[2] رضا سي طيب الهشمي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

معين[1]، فهي التنفيذ الاوتوماتيكي لعمل ما من طرف جهاز ينجز الاعمال بشكل ذاتي وتلقائي من خلال تقنيات تأخذ مكان الانسان حيث تتحكم في تنفيذ المهام واتخاذ القرارات.

الفرع الثالث: انترنت الأشياء، البيانات الضخمة والامن السيبراني

من بين تقنيات التحول الرقمي انترنت الأشياء، البيانات الضخمة والامن السيبراني.

أولا/ انترنت الأشياء:

انترنت الأشياء هي شبكة من الأشياء المادية تعمل على ربط أي جهاز بالأنترنت بواسطة مجموعة من البروتوكولات الخاصة، لا ينحصر استعمالها على جهاز الكمبيوتر فقط بل تضم أجهزة متنوعة من حيث النوع والحجم مثل الهواتف، الكاميرات، الأجهزة المنزلية، المباني، العاب الأطفال، الأدوات الطبية، الأنظمة الصناعية، الأشخاص والحيوانات، فهي كل شيء متصل ويتواصل ويتشارك المعلومات وفق بروتوكولات من اجل إعادة تنظيم مختلف العمليات بطريقة ذكية، اذن هي نموذج يأخذ بعين الاعتبار الوجود الشامل في بيئة متنوعة من الأشياء يمكنها التفاعل بواسط الاتصالات السلكية واللاسلكية، من اجل انشاء تطبيقات او خدمات جديدة للوصول الى اهداف مشتركة، وتتخذ انترنت الأشياء ثلاثة اشكال: من الناس الى الناس، من الناس الى الالة(الأشياء) ومن الالة الى الالة[2].

ثانيا/ البيانات الضخمة:

تعرف البيانات الضخمة انها مجموعة من البيانات التي يفوق حجمها القدرة على معالجتها باستخدام أدوات قواعد البيانات التقليدية، من تسجيل، تحليل وتخزين، بحيث يمكن تحويلها الى معلومات مهمة

[1] صدوقي غريسي واخرون، مرجع سبق ذكره، ص104-105.

[2] Keyur Patel & Sunil Patel, **internet of things-TOT: Definition, characteristics, architecture, enabling technologies, application, future challenges**, international journal of engineering science and computing, volume 6, issue 5, 2016, p 612.

يستفاد منها، وتستعمل في حالة عجز عن استخراج البيانات التقليدية للكشف عن معنى البيانات الأساسية، فهي بيانات ضخمة تأتي من مصادر عديدة بكميات كبيرة يتم تحليلها بشكل فعال من اجل استخراج معلومات مهمة بأدق التفاصيل[1].

تشكل البيانات الضخمة مجالا هندسيا يوفر مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تستخدم في معالجة وتخزين البيانات، التي تفوق بكثير في حجمها قدرات وإمكانية الطرق الأدوات التقليدية في وقت قياس وتتميز البيانات الضخمة بمجموعة من الخصائص المتعارف عليها باسم "VS" لان جميعها يبدأ بحرف V وهي[2]:

-الحجم Volume: يعتبر العامل الرئيسي في تصنيف البيانات انها ضخمة يفوق حجمها 1تيرابايت.

-التنوع Variety : يقصد به تنوع البيانات بين المهيكلة وغير مهيكلة.

-السرعة Velcocity : وهي انتاج معدلات ضخمة من البيانات في كل لحظة.

-الموثوقية/الدقة Veracity : يجب ان تكون البيانات صحيحة وموثوقة.

-القيمة Value : وهي إمكانية تحويل جميع البيانات الى بيانات ذات فائدة.

-التمثيل البصري Visualization: هي عرض البيانات بشكل يسمح لقارئها من فهمها بشكل سريع.

-التغير/ التباين Variability: وهي عدد الاختلافات في البيانات بسبب التغير في بنية شكل ومعنى البيانات.

-الثغرة الأمنية Vulnerability : وهي الحفاظ على امن وخصوصية البيانات.

---

[1] مركز الإحصاء والتنافسية، **مفاهيم عامة عن البيانات الضخمة**، الإصدار الاول، عجمان، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص 7.

[2] محمود عبد السلام، **تقنية البيانات الضخمة، صندوق النقد العربي**، العدد 16، ابوظبي-الامارات العربية المتحدة-، 2021، ص 16-18-19.

-المصداقية/الجودة Validity : ان تكون مصادر البيانات دقيقة وموثوقة للاستخدام.

-التقلب Volatility: يقصد بها مدة صلاحية البيانات وطول مدة تخزينها.

ثالثا/ الامن السيبراني:

يتمثل الامن السيبراني في كل الممارسات والعمليات التي تهدف الى حماية العالم الرقمي، من حكومات، مؤسسات، اشخاص، حواسيب متصلة بالأنترنت، البنى التحتية، التطبيقات، الخدمات، أنظمة الاتصالات، المعلومات المخزنة، من مختلف الهجمات الالكترونية ومنع اختراقها واستعمالها او تشويشها بطريقة غير شرعية وغير قانونية، يهدف الامن السيبراني الى ضمان السرية والحماية لمختلف الموارد الرقمية من الجرائم الالكترونية[1].

الفرع الرابع: سلسلة الكتل والواقع الافتراضي

من بين تقنيات التحول الرقمي سلسلة الكتل والواقع الافتراضي.

أولا/ سلسلة الكتل "البلوكتشين" والعملة المشفرة:

سلسلة البلوكتشين عبارة عن تكنولوجيا تقوم على قاعدة بيانات ضخمة، تمكن أي شخص من انجاز معاملاته او نقل أمواله بواسطة شبكة من الحواسيب اللامركزية المنتشرة عبر العالم، فهي تشبه دفتر الأستاذ العام في المحاسبة، هذا الدفتر مفتوح وغير قابل للتغيير، من خلاله يسهل تتبع الأصول في شبكة منظمة، سواء كانت مادية (ملكية خاصة مثل منزل، ارض، مركبات، سيولة مالية) او غير مادية (مثل حركة الأسهم، حقوق الملكية الفكرية، براءات الاختراع، العلامات التجارية)، ومنه شبكة البلوكتشين تسمح بتتبع أي شيء له قيمة ويمكن تداوله، مما يساهم في خفض التكاليف وتقليل المخاطر لجميع

[1] مصطفى خوصة، **التحول الرقمي واشكالية تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية في الجزائر-دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الناشطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص المنظمة والتحولات الرقمية، شعبة علوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي-معسكر-، الجزائر، 2021-2022، ص 15.

الأطراف، كما تسمح هذه التقنية للمتعاملين بالتواصل مع بعضهم البعض دون الحاجة لوسيط او مراقب لمتابعة حركة التداول[1].

اما العملات المشفرة فهي نوع من الأصول الرقمية التي تستعمل التشفير من اجل اجراء معاملات مالية آمنة والتأكد من نقل الأصول، تعتبر البتكوين العملة المشفرة الأولى والأكثر شهرة في العالم[2].

ثانيا/ الواقع الافتراضي والواقع المعزز:

الواقع الافتراضي هو تقنية تسمح لاي شخص بالدخول في العالم الاصطناعي الذي تم إنشاؤه رقميا، بينما تسمح تقنية الواقع المعزز باتصالات أكثر سلاسة بين العالم البشري والعالم الرقمي والمحيط المادي، بالإضافة الى ظهور تقنية حديثة تعرف بالواقع المختلط والتي تتميز بدمج المحتوى الافتراضي في العالم الحقيقي، من خلال السماح للعناصر الافتراضية بالتفاعل مع البيئة الحقيقية[3].

المبحث الثالث: نظرة على التحول الرقمي في الجزائر

تعيش الجزائر مرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، خاصة بعد تذبذب أسعار النفط وتدهور الوضع المالي، وكذلك جائحة كورونا كانت سببا في تفعيل التحول الرقمي، مما ألزم الدولة الجزائرية على اتخاذ عدة إصلاحات من اجل التنويع الاقتصادي، زيادة التنافسية لتحسين بيئة الاعمال، تشجيع الاستثمار وتحفيز التجارة الالكترونية، مما يتطلب استراتيجية من اجل التحول الرقمي والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي لمواكبة التطورات الراهنة والنهوض بالاقتصاد الوطني.

---

[1] جمال زمورة، **دور التحول الرقمي في تحسين أداء المنظمات العمومية-دراسة حالة قطاع الصحة بولاية باتنة-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة عامة، شعبة علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر،2023-2024، ص 25. (بتصرف)

[2] صوفيا زميت وأسماء دريسي، **الاتمتة المالية وتأثيرها على القيمة السوقية للبنوك الأردنية-دراسة تحليلية (2015-2021)**، مجلة الباحث، المجلد23، العدد1، 2023، ص 144.

[3] جمال زمورة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المطلب الأول: الخطوات الأولى للتحول الرقمي في الجزائر

لقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا لتطبيق الحكومة الالكترونية، من خلال استراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013"، مع تحديد الأهداف وضبط الخطط الواجب تنفيذها من اجل الانطلاق في رحلة التحول الرقمي في مؤسساتها الإدارية والاقتصادية بهدف احداث ثورة في أساليب تسيير القطاع العام والخاص، من خلال تجنيد كافة الوسائل اللازمة والمتاحة لإنجاح هذه الاستراتيجية.

الفرع الأول: مشروع "الجزائر الالكترونية 2013"

انطلق مشروع الجزائر الالكترونية في سنة 2008 على ان ينتهي في حدود خمس سنوات الموالية، ويتمركز المخطط على ثلاثة عشر محور رئيسي، مع اعداد تقييم الوضع لكل محور مع تحديد أهدافه الرئيسية، ووضع لائحة للعمليات اللازمة لتطبيق هذه الأهداف، وتكمن محاور المشروع في النقاط التالية[1]:

-المحور الأول: تسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الإدارة العمومية؛

-المحور الثاني: تسريع استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الشركات؛

-المحور الثالث: تطوير آليات وإجراءات تحفيزية تمكن المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛

-المحور الرابع: دفع تطوير الاقتصاد الرقمي؛

-المحور الخامس: تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة؛

[1] بوراس بودالية، **واقع التجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد1، 2021، ص25-26.

-المحور السادس: تطوير الكفاءات البشرية؛

-المحور السابع: تدعيم البحث، التطوير والابتكار؛

-المحور الثامن: ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني؛

-المحور التاسع: الاعلام والاتصال؛

-المحور العاشر: تثمين التعاون الدولي؛

-المحور الحادي عشر: آليات التقييم والمتابعة؛

-المحور الثاني عشر: إجراءات تنظيمية؛

-المحور الثالث عشر: الموارد المالية.

يجسد برنامج الحكومة الالكترونية من خلال المشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل هذه البرامج في[1]:

-برنامج تطوير التشريعات: يتضمن اعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات؛

-برنامج تطوير البنية المالية: يسعى البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة؛

-برنامج التطوير الإداري والتنفيذي: يعمل على تطوير اساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية؛

-برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج استعمال التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحُكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، وتحسين الكفاءة التشغيلية التي تتضمن استخدام

[1] نعيمة خطير، **واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر-بين الطموح والتحديات-**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد1، العدد 1، 2017، ص64.

أحدث الاجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الاساسية للاتصالات والمعلومات؛

-برنامج تنمية الكوادر البشرية: العمل على تطوير فكرة القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، بهدف ادارته كل حسب تخصصه؛

-برنامج الاعلام والتوعية: يتمثل في اعداد خطة تعرف المجتمع الدولي بمزايا التحول الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية.

الفرع الثاني: مشروع "الجزائر رقمية 2030"

تواصل الجزائر جهودها في مواكبة الثورة التكنولوجية وفق منهج مدروس من خلال انشاء المحافظة السامية للرقمنة، باعتبارها هيئة سامية موضوعة تحت وصاية رئيس الجمهورية، أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 06 ديسمبر 2023، كلفت هذه المحافظة بقيادة مشاريع الرقمنة القطاعية والمشاريع الاستراتيجية في اطار التحول الرقمي في الجزائر مع الحرص على متابعتها وتقييمها، تولت المحافظة السامية مشروع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي برؤية "جزائر رقمية 2030"، حيث تعد هذه الاستراتيجية اول مرجعية وطنية تقود مسار التحول الرقمي في الجزائر وفق مقاربة تشاركية وتشاورية شاملة بين جميع القطاعات الوزارية والخبراء والفاعلين والمتعاملين الاقتصاديين في مجال الرقمنة.

كما ترتكز هذه الاستراتيجية على خمس محاور اساسية، محوران يمثلان القاعدة الأساسية لإنجاح التحول الرقمي متعلقان بـ "**البنية التحتية الأساسية**" المتمثلة في شبكة الاتصال عالي الجودة ومراكز البيانات، و"**الموارد البشرية والتكوين والبحث والتطوير**"، اما المحاور الثلاثة الأخرى تستهدف مكونات الدولة وتتمثل في السلطات العمومية التي تحكم وتسير من خلال محور "**الحوكمة الرقمية**"، والاقتصاد الذي يخلق الثروة من خلال محور "**الاقتصاد الرقمي**"، والمجتمع المدني لبلوغ الشمول الرقمي من خلال

محور "**المجتمع الرقمي**"، كما تسعى هذه الاستراتيجية لتحقيق 25 هدف بين فترة سنة 2025 و2030 معتمدة على مبدأ الشفافية والفعالية في التسيير، العدالة والمساواة لتحفيز الاقتصاد الوطني وضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة[1].

الفرع الثالث: النصوص القانونية الداعمة للتحول الرقمي في الجزائر

يعتبر توجه الجزائر نحو تطبيق آليات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خطوة أساسية من أجل تبني سياسة التحول الرقمي لتحقيق الاقتصاد الرقمي، حيث بادرت الجزائر في الاستفادة من خدمات شبكات الانترنت ومختلف التطبيقات المرتبطة بها، حيث تم ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس سنة 1994، عن طريق مركز البحث العلمي والتقني الذي تم تأسيسه من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في شهر مارس سنة 1986، حيث تم الربط بين إيطاليا والجزائر عن طريق مشروع التعاون مع منظمة اليونسكو لإنشاء شبكة معلوماتية في قارة إفريقيا، وتمثل الجزائر النقطة الأساسية والمحورية لهذه الشبكة في شمال إفريقيا[2]، وتجسدت البوادر الأولى في القوانين التالية:

- المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-307، حيث سعت الجزائر للاستفادة من شبكة الانترنت في المجال الاقتصادي وتبني واعتماد مؤشرات البنية الرقمية[3].

لقد باشرت الجزائر في إتباع إستراتيجية هدفها تجسيد مجتمع معلوماتي يساهم في تحقيق الاقتصاد الرقمي، حيث قامت وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال سنة 2008، بإعداد استراتيجية تتضمن

[1] الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر من اجل جزائر رقمية2030، المحافظة السامية للرقمنة، 2024، ص3.

[2] فلة سراج وآخرون، **الإجراءات القانونية المتخذة لإرساء قواعد الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر والعالم بعد جائحة كورونا-التحديات والعراقيل-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 26 ماي 2023.

[3] فلة سراج وآخرون، نفس المرجع، بدون صفحة.

اهداف نوعية محددة لتشكيل اقتصاد جديد بديل للموارد النقطية والمتمثلة في الجزائر الإلكترونية، التي تهدف لإنشاء حكومة الكترونية، مواطن الكتروني وشركات الكترونية، فقام المشرع الجزائري بتبني العديد من التشريعات فيما يخص التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي، حيث يعتمد هذا النوع الجديد من الاقتصاد على تصميم عدة مواقع على شبكة الانترنت للتعريف بنشاطاتها وأهدافها وأسواقها لتحقيق الاتصال والربط بالأسواق العالمية ومن بين هذه التشريعات نذكر ما يلي[1]:

– القانون رقم 05–10 المؤرخ في 20 يونيو 2005 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم أين اعترف بالكتابة والتوقيع الالكترونيين.

– نظام البنك المركزي رقم 05–06 المؤرخ في 15 ديسمبر2005 المستحدث لنظام المقاصة الالكترونية.

– المرسوم التنفيذي رقم 07–162 المؤرخ في ماي 2007 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، كما تم تبني مشروع التصديق الإلكتروني.

– القانون رقم 09–04 المؤرخ في 25 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها.

–في إطار تسريع عملية الرقمنة قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بقفزة نوعية لتسريع عملية الرقمنة في الجزائر، من خلال ادراج رقم التعريف الوطني "NIN" في سنة 2010، الذي مكن من رقمنة الحالة المدنية واعتماد بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين.

كما اعترف المشرع الجزائري في مرحلة سابقة بالوسائل الالكترونية والاعتراف بحجيتها القانونية في الاثبات أمام القضاء من خلال القوانين التالية:

[1] عائشة عبد الحميد، **الأرضية القانونية للاقتصاد المعرفي (الرقمي) في الجزائر ودوره في تشجيع المقاولاتية**، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العملي، الإصدار 14، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2020، ص612.

– القانون رقم 15–03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

– القانون رقم 15–04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بتحديد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين، رغم عدم وجود نصوص قانونية خاصة بكل شكل، الا أنها من الناحية التطبيقية تشهد تطور متسارع الأمر الذي يستدعي تقنينها في أقرب وقت.

–قانون رقم 18–07 المؤرخ في 10 جويلية 2018 يتم بموجبه انشاء سجل وطني لحماية المعطيات الشخصية، وشدد القانون على انه لا يتم معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الا بالموافقة الصريحة للشخص المعني، على ان تتم بطريقة مشروعة ونزيهة، مع إمكانية التراجع عن موافقته في أي وقت[1].

–قانون رقم 21–09 المؤرخ في 08 جوان 2021 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية وتجريم الأفعال التي تشكل اعتداء على سرية الوثائق وتقرير عقوبات جزائية لها.

–استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الرقمنة ANDN من خلال المرسوم الرئاسي الذي صدر في العدد 74 بتاريخ 8 ديسمبر 2020 من الجريدة الرسمية، يتضمن هذا المرسوم 32 مادة تحدد المهام والصلاحيات وتنظم سير الوكالة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير الأول، تتولى مهام تصميم عناصر الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة واقتراحها على الحكومة بالتشاور مع الدوائر الوزارية والمؤسسات والقطاع الاقتصادي والمجتمع المدني[2].

[1] مسعودة عمارة وحنان مناصرية، **دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص562–587.

[2] جمال زمورة وليلى بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 316–318.

-انشاء وزارة مخصصة للرقمنة والاحصائيات مهامها تأسيس الأرضية للتحول الرقمي وفق منظومة شاملة ومتكاملة، وتخصيص دائرة وزارية تتكفل بدراسة الوضعية الحالية للرقمنة وتحديد مستواها بالإدارات ثم تقديم توصيات وتقارير للوزارة الأولى ورسم الخطط المستقبلية.

-انشاء التجمع الجزائري للناشطين في الرقميات GAAN قي جانفي 2020 من طرف مجموعة من الشركات الناشطة في المجال الرقمي، وتسعى الى جمع أكبر عدد من الناشطين في مجال الرقمنة بغض النظر عن قطاع تخصصهم وحجمهم ومستوى خبرتهم او موقعهم الجغرافي، لتحقيق أربعة اهداف رئيسية وهي: الاتحاد، التوسع، الاشعاع والتحول.

المطلب الثاني: نماذج التحول الرقمي في الجزائر

تبذل الحكومة الجزائرية جهودا جبارة لإنجاح عملية التحول الرقمي عن طريق اتخاذ عدة استراتيجيات تهدف الى تطوير البنية التحتيــة الرقمية، وتمكين مختلف القطاعات من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، حيث يتركز التحول الرقمي في الجزائر في مجموعة من القطاعـات الحيوية التي تشمل الخدمات الحكومية بالدرجة الأولى كالصحة، الخدمات المالية، التجارة الالكترونية، الضرائب، القطاع العقاري والتعليم وغيرها من القطاعات الحساسة، وسنعرض فيما يلي بعض نماذج التحول الرقمي لبعض القطاعات مثل القطاع الصحي وقطاع الضرائب والثروة العقارية.

الفرع الأول: التحول الرقمي في القطاع الصحي

في اطار إنجاح وتسريع عملية رقمنة القطاع الصحي بادرت الجزائر الى انشاء الوكالة الوطنية للرقمنة في الصحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-251 المؤرخ في 30 جوان 2022، وحسب المادة 02 من هذا المرسوم تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالصحة، وحسب المادة 06 من نفس

المرسوم تتمثل مهامها أساسا في وضع نظام وطني للإعلام الصحي يضمن رقمنة النشاطات الطبية ويشجع تقاسم وتبادل وأمن وسرية المعطيات الصحية بين مهنيين الصحة ومؤسسات الصحة والمستعملين ضمن احترام السر الطبي والمهني، وتوفير ملف طبي غير معروف لكل مريض يتضمن كل المعطيات وتشاركه مع الأطباء في إطار حماية المعلومات الخاصة بكل مريض[1]، كما أعلنت وزارة الصحة في إطار استراتيجية رقمنة القطاع الصحي على إطلاق ست (6) مشاريع رقمية تتمثل في[2]:

أ- **مشروع المستشفى الرقمي:** هو بمثابة الأرضية الرقمية لقاعدة البيانات تضم الملف الطبي الالكتروني للمريض، يشمل مختلف التشخيصات والعلاجات والتحاليل، يتم من خلاله تبادل البيانات والمعلومات بطريقة الكترونية بين الممارسين الطبيين العموميين والخواص.

ب-**مشروع رقمنة العلاقات التعاقدية مع هيئات الضمان الاجتماعي:** تتم عن طريق تفعيل بطاقة الشفاء وتطوير وتعميم خدماتها من خلال التنسيق بين هيئة الضمان الاجتماعي والإدارة الصحية عبر فضاء رقمي مخصص لهذه العلاقة التعاقدية.

ت-**مشروع دمج معلومات بطاقة التعريف البيومترية:** يسهل هذا المشروع عملية الاستشفاء ويسرعها ويتيح للأطباء والممارسين الطبيين الولوج ومعالجة الملفات بسهولة وفي أسرع وقت ممكن، كما يتيح أيضا للمريض الاطلاع على معلوماته الصحية الدقيقة.

---

[1] نادية بونعاس، **تجربة الرقمنة وأثرها على تطوير خدمات المرافق العمومية في الجزائر**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد18، العدد3، 2023، ص477.

[2] عمار زيدان وحسن بن كادي، **التجربة الجزائرية في رقمنة القطاع الصحي**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد7، العدد1، 2023، ص163-164.

ث-**مشروع رقمنة الإدارة المركزية وربطها بالمؤسسات الصحية:** هذا المشروع يضمن السيرورة النوعية والسريعة للقطاع الصحي، ويعزز ربط الملفات المتعلقة بالأنشطة الطبية بقاعدة بيانات الشبكة المركزية الصحية.

ج-**مشروع رقمنة مخططات نشاط الهياكل الصحية:** يسمح هذا المشروع بتقييم الجانب المادي والبشري للهياكل الصحية بصورة دقيقة وزيادة فعاليتها، من خلال توفير المعطيات والبيانات اللازمة التي تمنح القطاع الصحي الجودة في الخدمات الصحية مستقبلا.

ح-**مشروع الصيدلية الالكترونية:** يشمل قاعدة بيانات الدواء المستهلك وكذا معرفة احتياجات المستشفيات بصفة دقيقة، من أجل ترشيد النفقات ومعرفة الاستهلاك الحقيقي كماً ونوعاً، وهذا ما يحرر المجمعات الصيدلانية الوطنية ويخلق التنافسية.

الفرع الثاني: التحول الرقمي في الإدارة الضريبية

من أجل تقديم خدمات جبائية ذات جودة عالية تتوافق مع الاتجاه نحو التحول الرقمي، قامت الإدارة الضريبية بالاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تقديم مختلف خدماتها، وتمت رقمنة الإدارة الضريبية وفق الخطوات التالية[1]:

أ- **إعداد موقع الكتروني خاص بالإدارة الضريبية**www.mfdgi.gov.dz : ان التطور في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال ساهم في ربط الإدارة الضريبية بتقنيات الاعلام الالي وتشكيل موقع الكتروني لتقديم الخدمات الجبائية، حيث مكن هذا الموقع المكلفين بالضريبة من الحصول على مختلف المعلومات من أجل أداء التزاماتهم الجبائية (قوانيين جبائية ومالية، الدلائل التطبيقية

[1] سعيدة سليماني وقارة ملاك، **مساهمة رقمنة الادارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة – دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة–**، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد* 1، 2023، ص 364.

المناشير والنصوص الجبائية وغيرها)، كما تستخدم الإدارة الضريبية هذا الموقع في الإفصاح عن مختلف المعلومات التي تخص المكلفين وكذا اعلامهم بأحدث التغيرات في هذا المجال.

ب-**انشاء رقم التعريف الجبائي NIF:** قامت الإدارة الضريبية بإنشاء منصة للحصول على رقم التعريف الجبائي بصورة رقمية، كما تتيح هذه المنصة فرصة التأكد من المعلومات المدرجة عبر هذه البوابة الالكترونية، مما يحقق المصداقية والشفافية في التعامل بين الإدارة والمكلفين بالضريبة.

ت-**التصريح الجبائي الالكتروني:** قامت الإدارة الضريبية بإنشاء بوابة "**جبايتك**" المخصصة لتسجيل التصريحات الجبائية وتقديمها وكذا دفع الضرائب المفروضة على المكلفين بالضريبة عن بعد.

ث-**التوطين البنكي عن بعد:** أرفقت الإدارة الضريبية بوابة جبايتك بالتوطين الجبائي، بحيث يحق للمكلفين بالضريبة المنخرطين في هذه البوابة الحصول على طلب التوطين البنكي عبر البوابة نفسها لكي يتمكن المكلف بالضريبة من دفع ضرائبه الكترونيا.

ج-**الرقابة الجبائية الالكترونية:** نص القانون على قابلية الرقابة على محاسبة المكلفين بالضريبة المعدة الكترونيا، بدلا من الحصول عليها في صورة ورقية من اجل التأكد من صحة التصريحات المقدمة، مما يعكس توافق الرقابة الجبائية مع الإدارة الضريبية الرقمية.

ح-**البوابة الالكترونية الجديدة "مساهمتك":** تم التوقيع على اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب والمدير العام لبنك الجزائر الخارجي بتاريخ 19 جويلية 2021، لغرض الانخراط في نظام قبول الدفع الالكتروني[1].

[1] كميلية بوكرة، **انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر(2006-2022)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد19، العدد1، 2023، ص337.

الفرع الثالث: التحول الرقمي في الثروة العقارية

نظرا لأهمية القطاع العقاري في الاقتصاد، كان لابد من إعطاءه الاولوية في عملية الرقمنة وتدعيمه بقرارات ونصوص توجه هذا التحول، الذي سيوفر الجهد والوقت والتكاليف في هذا القطاع، ان مشروع رقمنة الثروة العقارية تم وفق عدة مراحل نذكر أهمها:

أ- **رقمنة الملفات في 58 ولاية:** باشرت مصالح الأملاك الوطنية برقمنة كاملة للعقارات على المستوى الوطني، حيث قررت وزارة المالية الجزائرية تسريع التحقيقات الإدارية وعمليات التسوية المتعلقة بالعقار في 58 ولاية جزائرية، بواسطة تسريع رقمنة الملفات على مستويين المركزي والمحلي، وكذا تسريع عمليات التسجيل والاشهار والمسح العقاري، من اجل إعادة تنظيم مصالح الأملاك الوطنية التي تتشكل من الحفظ العقاري بصفة نهائية، بإنشاء مديرية واحدة تتولى الإسراع في تسوية ملف العقار، إضافة الى رقمنة الإدارة مما يسمح بتسهيل تسيير الأملاك العقارية وتسليم الدفاتر العقارية وتحسين الخدمة العمومية في مجال الحفظ العقاري[1].

ب- رقمنة الأرشيف: عن طريق إنشاء نظام معلوماتي حديث هدفه تأمين والحفاظ على الحقوق المشهرة بطريقة فعالة من أجل منح المعلومات والوثائق، وذلك برقمنة الأرشيف الموجود على مستوى جميع المحافظات العقارية المتواجدة عبر التراب الوطني، بتوفير أجهزة سكانير مهني لرقمنة الوثائق، السجلات وأجهزة الاعلام الآلي، وقد أكد مدير العام للأملاك الوطنية أن رقمنة أرشيف المحافظات العقارية تمثل الخطوة الثالثة من المرحلة الأولى لبرنامج عصرنة أنشطة الحفظ العقاري، بعد الخطوة الأولى الخاصة

[1] زوليخة زروقي وعواطف محي الدين، **دور الرقمنة العقارية في حماية الثروة العقارية**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد01، 2022، ص523.

بإنشاء قاعدة بيانات معلومات تخص جميع الحائزين على سندات مشهرة أما الخطوة الثانية تتعلق بإدراج المعلومات الخاصة بالملكيات وتوابعها[1].

ت- رقمنة عمل المحافظة العقارية: تعتبر المحافظة العقارية الجهة الوحيدة المكلفة بعملية الشهر العقاري ومن أجل حماية الثروة العقارية من النهب والاستغلال، تم إدراج كل النشاطات التي تخص المحافظة العقارية في الشكل الالكتروني، من اجل تسيير رقمي في إطار هيئة موحدة لكل من وثائق الحفظ والسجل العقاري ومخططات المسح العقاري، وفق المرسوم التنفيذي رقم 21-251 المتضمن حل الوكالة الوطنية لمسح الأراضي وتحويل أملاكها وحقوقها وواجباتها ومستخدميها الى وزارة المالية، الذي ينص على ضرورة رقمنة البيانات العقارية وإعادة النظر في طرق التحقيق وإجراءات تظهير الملكية من خلال النشر الرقمي لوثائق مسح الأراضي العام وكذا السجل العقاري[2].

ث-رقمنة مسح الأراضي: يعرف المسح العام للأراضي مجموعة الإجراءات والاعمال المادية والتقنية التي تقوم بها سلطات إدارية عامة، لتحديد القوام المادي للعقارات ومحتوياتها وتحديد أصحاب الحقوق العينية الواردة عليها، بهدف وضع أساس مادي لإنشاء السجل العقاري[3]، فتعتبر رقمنة مسح الأراضي خطوة جديدة لتحسين المالية العمومية وتفعيل مداخيل الجباية المحلية من أجل الإنعاش الاقتصادي.

ج-الشباك العقاري الموحد: يهدف الى تحسين المعلومات وضمان التوافق بين قاعدة البيانات المسحية والسجل العقاري، يسمح لكل عون بالمحافظة العقارية الولوج الى المعلومات الحرفية أو البيانية للقيام

[1] زوليخة زروقي وعواطف محي الدين، نفس المرجع، ص 524.

[2] نجوى الهواري، **عصرنة نشاط المحافظة العقارية بالتقنية الالكترونية، مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 15، العدد1، 2023، ص210.

[3] فتحي طيطوس والجيلالي العكلي، **النظام القانوني للمسح العام للأراضي في التشريع الجزائري**، مجلة التعمير والبناء، المجلد 4، العدد2، 2020، ص05.

بعمليات التحيين الضرورية بواسطة الوحدة التطبيقية الخاصة بالتحيين التوافقي وكذا الوحدة التطبيقية الخاصة بالتحيين الجديد المنبثق عن اشهار العقود[1].

ح-منصة عقار: تم إطلاق هذه المنصة بعد دمج الوكالة الوطنية لمسح الأراضي ومديرية الحفظ العقاري منذ شهر جانفي 2022، تم فتحها تدريجيا اعتبارا من شهر ماي 2022 للقطاعات المؤسساتية والمتفاعلين الاقتصادين والمواطنين، تهدف هذه المنصة لتبسيط الإجراءات الإدارية واضفاء الطابع غير المادي عليها لتسهيل ولوج المواطنين للمعلومات والعقود الإدارية.

المطلب الثالث: تحديات وآفاق التحول الرقمي في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة لتنفيذ استراتيجية الجزائر الكترونية من اجل تحقيق التحول الرقمي، غير أنها واجهت مجموعة من العراقيل والتحديات، الامر الذي أدى الى تكثيف الجهود التقنية والقانونية لإنجاح هذه العملية.

الفرع الاول: تحديات التحول الرقمي في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائريــة لإنجاح عملية التحول الرقمي، الا انها عانت من مجموعة من الصعوبات التي حالت بينها وبين تحقيق الأهداف المسطرة، نذكر من بينها:

-ضعف البنية التحتية الرقمية: تعاني الجزائر من ضعف واضح في البنيــة التحتيــة المناسبة للتــحول الرقمــي، وبوجه الخصوص ضعف شبكات الاتصال بالأنترنت، مما يعرقل الخدمات الرقمية.

- التحديات التشريعية: هناك نقص في القوانيين والتشريعات الخاصة بتنظيم التحول الرقمي، خاصة فيما يخص حماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية.

[1] مراسلة وزارة المالية، **المديرية العامة للأملاك الوطنية**، حول رقمنة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 13425، في 05 أكتوبر 2022.

-نقص الكفاءات البشرية: ان نقص الكفاءات والخبرات في مجال التكنولوجيا الرقمية والأجهزة التقنية الحديثة يعتبر من أكبر العراقيل التي تواجهها الجزائر، لذا لابد من تكوين واعداد كوادر بشرية قادرة على قيادة وتنفيذ مشاريع التحول الرقمي[1]، حيث ان توسع فجوة المهارات الرقمية راجع لغياب تكوين وتدريب وتطوير الموارد البشرية، مما أدى الى نقص المهارات الرقمية اللازمة للتحول، وبروز فجوة كبيرة بين الأجيال السابقة التي تعاني من نقص في المعرفة الرقمية وتتولى مناصب عليا، وبين الأجيال الجديدة المتسلحة بالمعرفة الرقمية والتي تعاني من البطالة[2].

-نقص التمويل والدعم الحكومي المحدود: من الصعب على الحكومة تخصيص الموارد المالية الكافية من اجل تجسيد جميع المشاريع الضخمة للتحول الرقمي في آن واحد، حيث الدعم الحكومي المالي المحدود يعد من الأسباب الرئيسية في تأخر مشروع الجزائر الالكترونية[3].

تعتبر الجزائر من بين الدول المتأخرة في التحول الرقمي، حيث رغم المجهودات المبذولة الا انها تتقدم بشكل بطيء مقارنة بباقي الدول، وهذا راجع للتحديات السابقة الذكر بالإضافة الى عوامل أخرى.

الفرع الثاني: آفاق التحول الرقمي في الجزائر

أصبح التحول الرقمي في الجزائر ضرورة ملحة فهو مرتبط بالتكنولوجيا الحديثة، وجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لابد عليها من رقمنة نشاطاتها كنقطة انطلاق نحو التحول الرقمي وتجسيدا لمخططات الحكومة، وفيما يلي سنعرض اهم افاق التحول الرقمي في الجزائر:

---

[1] فاطمة الزهراء بن احمد ونادية بن احمد، **التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات-دراسة حالة-**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 1، 2025، ص507.

[2] يوسف بن يزة، **تقييم مسار التحول الرقمي في الجزائر (2020-2023)**، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد3، 2024، ص 56.

[3] أسماء شرقي وصادق صفيح، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي: الواقع والتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال**، المجلد 6، العدد 2، 2023، ص 143.

-الدعم الحكومي الكامل من خلال تسطير عدة استراتيجيات تسعى الى إنجاح عملية التحول الرقمي مثل استراتيجية "الجزائر الكترونية 2013" ومشروع "الجزائر رقمية 2025".

-تعزيز البنية التحتية الرقمية عن طريق التوسع في التغطية بشبكة الانترنت على نطاق واسع، بالإضافة الى تشجيع الاستثمار في صناعة الأجهزة الذكية.

- تنمية المهارات والابتكارات الرقمية خاصة في مجال التطبيقات الرقمية، وكذا تعزيز الامن السيبراني وتحسين أنظمة الحماية للبرامج والشبكات[1].

- العمل على ترقية خدمات الدفع الالكتروني والمعاملات المالية الالكترونية، وإطلاق خدمة الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال وذلك باستعمال رمز الاستجابة السريعة، كذلك السعي لتزويد جميع التجار بنهائيات الدفع الالكتروني مجانا[2]، بالإضافة الى منحهم العديد من الامتيازات من اجل تشجيعهم على استعمال الدفع الالكتروني والتخلي عن الدفع النقدي.

[1] لخضر بن سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 327.

[2] خيرة شاوشي وزهرة خلوفي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل الإحاطة بجميع جوانب التحول الرقمي، وبالتحديد المتعلقة بالمفاهيم النظرية، وهذا من اجل إزالة الغموض فيما يخص المفاهيم الحديثة والسريعة التغير تماشيا مع التطور السريع للتكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بصفة خاصة، كما تطرقنا الى واقع التحول الرقمي في الجزائر الذي لايزال قيد التنفيذ.

بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تعترض عملية التحول الرقمي في الكثير من الدول خاصة الدول النامية بما فيها الجزائر، الا ان المستقبل يكمن في التحول الرقمي الكلي والدليل على ذلك العديد من الدراسات والاستطلاعات، التي تظهر أهمية التحول الرقمي خاصة في عصر الاقتصاد الرقمي الذي يعتبر قفزة نوعية في عالم الاعمال، والذي يرتكز أساسا على التجارة الإلكترونية والتي بدورها ترتكز على وسائل الدفع الالكتروني، حيث اتخذت هذه الأخيرة اشكالا عديدة، وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الإطار العام لطرق ووسائل الدفع في الجزائر

تمهيد:

يقوم الافراد يوميا بالعديد من المعاملات المالية كتسديد ثمن المشتريات من السلع والخدمات، تسديد المستحقات المالية كالضرائب والرسوم والاشتراكات الاجتماعية...الخ، وهنا ظهرت الحاجة لطرق ووسائل دفع تسمح بتحويل الأموال بين الأطراف بكل سهولة وامان، الا ان هذه الوسائل اخذت اشكالا عديدة بداية من المقايضة وصولا الى طرق ووسائل الدفع الحديثة.

ساهمت طرق ووسائل الدفع التقليدية في إيجاد حلول لمشاكل الدفع الى حد ما، حيث انتشر استعمالها خاصة الأوراق التجارية والتحويلات المصرفية، الا ان تكنولوجيا المعلومات والاتصال ادت الى ثورة معلوماتية كبيرة تتجسد في التحول الرقمي، مست جميع الميادين بما فيها القطاع المصرفي، ومع ازدياد وتيرة استخدام شبكة الانترنت خاصة في التعاملات التجارية، الامر الذي لم يسمح لوسائل الدفع الاستقرار على شكل معين، بالإضافة الى ظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية التي تعتمد أساسا على طرق ووسائل الدفع الحديثة.

تعد الجزائر من بين الدول التي تجتهد من اجل نجاح التحول الرقمي، بما فيه عصرنة النظام المصرفي، ونلمس هذا من خلال المشاريع المسطرة مثل "الجزائر الالكترونية" ثم "الجزائر الرقمية"، وذلك عن طريق سن قوانين داعمة ومنظمة لهذه الخطط، وتهيئة الأرضية القانونية المناسبة لتنظيم التعاملات الالكترونية، حيث تبنت الجزائر طرق ووسائل دفع حديثة سهلت وشجعت على التعامل الالكتروني والرقمي من اجل مواكبة التوجه العالمي، سيتم التطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: التأصيل النظري لطرق ووسائل الدفع التقليدية

المبحث الثاني: التأصيل النظري لطرق ووسائل الدفع الحديثة

المبحث الثالث: تطور طرق ووسائل الدفع في الجزائر

المبحث الأول: التأصيل النظري لطرق ووسائل الدفع التقليدية

لقد مرت طرق ووسائل الدفع بمراحل عديدة وصولا الى الصيغ التي نشهدها في وقتنا الحالي، حيث إن بساطة المعاملات البدائية لم تتطلب وسائل معقدة، فهي كانت قائمة على المقايضة والمبادلة، وتدريجيا صارت المعاملات أكثر تعقيدا ومتعددة الأطراف، الامر الذي الزم خلق وسائل عملية وقانونية وهي ما يعرف بطرق ووسائل الدفع.

المطلب الأول: ماهية طرق ووسائل الدفع

من اجل تفادي المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالتلف والضياع والسرقة وعبء حملها خاصة إذا كانت مبالغ كبيرة، تم استحداث طرق ووسائل الدفع التقليدية التي أصبحت بديلا عن النقود.

الفرع الأول: نشأة وتعريف طرق ووسائل الدفع

سهلت طرق ووسائل الدفع المعاملات التجارية واعطت الإحساس بالثقة والأمان في التعامل بها مما ساهم انتشارها بشكل سريع.

أولا/نشأة طرق ووسائل الدفع:

مرت طرق ووسائل الدفع بعدة مراحل والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-1: مراحل نشأة طرق ووسائل الدفع

البيان	مميزات المرحلة
المرحلة الاولى	- استعملت السلع كوسيط للتبادل (مقايضة). - استعملت بعض السلع كمقياس للقيمة للسلع والخدمات مثل الملح والصوف وهو ما يعرف بالنقود السلعية.
المرحلة الثانية	-استبدلت النقود السلعية بالنقود المعدنية وحققت فعالية أكبر. - استعملت في حوالي عام 556 قبل الميلاد أولى القطع النقدية من معدن الإلكتروم (خليط من الذهب والفضة) كان يستخرج من نهر الباكتول في ليديا (اسيا الصغرى).

	– في القرن السابع قبل الميلاد قام الليديون بتحويل هذه القطع الى شكل حبة فاصولياء ذات وزن وشكل معين وتأشيرها برمز معين وسميت بالنقود الاغريقية. – استطاع الحرفيين الفصل بين الذهب والفضة، فقام الملك كريزوس بوضع نظام ثنائي المعدن. – في عام خمس مائة وخمسون قبل الميلاد صك قطع ذهبية وفضية وتم تعميمها. –في الفترة بين القرن الأول قبل الميلاد الى غاية القرن الخامس ميلادي أسس الرومان اول ورشة لصك القطع النقدية، بالإضافة الى تصنيع قطع من معادن غير ثمينة.
المرحلة الثالثة	–التحول من القطع النقدية المعدنية الى النقود الورقية، كان الشكل البدائي للنقود الورقية في شكل أوراق تمثيلية تمثل تماما القطع المودعة لزمن معين. –مع تزايد الثقة بين مصدرو الأوراق والمودعين إشتقت كلمة النقود الائتمانية. –أصبح اصدار النقود من طرف البنوك وأصبح يتداول خارج حدود الدولة، وبعدها كلف البنك المركزي بعملية الإصدار.
المرحلة الرابعة	–ان عملية إيداع النقود الورقية أدت الى ظهور الحسابات، واستعملت لتسديد الزبائن عن طريق كتابات محاسبية. –ظهور السفتجة وتطورت الى سند قابل للتحويل والتظهير. –ظهور الشيك الذي يعتبر بداية حقيقة لتطور وسائل الدفع.
المرحلة الخامسة	–ظهور وسائل الدفع الالكتروني الناتجة عن التطور التكنولوجي وبروز الانترنت والتجارة الالكترونية. –تحول الأموال الى الكترونيات وأرقام افتراضية تتداول عبر الشبكات الرقمية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

كهينة رشام، **أنظمة الدفع الدولية**، الطبعة الأولى، نواصري للطباعة والنشر، المسيلة، الجزائر، 2022، ص56–57.

رغم التطور الكبير لطرق ووسائل الدفع الا انها لم تستقر عند نوع معين، بل لازالت في تحديث وتطور مستمر نتيجة للتطورات الحديثة والمتسارعة خاصة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

ثانيا/ تعريف طرق ووسائل الدفع:

هناك عدة تعريفات لطرق ووسائل الدفع فيما يلي سنتطرق لبعضها:

أ-تعريف طرق الدفع: تعرف طرق الدفع بالأساليب التي يتم من خلالها إجراء التسوية لمختلف المعاملات، توجد طرق عديدة للدفع وتتمثل في: الدفع في دفعة واحدة او على عدة دفعات، ويكون في نقاط البيع الفعلية بالدفع الفوري عن طريق النقود او بواسطة بطاقة الائتمان عبر أجهزة الدفع الالكتروني حيث ان الدفع بالتقسيط بواسطة بطاقة الائتمان يحظى بقبول واسع بين الافراد، بالإضافة الى الدفع عن بعد الذي يشمل جميع المعاملات التي تتم دون الوجود الفعلي للزبون كالمدفوعات عبر الانترنت او عبر الهاتف او عن طريق الدفع عبر الرابط مثل البريد الالكتروني والتطبيقات[1].

بصفة عامة طرق الدفع تتمثل في الخيارات المتاحة للزبائن لإتمام عملية الدفع، مثل الدفع النقدي، الدفع المؤجل، الدفع الالكتروني.

ب- تعريف وسائل الدفع: هناك عدة تعاريف لوسائل الدفع نذكر منها:

تعرف وسيلة الدفع بأنها "تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات بالإضافة الى تسديد الديون، كما تدخل في زمرة وسائل الدفع، الى جانب النقود القانونية، تلك السندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم"[2].

كما تعرف وسائل الدفع التقليدية على انها كل الوسائل والأدوات التي تسمح للأفراد بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم، سواء كانت الدعامة المستعملة في ذلك ورقية كالشيك او السند لأمر او السفتجة او قيدية كالتحويل[3].

---

[1] https://almapay.com/fr-FR/blog/moyens-modes-de-paiement consultée le 01/07/2025 a 17 :00

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص31.

[3] عبد القادر مطاي واخرون، وسائل الدفع الالكترونية ودورها في عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد2، 2020، ص 29.

ومنه يمكن تعريف وسائل الدفع بأنها عبارة عن تلك الوسائل التي يمكن عن طريقها تحويل الأموال بين الافراد او الهيئات من اجل تسوية مختلف المعاملات.

الفرع الثاني: التمييز بين طرق الدفع ووسائل الدفع

تُعبِر وسيلة الدفع عن الأداة المستخدمة لتحويل الأموال (النقد، بطاقات مصرفية، تحويلات بنكية...)، بينما تُعبِر طرق الدفع عن كيفية اجراء هذا التحويل فهي تمثل القنوات التنفيذية للمعاملات (الدفع الفوري، الدفع عن بعد بواسطة الهاتف او الانترنت...)، وهناك عدة جوانب يمكن من خلالها التمييز بين طرق الدفع ووسائل الدفع وتتمثل في:

- من حيث التعريف تُعرف طرق الدفع بالأساليب المستعملة في تحويل الأموال "كيف تدفع؟"، بينما تُعرف وسائل الدفع بمختلف الأدوات المستعملة في تحويل الأموال "بماذا ندفع؟".
- من حيث الشكل، حيث تتجسد طرق الدفع في اشكال عديدة مثل الدفع نقدا، الدفع المؤجل، الدفع الالكتروني، كما تتجسد وسائل الدفع في اشكال عديدة مثل النقود القانونية، الشيكات، البطاقات البنكية.
- من حيث الوظيفة، حيث تُحدد طرق الدفع كيفية الدفع، بينما تُحدد وسائل الدفع أداة الدفع.
- من حيث الطبيعة، طرق الدفع طبيعتها تقنية متعلقة بالتكنولوجيا، بيمنا طبيعة وسائل الدفع طبيعة قانونية.

الفرع الثالث: تصنيفات طرق ووسائل الدفع

يمكن تقسيم طرق ووسائل الدفع وتصنيفها وفق عدة معايير، تم تصنيفها في الشكل التالي وفق ثلاثة معايير حسب الوسيط، حسب طبيعة العلاقة وحسب الحداثة:

الشكل رقم 2-1: تصنيفات طرق ووسائل الدفع

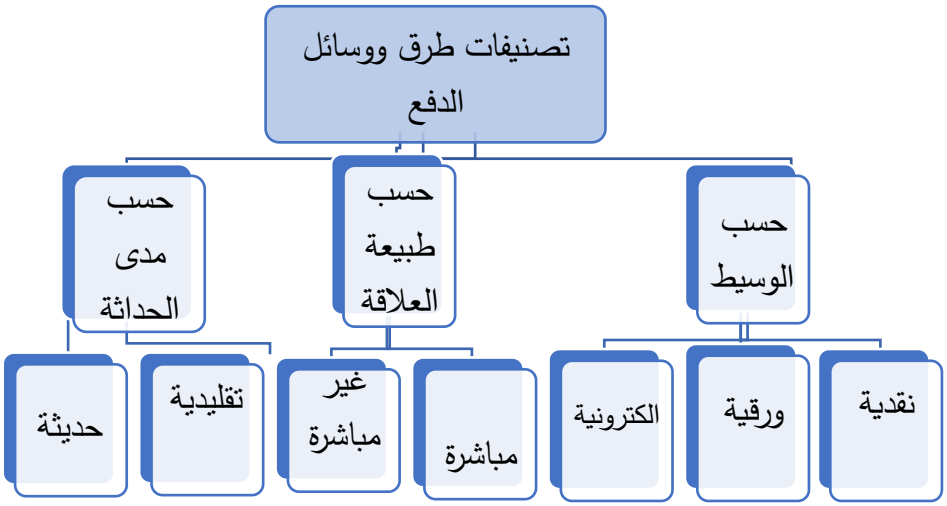

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع

سنعتمد في بحثنا هذا على معيار الحداثة، حيث سنتطرق لطرق ووسائل الدفع التقليدية وطرق ووسائل الدفع الحديثة، وهذا لارتباط موضوع البحث بالتكنولوجيا المتجسد في دور التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع.

المطلب الثاني: أنواع طرق ووسائل الدفع التقليدية

لقد تعددت وتنوعت طرق ووسائل الدفع التقليدية حسب تنوع طبيعة المعاملات التجارية، رغم ان النقود تعتبر الوسيلة الأكثر قبولا بين الافراد، غير أن المنظومة البنكية تمكنت من طرح طرق ووسائل دفع تقليدية والمتمثلة في:

الفرع الاول: النقود القانونية والحساب

تعتبر النقود القانونية والحساب أولى اشكال وسائل الدفع الرسمية.

أولا/ النقود القانونية:

تعتبر النقود وسيط تبادل في مختلف المعاملات، وتعرف النقود من خلال وظائفها، الا ان النظام النقدي الحديث يقوم على الفصل النهائي بين القيمة التي تحملها الوحدة النقدية والقيمة الجوهرية للمادة التي تتجسد فيها، وتتمثل النقود القانونية في النقود الورقية والنقود المعدنية المساعدة التي تصدرها البنوك المركزية[1].

ثانيا/ الحساب:

الحساب هو عقد يلتزم بموجبه شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الاصلية التي تجرى بينهما الى قيود للحساب وتقاص بينهما، بحيث يكون الرصيد النهائي عند اقفال الحساب وحده دينا مستحق الأداء وعقد الحساب عقد تابع، أي يفترض وجود عمليات اصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها بشكل منفرد وانما تسوى جميعها دفعة واحدة بطريقة المقاصة[2].

الفرع الثاني: الأوراق التجارية والتحويل المصرفي

تعتبر الأوراق التجارية والتحويلات المصرفية من اهم وسائل الدفع التقليدية.

أولا: الأوراق التجارية:

تعرف الأوراق التجارية انها محررات يتم إصدارها وفق ضوابط وبيانات قانونية محددة حسب طبيعة الورقة التجارية، تتضمن حقا مُقوم نقدا، وهي قابلة للتداول بالطرق التجارية، ومستحقة الدفع لدى

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

[2] كهينة رشام، مرجع سبق ذكره، ص59.

الاطلاع، او في تاريخ استحقاقها، وتقوم مقام النقود[1]، ونميز عدة أنواع من الأوراق التجارية سنتطرق لأهمها: الشيك، السفتجة، السند لأمر وسند الرهن.

أ-**الشيك:** يعتبر الشيك أكثر أنواع الأوراق التجارية انتشارا من حيث الاستعمال في العالم، نظرا لأهميته البالغة في اجراء المعاملات التجارية والمالية.

يعرف الشيك بأنه عبارة عن صك يتضمن أمر من شخص يدعى الساحب الى شخص آخر يدعى المسحوب عليه، بأن يدفع لإذن شخص ثالث يدعى المستفيد مبلغ نقدي بمجرد الاطلاع عليه وفي الغالب يكون المسحوب عليه في الشيك بنك، حيث يقوم البنك بطبع نماذج للشيك تحتوي على اهم المعلومات[2]، ونميز عدة أنواع للشيكات نذكر منها[3]:

-**الشيك المسطر:** يتم تسطير الشيك بوضع خطين متوازيين بينهما فراغ، وذلك في وسط وجه الشيك من الأعلى الى الأسفل او في الزاوية اليسرى العليا للشيك، حتى يعلم المسحوب عليه بمجرد الاطلاع عليه والغاية من التسطير هو عدم صرفه الا لبنك معين او مكتب من مكاتب الصكوك البريدية، وهذا لتأمين الشيك من مخاطر السرقة، الضياع او التزوير، والتحقق من دفع قيمته الى مالكه الحقيقي، والتسطير نوعان عام وخاص، التسطير العام هو ترك بياض بين السطرين دون تعيين أي بنك او مكتب للوفاء، اما التسطير الخاص هو ذكر بين السطرين اسم البنك.

---

[1] يمينة منزول وخيرة صافة، **الأوراق التجارية من التقليدية الى الالكترونية**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 1، 2022، ص 332.

[2] حيزية هادف، **نجاح وسائل الدفع الالكتروني والتحول الجوهري الى عمليات التفاعل مع التجارة الالكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الاوربية**، مجلة الأبحاث والدراسات العلمية، المجلد8، العدد2، 2014، صفحة غير مرقمة.

[3] محمد الصيرفي، **إدارة العمليات المصرفية العادية-غير العادية-الالكترونية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016، ص179-180.

-**الشيك المؤشر:** هو شيك مؤشر من طرف البنك المسحوب عليه، يدل على اثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير.

-**الشيك المؤكد:** وتتم عملية التأكيد بتقدم الساحب الى بنكه الذي يقوم بدوره بوضع عليه ختم يظهر ان الرصيد الموجود يبقى مجمدا خلال فترة زمنية معينة.

ب-السفتجة (الكمبيالة): الكمبيالة هي عبارة عن ورقة تجارية ذات ثلاثة أطراف، تسمح بإثبات ذمتين ماليتين في آن واحد، وهي امر بالدفع لصالح شخص معين او لأمره، ومنه تتحول الى وسيلة دفع حيث يمثل الطرف الأول الساحب وهو الذي يحرر الوثيقة ويأمر بالدفع، والطرف الثاني هو المسحوب عليه وهو المأمور بالدفع، اما الطرف الثالث هو حامل الكمبيالة وله حق الاحتفاظ بها الى غاية تاريخ استحقاقها او خصمها لدى البنك إذا احتاج الى سيولة، او لتسوية عمليات تجارية او ائتمانية عن طريق تظهيرها للغير وادخالها في التداول[1].

ت-السند لأمر: السند لأمر هو من الأوراق التجارية الشائعة وهو عبارة عن ورقة مكتوبة يتعهد فيها شخص يدعى الساحب على دفع مبلغ معين، في تاريخ محدد لصالح شخص آخر يدعى المستفيد ويشترط في إنشاءه نفس الشروط الواجب توفرها عند إنشاء الكمبيالة[2]، حيث يستعمل سند لأمر كوسيلة دفع بديلة عن النقود، إذن يعتبر سند لأمر وسيلة قرض حقيقية، ينتظر فيها الدائن السداد من طرف المدين لكي يدفع له ما عليه في تاريخ استحقاق الذي تم الاتفاق عليه مسبقا.

---

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[2] الشريف بحماوي ومصطفى سليماني، **خصوصية وسائل الوفاء الالكتروني ودورها في المعاملات التجارية**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 3، 2017، ص 139.

يمتلك حامل سند لأمر طريقتان لاستعماله وهما[1]:

-إما ان يتقدم حامل سند لأمر بالسند قبل تاريخ الاستحقاق الى أي بنك يقبله، فيتنازل عنه ويحصل على سيولة، مقابل حصول البنك على مبلغ للتنازل عن السيولة، ويأخذ البنك بدوره محل صاحب السند في الدائنية وتحمل متاعب تحصيل هذا السند.

- استعمال سند لأمر في معاملة أخرى مع طرف أخر، كتسديد معاملة تجارية او تسديد قرض، عن طريق تسليمه للدائن الجديد بواسطة عملية التظهير بشرط ان يتم قبوله من قبل هذا الطرف، وبعدها يدخل سند لأمر في التداول، فيتحول بفعل التظهير الى وسيلة دفع لكن قبل حلول تاريخ الاستحقاق، وفي تاريخ الاستحقاق يتحول الى سيولة تامة.

بصفة عامة يختلف سند لأمر عن الكمبيالة كون سند لأمر يتضمن طرفان فقط بينما الكمبيالة تتضمن ثلاثة أطراف.

ث-سند الرهن: سند الرهن هو عبارة عن ورقة تجارية يمكن تداولها، فهي عبارة عن سند لأمر مضمون بكمية من السلع المحفوظة في المخازن العمومية، حيث أحيانا يحتاج التجار الى الاحتفاظ بالسلع في مخازن عمومية مجهزة حسب طبيعة هذه السلع، مقابل منح شهادة من طرف هذه المخازن تثبت الجهة التي تعود اليها ملكية هذه السلع مع تبيان مواصفاتها وكميتها، ففي حالة الاحتياج الى سيولة يمكن الاقتراض من تجار اخرين او من احد البنوك مقابل تقديم سند ملكية السلع كضمان، أي رهن البضاعة مقابل الحصول على سيولة، كما يمكن لحامل السند الجديد تقديمه للغير لنفس الغرض، ومنه

[1] رباب دحية، **أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة الى حالة الجزائر-دراسة تحليلية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص 11.

يدخل سند الرهن في التداول، وتجدر الإشارة الى ان البضاعة المخزنة لا تعطى لمالكها وانما لحامل سند الملكية الذي تَحول الى سند الرهن بمجرد تقديمه لطرف آخر كضمان للدين[1].

ثانيا/التحويلات المصرفية:

تعتبر التحويلات المصرفية من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك، حيث يقوم البنك بقيد مبلغ معين في جانب المدين لحساب زبون، وتقييد نفس المبلغ في جانب الدائن لحساب زبون آخر، فهي عملية نقل مبلغ من حساب لحساب اخر، وتتم عملية التحويل عن طريق ارسال إشعار من البنك المحول الى البنك المحول اليه (في حالة بنكين مختلفين)، عن طريق البريد، الهاتف او التلكس، وإذا كان التحويل بين حسابين في بنكين في دولتين مختلفتين، فان إجراءات التحويل تتم وفق شبكة مغلقة مثل الهيئة العالمية للاتصالات المالية فيما بين البنوك[2]، هناك عدة أنواع للتحويلات المصرفية المتمثلة في[3]:

أ-التحويل المصرفي الداخلي: في هذه الحالة يكون التحويل بين حسابات في نفس البنك.

ب-التحويل المصرفي الخارجي: في هذه الحالة يكون التحويل بين حسابات في بنوك مختلفة.

ت-التحويل المستعجل: وهو تسريح لتحصيل الشيك مقابل عمولات يدفعها المستفيد عادة تكون في حالة الشيك المسطر.

ث-التحويل المصرفي البريدي: هو تحويل بنكي بحكم ان القانون يلزم كل البنوك ان يكون لها حساب بريدي.

---

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[2] حيزية هادف، مرجع سبق ذكره، صفحة غير مرقمة. (بتصرف)

[3] عبد القادر كموم، **تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل المعطيات الحديثة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسويق العمليات المصرفية، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2021-2022، ص 17.

ج-**التحويل المنفرد والمتعدد:** اما يكون التحويل بين حسابين فقط او متعدد أي بين حساب وعدة حسابات.

المطلب الثالث: تقييم طرق ووسائل الدفع التقليدية والعوامل المساعدة على ظهور طرق ووسائل الدفع الحديثة

قدمت وسائل الدفع التقليدية مزايا عديدة في حقبة زمنية معينة، الا انها عجزت عن حل بعض المشاكل التي تواجه المتعاملين الماليين والتجاريين خاصة في ظل التطورات المتسارعة في مجال التجارة لأنها لا تخلو من بعض السلبيات التي اثرت على مستوى الأداء.

الفرع الأول: إيجابيات وسلبيات طرق ووسائل الدفع التقليدية

تتميز طرق ووسائل الدفع التقليدية بمجموعة من الإيجابيات والسلبيات والمتمثلة في:

أولا/ إيجابيات طرق ووسائل الدفع التقليدية:

تقدم طرق ووسائل الدفع التقليدية مزايا عديدة والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

-التقليل من مخاطر استعمال النقود السائلة في المعاملات المالية.

-زيادة النشاط الاقتصادي وتفعيل الدورة الإنتاجية في المجتمع، ومحاربة الاقتصاد الموازي.

-التقليل من حجم النقود المتداولة في الاقتصاد والتحكم في السياسة النقدية.

-تخفيض تكاليف الخدمات البنكية وزيادة ربحية البنوك.

- تسوية الالتزامات الناشئة عن التعاملات الاقتصادية في أوقات قياسية.

-تشجيع الاستثمارات وتدعيم الأوساط التجارية بأدوات دفع مؤجلة.

[1] وريدة لرجان ومريم قلال، **ضرورة مواكبة وسائل الدفع الالكتروني لتطورات العصر الحالي**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص 91.

-تسيير الحياة الاقتصادية للأفراد والمؤسسات وكل المتعاملين مع البنوك.

-تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية بتوفير الوقت وخفض التكاليف.

ثانيا/ سلبيات طرق ووسائل الدفع التقليدية:

تتمثل سلبيات طرق ووسائل الدفع التقليدية في:

-مشاكل ذات طابع اداري كطول مدة انتظار وصول دفتر الشيكات، عمليات التحويلات، تسليم البريد.

-استخدام الطرق اليدوية على مستوى الوكالات يؤدي الى تشكل طوابير طويلة، وتذمر الزبائن من كثرت الانتظار[1].

-يتعمد الكثير من الأشخاص الامضاء بطريقة غير صحيحة على الشيك، حتى لا يتمكن حامل الشيك من الحصول على المبلغ المستحق، بالإضافة الى التعرض الى خطر الشيك بدون رصيد.

-عدم ارسال مستخلصات الحسابات والكشوف الدورية الى مقر سكن الزبائن، بل لابد من التنقل الى البنك[2].

-البطء في بعض المعاملات التجارية خاصة المتعددة الأطراف، حيث تأخذ الاجراءات وقت طويل مما يؤدي الى تعطل مصلحة ذوي الحقوق.

-زيادة مخاطر الأخطاء البشرية.

- لا يمكن اعتماد أدوات الدفع التقليدية في التجارة الدولية.

---

[1] صورية شواحري، **واقع وسائل الدفع التقليدية والالكترونية في ولاية عين الدفلى-دراسة ميدانية لعينة من البنوك-**، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد2، 2024، ص 166. (بتصرف)

[2] وهيبة عبد الرحيم، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد1، 2010، ص37.

الفرع الثاني: العوامل المساعدة على ظهور طرق ووسائل الدفع الحديثة

التطورات الاقتصادية العالمية فرضت على البنوك إعادة النظر في طريقة عملها وحثها على تطوير اساليبها، لضمان استمرارها في بيئة اشتدت فيها المنافسة لتحقيق القدرة التنافسية، فيما يلي سنعرض اهم العوامل المساعدة على ظهور طرق ووسائل الدفع الحديثة:

أولا/تراجع فعالية طرق ووسائل الدفع التقليدية:

رغم ان وسائل الدفع التقليدية استطاعت ان تحل مشاكل عديدة ناتجة عن حمل النقود، كعبء حملها، الضياع والسرقة، الا انه مع مرور الوقت وتزامنا مع التطور التكنولوجي، أصبحت هذه الوسائل لا تقدم المستوى المطلوب وهذا راجع لعدة عوامل وتتمثل في[1]:

أ-انعدام الملائمة: ان الحاجة للوجود الشخصي لطرفي المعاملة او التعاقد يقيد من حرية التعاملات المالية والتجارية، مما قد ينتج عنه تأخير في اقتناء المشتريات والخدمات، كما ينتج عنه ارتفاع التكاليف بالنسبة للبائع، وتفويت فرصة الاقتناء بالنسبة للزبون خاصة إذا كانت المبالغ كبيرة.

ب-عدم تحقق المدفوعات في الوقت الفعلي: ان عملية سداد المدفوعات بالطرق التقليدية لا تتم في وقتها الحقيقي، وذلك حسب طريقة السداد، ومثالا على ذلك المدفوعات بالشيكات تستغرق مدة زمنية أحيانا تصل الى أسبوع، مما يجعل المستفيد مجبر على الانتظار الى حين التحقق الفعلي.

ت-انعدام الثقة: ان إمكانية التعرض للغش كبيرة كتزوير التوقيع في الشيكات والكمبيالات، إضافة الى التعرض لمختلف اشكال الاحتيال.

[1] نعيمة مولفرعة، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص 483-484. (بتصرف)

ث-ارتفاع التكاليف: ارتفاع تكاليف بعض المعاملات يثقل كاهل الزبائن، وفي نفس الوقت أرباح البنك بالكاد تغطي نفقاته، من أجور العمال والاستهلاك الكبير للورق...، بالإضافة الى تعرض البنوك الى الشيكات المزورة او رصيد غير كافي او بدون رصيد، مما يخفض من أرباح البنوك.

ثانيا/ظهور شبكة الانترنت وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

تعد الانترنت أكبر شركة حواسيب في العالم تتكون من مجموعة من الشبكات الجزئية، تتدفق فيها المعلومات من والى كل مكان في العالم وبحرية تامة، فهي مرتبطة ببعضها البعض بواسطة مجموعة من التجهيزات المعلوماتية، تسمح بتمرير المعلومات بطريقة سهلة، حيث أصبح استخدام التكنولوجيا عنصر أساسي في نشاط المنظومة المصرفية في ظل تزايد الصناعة المصرفية وزيادة المنافسة محليا ودوليا[1] مما دفع البنوك الى تحسين الخدمات والتوجه الى وسائل الدفع الالكتروني للحفاظ على الميزة التنافسية.

ثالثا/التوجه نحو التجارة الالكترونية:

ان توسع التجارة الالكترونية ساهم في تضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي بصفة عامة، لان تلك الوسائل لم تعد تصلح للتعاملات التي تتم عن بعد، في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت، وهنا تظهر أهمية استحداث وسائل سداد حديثة تتوافق مع طبيعة التجارة الالكترونية[2]، خاصة ان عمليات التجارة الالكترونية اخذت توسعا إقليميا ودوليا، وبذلك لابد من اللجوء الى وسائل الدفع الالكتروني لتسهيل مختلف المعاملات التجارية والمالية.

---

[1] هارون العشي وفايزة بوراس، **وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد3، 2018، ص 176.

[2] هند ريم وعبد الحكيم بوجاني، **التجارة الالكترونية**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد3، 2021، ص178.

رابعا/ظهور البنوك الالكترونية وخدمات مصرفية جديدة:

نظرا لانتشار شبكة الانترنت بشكل كبير وتزايد استخدامها في النشاط التجاري الالكتروني، مما دفع البنوك الى الخوض في ثورة المعاملات البنكية الالكترونية، من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها وتكييفها مع متطلبات الوقت الراهن، مما أدى الى ظهور البنوك الالكترونية فهي مؤسسات مالية قائمة على ركائز الكترونية، وذلك بإدخال تقنيات حديثة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من اجل خلق خدمات متنوعة تتميز بدرجة عالية من الأمان وبأقل تكلفة وأقل جهد وفي أسرع وقت.

خامسا/بروز المؤسسات المالية العالمية في مجال المدفوعات:

من أهم العوامل المساعدة على انتشار وسائل الدفع الحديثة ظهور مؤسسات ومنظمات عالمية رائدة ومختصة في انتاج وتسويق وسائل الدفع الكترونية، وكمثال على ذلك بطاقة فيزا، ماستر كارد وأمريكان اكسبرس...الخ[1]، حيث ساهمت هذه الأخيرة في ابتكار طرق ووسائل دفع تسمح للأشخاص القيام بمختلف معاملاتهم عن بعد وبمختلف العملات.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لطرق ووسائل الدفع الحديثة

يشير مفهوم التحول الرقمي في القطاع المصرفي بشكل عام الى استفادة البنوك من التقنيات الرقمية بابتكار نماذج اعمال مصرفية رقمية جديد، حيث ساهم التطور التكنـولوجي والمعلوماتي في تعزيز الحاجة الى ابتكار طرق ووسائل دفـع حديثة، حيث تتسارع معظم البنوك في تقديم صيغ جديدة للدفع، للاستفادة من مزاياها التي تعود بالفائدة على البنوك والافراد والدولة.

[1] سمية عبابسة، **وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري–الواقع والمعيقات والافاق المستقبلية–**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص350. (بتصرف)

المطلب الأول: مفهوم طرق ووسائل الدفع الحديثة

من مخرجات التحول الرقمي في القطاع المصرفي ظهور وسائل الدفع الحديثة، التي ساهمت بشكل كبير في تطور وازدهار النظام المصرفي في العالم، حيث اعتبرت وسائل الدفع الحديثة ثورة حقيقة في الصناعات البنكية.

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الحديثة وأهميتها

تعتبر طرق ووسائل الدفع عنصر أساسي لتوسيع قاعدة الخدمات البنكية، نظرا لأهميتها حيث أصبح التعامل بها سهلا وسريعا ومتاح في أي وقت.

أولا/ تعريف وسائل الدفع الحديثة:

بعض وسائل الدفع الالكتروني تعتبر تمثيلا الكترونيا لنظام الوفاء التقليدي الذي كان قائما من قبل، ومستندا على دعامة ورقية في التجارة التقليدية، وأصبح مطورا بالشكل الذي يسمح له ان يتماشى مع طبيعة التجارة الالكترونية (الوسائل المطورة للدفع الالكتروني)، وهناك وسائل الدفع الالكترونية الحديثة او المستجدة، والتي لا يوجد ما يمثلها في نظام الوفاء التقليدي، وانما استحدثتها نتائج التكنولوجيا الحديثة في المعاملات التجارية (الوسائل الحديثة للدفع الالكتروني)[1]، ولقد وردت عدة تعاريف لمفهوم وسائل الدفع الحديثة نذكر منها:

تعرف وسائل الدفع الالكتروني انها مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، النقود الالكترونية والشيكات الالكترونية[2].

---

[1] مختار دويني، **وسائل الدفع الالكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد7، العدد 1، 2021، ص194.

[2] هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، **واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 5، العدد4، 2017، ص280.

كما تعرف وسائل الدفع الالكترونية الحديثة انها عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة او خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكة التواصل العالمية الانترنت[1].

وتعرف أنظمة الدفع الالكتروني انها جميع الأنظمة المستخدمة لتسوية المعاملات المالية عبر الوسائط الالكترونية، التي يتم اعتمادها بين البنوك او الشركات او الافراد من داخل الدولة الواحدة او خارجها[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف وسائل الدفع الحديثة انها صورة جديدة لوسائل الدفع تعتمد على التقنيات الحديثة وتعمل بشكل الكتروني، استحدثت لتكملة او تعويض وسائل الدفع التقليدية.

ثانيا/ أهمية طرق ووسائل الدفع الحديثة:

ان انتشار التجارة الالكترونية على نطاق واسع أدى الى تراجع دور النقود الورقية والدفع التقليدي مقابل ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الأساسية لتسوية مختلف المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة نقدية او عن طريق الشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية، الا ان هذه الوسائل لم تعد تلائم التعاملات عن بعد في ظل بيئة غير مادية كالنقود الالكترونية، التي تستعمل عبر شبكة الانترنت، ومن هذا المنطلق ظهرت أهمية ابتكار طرق ووسائل دفع حديثة تتفق مع طبيعة المعاملات

[1] هاجر اميرة بورايو، **دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2019-2020، ص93.

[2] Salaheddine Cheriet, and Hadjira Ghanem, **The role of electronic system in the development of the Algerian Banking system**, roa iktissadia review, volum 8, issue2, 2018, 215.

الالكترونية التي تتم من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحواسب[1]، بالإضافة الى المزايا العديدة التي تمنحها هذه الأخيرة لجميع الأطراف الفاعلة في عملية التبادل الالكتروني.

الفرع الثاني: خصائص طرق ووسائل الدفع الحديثة

تتميز وسائل الدفع الحديثة بخصائص عديدة والمتمثلة في:

-يستخدم هذا النوع لتسوية المعاملات المالية الالكترونية عن بعد، حيث يتم ابرام العقود بين أطراف متباعدة في المكان، وذلك عن طريق شبكة الانترنت بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، وكذا إعطاء أوامر الدفع وفق بروتوكول الكتروني يسمح بالاتصال بين أطرف العقد.

-يتميز الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية فهو وسيلة مقبولة من جميع الدول، يستعمل لتسوية الحسابات في المعاملات المالية التي تتم عن طريق الانترنت في كل انحاء العالم[2].

-تمتاز أنظمة الدفع الالكتروني بالسرية حيث تتم جميع الحركات المالية في الحسابات بسرية تامة من اجل ضمان الحماية والأمان للمستخدمين، كما تمتاز بتسهيل وتيسير عمليات الشراء والبيع وجميع التعاملات المالية الأخرى، بشكل آمن وبسيط عبر الانترنت مما يجنب حمل النقود الورقية، وكذا ضمان الحقوق المالية للتاجر عند إتمام التعاقد مع المشتري الالكتروني مما ساهم في رفع حجم المبيعات[3].

---

[1] السعيد بريكة وفوزي شوق، **تحديات وسائل الدفع الالكتروني -دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية ام البواقي**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 2، 2014، ص 57.

[2] حميد قرومي ونجية ضحاك، **واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 14، العدد2، 2014، ص 142-143. (بتصرف)

[3] حميد سلطاني، **مفهوم الدفع الالكتروني وآفاق تطويره في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص 213.

-تتميز عملية الدفع الالكتروني بتوفر أجهزة خاصة، حيث تتطلب نظام مصرفي مؤهل يتضمن وسائل الاتصال اللاسلكية تسمح بإعطاء أوامر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين الأطراف المعنية[1].

-تتسم وسائل الدفع الحديثة بالتوقيع الالكتروني الذي يعبر عن مصطلح تقني عام يتعلق بكافة الطرق التي تسمح للشخص بالتوقيع على وثيقة الكترونية[2]، ويتخذ التوقيع الالكتروني عدة اشكال: التوقيع الخطي الرقمي (يعتمد على التشفير)، التوقيع البيومتري (يعتمد على الخصائص البيولوجية كالبصمة) عن طريق الخواص الذاتية، التوقيع باستخدام البطاقات الممغنطة المرتبطة برقم سري، التوقيع بواسطة الضغط على احد مفاتيح الحاسوب، التوقيع الرقمي المعتمد على التشفير اللامتماثل (نظام أمني يستخدم زوجا من المفاتيح) وهو اكثر التوقيعات الالكترونية انتشارا في العالم، كونه يتميز بدرجة عالية من الأمان للمعاملات الالكترونية، لأنه يُمكِن من تحديد الهوية بصورة دقيقة ومؤكدة[3].

-تعتمد وسائل الدفع الالكتروني على التشفير الذي يعتبر وسيلة لضمان سلامة تبادل وتخزين المعطيات والبيانات بطريقة الكترونية لضمان سريتها ومصداقيتها وإمكانية مراقبتها[4].

-تتميز وسائل الدفع الحديثة باستخدام تكنولوجيا الجدران النارية في البرامج والأجهزة التي تربط شبكة المعلومات والأنظمة الداخلية للمستخدم مع شبكة الانترنت، حيث يتم اعداد قواعد المراقبة لكافة التيارات الالكترونية، مع إخفاء جميع العناوين الموجودة على الأجهزة.

---

[1] كاملة بو عكة، **النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص10.

[2] محمود عبد الرحيم الشريفات، **التراضي في تكوين العقد عبر الانترنت-دراسة مقارنة-**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 193.

[3] تامر محمد سليمان الدمياطي، **إثبات التعاقد الالكتروني عبر الانترنت -دراسة مقارنة-**، الطبعة الأولى، بهجاب للطباعة، مصر، 2009، ص344. (بتصرف)

[4] المختار بن احمد عطار، **العقد الالكتروني**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2010،ص67.

-الاعتماد على البروتوكولات الآمنة للسداد خاصة بروتوكول الحركات المالية الآمنة Secure Electronic Transaction SET الذي يسمح بمعرفة أطراف التبادل من خلال التوقيعات الالكترونية استعملته كل من MASTER CARD وVISA INTERNATIONAL.

-تتميز وسائل الدفع باستعمال بروتوكول طبقة المخرج الآمن (Secure socket layer SSL)، الذي صمم للتعرف على هوية البائع دون التعرف على هوية المشتري[1].

المطلب الثاني: أنواع طرق ووسائل الدفع الحديثة

لقد ساهمت الثورة التكنولوجية في زيادة الترابـط بين الأسواق في العالـم، مما دفع المؤسسات المالية الى تطوير وسائل الدفع وجعلها تلائم المعاملات التجارية الدولية وإعطائها الصبغة الدولية، وبفضل وسائل الدفع الالكتروني انتشرت التجارة الالكترونية الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: طرق الدفع الحديثة

اتخذت طرق الدفع الحديثة اشكالا عديدة وتتمثل في:

أولا/جهاز الصراف الالي:

تعتبر أجهزة الصراف الآلي ATM من أشهر الأجهزة الالكترونية استخدما من طرف البنوك الالكترونية، وهي عبارة عن أجهزة موضوعة في أماكن عديدة، حيث تكون مركبة على الجدران الخارجية للبنوك او موضوعة بشكل مستقل، يتم ايصالها عبر شبكة الكترونية متصلة بجهاز الكمبيوتر الخاص بالبنك، يستطيع الزبون من خلالها القيام بعمليات السحب النقدي، وكذلك الإيداع النقدي وغيرها من الخدمات الأخرى، عن طريق استعمال بطاقات بلاستيكية او بطاقات ذكية الخاصة بالزبون، حيث

[1] وهيبة عبد الرحيم مرجع سبق ذكره، ص 194.

أصبحت هذه الآلات ضرورية للقيام بالمستلزمات اليومية لأنها تسمح للأفراد بتنفيذ العمليات المصرفية الالكترونية[1]، ونميز نوعين من أجهزة الصراف الآلي وهي الموزع الالي للأوراق والشباك الالي للأوراق[2]:

أ-**الموزع الالي للأوراقDAB** : تتمثل الموزعات الالية للأوراق في آلات اوتوماتيكية تسمح للزبون بسحب مبلغ من المال بواسطة بطاقة الكترونية، دون الحاجة الى التنقل الى البنك، فهي أجهزة موصولة بوحدة مراقبة الكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقات التي يتم التسجيل فيها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا، مما يساهم في تخفيض الضغط على نشاط الفروع، ومن مميزاتها:

-تسمح بالسحب لكل شخص يحمل بطاقة السحب.

-توجد في البنوك، المطارات، المراكز التجارية، الشوارع وغيرها من الأماكن.

-تعمل دون انقطاع 24/24 ساعة و7/7 أيام، بما فيها أيام الأعياد والعطل الرسمية.

ب-الشباك الالي للأوراق GAB: الشباك الالي للأوراق هو كذلك آلة اوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا مقارنة بالموزع الالي للأوراق، لأنه بالإضافة الى خدمات السحب النقدي يقدم خدمات أخرى مثل عمليات التحويل من حساب لأخر، قبول الودائع وطلب صك...الخ، هذه الشبابيك هي أجهزة اوتوماتيكية متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك، الذي يستطيع قراءة المدارات المغناطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة رصيد الزبون بواسطة الرمز السري، ومن مميزاتها:

-تخول لكل شخص حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات كالسحب، معرفة الرصيد، القيام بتحويلات، طلب دفتر الشيكات.

---

[1] عبد الفتاح زهير العبد اللات وناظم محمد نوري الشمري، **الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص 30. (بتصرف)

[2] مفتاح صالح وفريدة معارفي، **البنوك الالكترونية**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الخامس حول مناخ الاستثماري والاعمال المصرفية والالكترونية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 04-05 جويلية، 2007، ص 10-11. (بتصرف)

-إمكانية استعماله من طرف الزبائن في خارج أوقات عمل البنوك، خاصة في الحالات المستعجلة.

ثانيا/نهائي نقطة البيع الالكترونية POS :

نقاط البيع الالكترونية هي عبارة عن أجهزة منتشرة في مختلف المؤسسات التجارية والخدمية والمحلات، وتمكن الزبائن من استخدام البطاقات البلاستيكية والبطاقات الذكية للقيام بعملية الدفع الالكتروني عبر الخصم من حسابهم، وذلك عن طريق تمرير البطاقة في الآلات المتصلة الكترونيا بحاسوب البنك المصدر للبطاقة[1]، ومنه توضع هذه الأجهزة في المتاجر تسمح للزبون بتسوية عملياته التجارية بواسطة البطاقة لتجنب مشكل حمل النقود، فهي توفر السهولة والأمان[2].

ثالثا/الانترنت المصرفي:

تقدم البنوك والمؤسسات المالية خدمات مصرفية عبر الانترنت، من خلال اجراء الزبون لمختلف العمليات المالية على مواقع الويب التابعة لها التي تديرها بطريقة آمنة، وكذلك الحصول على مختلف الخدمات كالاستفسار عن ارصدة الحسابات، الفوائد المطبقة وأسعار الصرف[3]، حيث عرف الانترنت المصرفي توسعا كبيرا في الوسط المصرفي حيث تسعى البنوك الى اتاحة خدمات المصرف المنزلي، من خلال انشاء مواقع لها على الانترنت، بدلا من انشاء مباني ومقرات جديدة، حتى يستطيع الزبون ان يصل

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص282.

[2] مصطفى كافي، **النقود والبنوك الالكترونية**، دار مؤسسة رسلان، دمشق، سوريا، 2011، ص159.

[3] Worku G, Tilahum A and Tafa MA, **The Impact of electronic banking on customers satisfaction in Ethiopian banking industry (the case of customers of dashen and wogagen banks in Gondar city)**, journal of business and financial affairs, volume 5, issue 2, 2016, p5.

الى الفرع الالكتروني بسهولة وفي أي وقت، على ان يوفر المصرف مجموعة من الخدمات عبر شبكة الانترنت مثل[1]:

– إدارة المحافظ المالية للعملاء، والتأكد من الأرصدة لدى المصارف الكترونيا.

–تحويل الأموال بين حسابات مختلف العملاء، ودفع الكمبيالات المسحوبة على العملاء الكترونيا.

–الحصول على أجوبة لمختلف الاستفسارات والتساؤلات، مع إمكانية الحصول على استشارات عن بعد.

رابعا/الهاتف المصرفي:

قامت البنوك بإنشاء خدمة الهاتف المصرفي لتجنب الطوابير الطويلة للزبائن، على ان تستمر هذه الخدمة 24 / 24 ساعة و7/7 أيام بما فيها أيام العطل الرسمية والاجازات، بدأت خدمة الهاتف المصرفي في المملكة المتحدة منذ سنة 1985، وتعمل بواسطة شاشة لدى الزبون في منزله ولها اتصال مباشر بالبنك[2]، ويتم الدفع عبر الهاتف النقال عن طريق الميكانزيمات التالية[3]:

أ–الاتصالات الميدانية قريبة المدى: وهي عبارة عن أجزاء إضافية مدخلة على جهاز الهاتف، حيث يربط الهاتف بهذا التطبيق عند نقاط البيع مع الأجهزة المعدة للتواصل بواسطة موجات تحمل معلومات مشفرة يصدرها الهاتف.

ب–مدفوعات الهاتف القائمة على موجات صوتية: تعمل دون الحاجة الى انترنت لأنها تتم عن طريق موجات صوتية فريدة من نوعها تحتوي على بيانات مشفرة حول عملية السداد.

---

[1] رابح عرابة، **دور التكنولوجيا المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 2، 2012، ص17.

[2] رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 58–59. (بتصرف)

[3] فريد حبيب ليان، **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل**، اتحاد شركات الاستثمار، 2019، ص 28.

ت-مدفوعات النقل الآمن المغناطيسي: يصدر الهاتف إشارة مغناطيسية تحاكي الشريط الممغنط الموجود على بطاقة الائتمان، ثم تلتقطها أجهزة الدفع وتعالجها كما لو انه قد تم تمرير الفعلي للبطاقة على الجهاز، الا ان عملية الدفع بواسطة الهاتف النقال تتم بطريقتين اما من داخل المتجر او عن بعد كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2: طرق الدفع بواسطة الهاتف النقال

الدفع داخل المتجر	الدفع عن بعد
-محافظ الهاتف النقال: هي محافظ رقمية تعمل من خلال التشفير المعقد والترميز المحدد، وتتم عن طريق استبدال البيانات الحساسة برموز تعريفية على بطاقة معلومات مشفرة ومخزنة في الهاتف النقال. -مدفوعات الاستجابة السريعة QRCODE: يستعمل هذا الأسلوب من خلال تطبيقات مصرفية يتم فيها ربط البطاقات الخاصة بالشخص وتكون محملة على الهاتف النقال، وتقابلها تطبيقات الكترونية لدى المتاجر.	-مدفوعات عبر الانترنت: يتم التسديد عبر الانترنت باستخدام متصفح الهاتف النقال بتوفر واي فاي، عن طريق ادخال تفاصيل البطاقة يدويا في موقع البائع على الانترنت، او شحن بطاقة مصرفية متصلة تلقائيا بتطبيق الهاتف PAYPALاو استخدام برنامج او بالنقر على رابط الفاتورة الرقمية ترسل الى الزبون عبر البريد الالكتروني. -مدفوعات الرسائل القصيرة SMS: تسمى أيضا الرسائل القصيرة المميزة، وهي دفع ثمن المشتريات عبر رسائل نصية تتضمن المعلومات الى رقم هاتف الزبون فتتم إضافة مبلغ السداد فاتورة الهاتف ويتم الدفع الفوري. -الفواتير المباشرة للناقلDCB : وتسمى كذلك فوترة المشغل المباشر، يتم ادخال رقم الهاتف في صفحة الدفع او التطبيق وتمر المعاملة ببعض خطوات المصادقة على الهوية ثم يخصم المبلغ من فاتورة الهاتفSIM CARD. -الخدمات المصرفية الهاتفية: يتم تحويل الأموال بواسطة التطبيق الذي يمنحه البنك لزبائنه لإجراء المعاملات المالية مباشرة من حسابهم المصرفي.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

فريد حبيب ليان، **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل**، اتحاد شركات الاستثمار، 2019، ص 29-30.

(بتصرف)

خامسا/منصات (بوابات) الدفع الالكتروني:

تعتبر منصات الدفع الالكتروني أحدث الطرق لإجراء المعاملات المالية في العالم، فهي بوابات تعمل على تبسيط المعاملات التجارية، حيث يستطيع الشخص القيام بعمليات البيع والشراء دون الحاجة الى حمل العملات الورقية، عن طريق ربط حسابه المالي بأحد بوابات الدفع التي تتولى إنهاء المعاملات، فهي وسيلة نقل الأموال واستلامها وتعمل على تأمينها وحمايتها من الاحتيال، وكذلك توثيقها وتشفيرها، فهي مؤسسات معتمدة لتقدم وسائل الدفع[1]، ظهرت العديد من منصات الدفع الالكتروني نذكر منها:

أ-منصة باي بال PAYPAL : تعتبر شركة باي بال شركة موثوقة وذات سمعة جيدة فيما يخص المدفوعات الالكترونية والامتثال للوائح، وهذا راجع لقدرتها على معالجة ملايين المعاملات كل سنة، حيث أصبحت هذه الشركة رائدة في التكيف مع الطرق الدفع الجديدة والشائعة الاستعمال من طرف الجمهور[2]، يعتبر باي بال بنك الكتروني يقدم خدمات الوساطة المالية عبر الانترنت، من اجل تسهيل عملية التداول دون مشاركة البيانات المالية، حيث ان انشاء حساب على منصة باي بال هو بمثابة

[1] رباب دحية، **أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة الى حالة الجزائر-دراسة تحليلية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص 85.

[2] Amelie Aidi, et autres, **nouveaux moyens de paiement**, France, p9, Consultée le 01/01/2025 a 17 :30.
https://www.ege.fr/sites/ege.fr/files/uploads/2019/01/Nouveaux-moyens-de-paiement-France.pdf

منصة مالية الكترونية آمنة، يفتح حساب مجاني يربط بين الحساب البنكي والبطاقة البنكية، يسمح هذا الحساب من التسوق عبر الانترنت عبر العالم[1].

ب- أمازون باي AMAZON PAY: تم إطلاق خدمة امازون باي سنة 2007، وهي خدمة دفع رقمية تسمح للأشخاص بالقيام بعمليات الشراء من مختلف المتاجر عبر العالم، عن طريق شبكة الانترنت بواسطة جهاز الحاسوب او الهاتف النقال باستعمال حساب امازون الخاص بكل شخص، حاليا أجريت حوالي 50 مليون معاملة باستخدام امازون باي في أكثر من 170 دولة، لان هذه الخدمة جعلت عمليات الدفع مبسطة وسلسة[2].

الفرع الثاني: وسائل الدفع الحديثة

ظهرت العديد من وسائل الدفع الحديثة وتعتمد على ثلاث أنماط رئيسية[3]:

- **الأنظمة القائمة على بطاقة الائتمان:** Based System Credit Card يكون فيها رقم البطاقة مشفر ومنقول عبر شبكة مفتوحة وتكون مقيمة خارج الشبكة.
- **أنظمة التدقيق الرقمي:** Digital Checking System تتم بواسطة ارسال الصكوك الالكترونية عبر الانترنت والمقاصة خارج الشبكة.

[1] عزو رضوان ايت قاسي، عبد الصمد بدوي، **واقع البنوك الالكترونية**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد1، 2023، ص 71.

[2] Amazon pay : avis du moyen de paiement E-Commerce fiable, E-Commerce Nation, 2024.
https://www.ecommerce-nation.fr/amazon-pay-moyen-paiement-optimise-pour-votre-boutique-en-ligne/ Consultée le 05/01/2025 a 14 :00

[3] جعفر حسن قاسم، **مقدمة في الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الأولى، دار البلدية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2017، ص456.

- **النقد الرقمي:** Digital Money هو الذي يرخص وينقل في أي وقت من عقد الصفقة يتضمن البطاقات الذكية وبطاقات حفظ القيمة والمحفوظات الالكترونية المشحونة.

وفيما يلي سنتطرق لأهم وسائل الدفع الحديثة:

أولا/الأوراق التجارية الالكترونية:

اتفق معظم الباحثين على ان الأوراق التجارية الالكترونية لا تختلف في العموم على الأوراق التجارية التقليدية سوى انها تتم معالجتها بصفة الكترونية.

تعرف الأوراق التجارية الالكترونية انها محررات معالجة الكترونيا بشكل جزئي او كلي، تعبر عن حق يتمثل في مبلغ نقدي، قابلة للتداول بالطرق التجارية ومستحقة الدفع لدى الاطلاع او بعد اجل قصير، تقوم بدور النقود في الوفاء[1]، وتقسم الأوراق التجارية الى ثلاثة أنواع وهي:

أ- **الشيك الالكتروني:** يعتبر الشيك الالكتروني صورة طبق الأصل عن الشيك التقليدي الورقي، ويتميز بنفس خصائصه وصلاحياته، ويكمن الفرق بينهما انه في الشيك الالكتروني يكون التعامل الكترونيا يتطلب وجود برمجية طرف ثالث لتنفيذ عملية دفع الشيك الالكتروني[2]، فالشيك الالكتروني هو وثيقة الكترونية تحتوي على البيانات التالية: رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع واسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الالكتروني للدافع والتظهير الالكتروني للشيك المستفيد[3].

---

[1] مصطفى كمال طه ووائل أنور بندق، **الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص345.

[2] محمد نور صالح الجدايه وسناء جودت خلف، **تجارة الكترونية**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 250.

[3] فاروق سيد حسين، **التجارة الالكترونية وتأمينها**، الطبعة الأولى، هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2001، ص 28.

يحرر الشيك الالكتـروني عن طريق الكمبيوتر ويشترط وجود وسيط بين المتعاملين (البائع والمشتري)، وهناك عدة إجراءات يتم اتباعها عند الدفع بالشيك الالكتروني وتتمثل في[1]:

1-إجراءات قبل عملية الشراء: وتكون وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى: اشتراك الزبون لدى جهة التخليص وتكون في الغالب بنك، فيتم فتح حساب جاري الذي يتم الخصم منه، بعدها تحديد التوقيع الالكتروني للزبون وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

المرحلة الثانية: اشتراك البائع لدى نفس بنك المشتري حيث يتم فتح حساب جاري أيضا مع تحديد التوقيع الالكتروني للبائع وكذلك تسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

2-إجراءات اثناء عملية الشراء وكيفية التسوية: وتتم وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يقوم المشتري بتحرير الشيك الالكتروني بقيمة السلعة المراد اقتناءها ويوقع بالتوقيع الالكتروني المشفر، ثم يرسله الى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن.

المرحلة الثانية: يستلم البائع الشيك ويتحقق من البيانات ويقوم بدوره بالتوقيع الالكتروني المشفر ويرسله الى جهة التخليص(البنك).

المرحلة الثالثة: يقوم البنك بصفته جهة التخليص بفحص الشيك والتحقق من رصيد المشتري والتأكد من التوقيع الالكتروني الخاص بالمشتري والبائع، وبعدها تتم العملية بخصم قيمة العملية من رصيد المشتري واضافتها الى رصيد البائع.

ب- السفتجة (الكمبيالة) الالكترونية: لا تختلف الكمبيالة الالكترونية عن الكمبيالة التقليدية في مبدأ عملها ماعدا كونها الكترونية، فهي ورقة تـجارية الكـترونية محررة بشكل ثـلاثـي الأطراف، معالجـة الـكترونيا بـشكل كـلي او جزئـي، تتضمن أمر من شخص يدعى الساحب الى شخص آخر يدعى

[1] عبد القادر كموم، مرجع سبق ذكره، ص 84.

المسحوب عليه، بأن يدفع مبلغا من النقود لصالح شخص ثالث يدعى المستفيد لدى الاطلاع او بتاريخ محدد[1]، ونميز نوعين من الكمبيالة الالكترونية[2]:

-الكمبيالة المعلوماتية الورقية: هي كمبيالة ورقية تتضمن نفس البيانات الشكلية التي تخضع لها الكمبيالة العادية، بالإضافة الى معلومات بنكية خاصة بالمسحوب عليه مستمدة من حسابه البنكي.

-الكمبيالة المعلوماتية الممغنطة: هي شكل جد متطور يقوم على دعائم مغناطيسية.

ت- السند لأمر الالكتروني: يعرف السند لأمر الالكتروني انه محرر شكلي ثنائي الأطراف معالج الكترونيا بصورة كلية او جزئية، يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد، وهو صورة متطورة عن سند لأمر التقليدي ولكن يختلف عنه كونه معالج الكترونيا، وتمر عملية الوفاء بالسند لأمر بالخطوات التالية:

-يقوم المحرر بتحرير السند في صورة ورقية ثم يسلمه الى المستفيد.

-يسلمه المستفيد بدوره الى البنك الذي يتعامل معه.

-بعدها يتم تحويل مجموعة من المعلومات المتضمنة في السند الى الشريط الممغنط، ثم يحتفظ به لديه وبعد ذلك يتم تداول الشريط الممغنط المتضمن كافة بيانات السند من بنك المستفيد الى الحاسب الالي للمقاصة، ثم الى بنك المحرر الملتزم بالوفاء[3].

---

[1] فاطمة زهرة العشابي، **التجارة الالكترونية والنقد الالكتروني: ازمة الثقة في وسائل وطرق الفع الالكترونية ومحاولات علاجها**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد1، 2021، ص7.

[2] محمد محبوبي، **أساسيات في أدوات الدفع والائتمان**، الطبعة الأولى، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2012، ص141-147

ثانيا/ التحويلات المالية الالكترونية:

التحويلات المالية الالكترونية هي عملية نقل وتحويل الأموال من حساب مصرفي الى حساب مصرفي آخر، لنفس الشخص او لصالح شخص آخر، في نفس البنك او في بنك او عدة بنوك أخرى، من خلال استخدام أدوات التقنية الشبكية، والعمليات الالكترونية والرقمية عن طريق البنوك الالكتـرونية عبر قنوات ومراسلات بيانية على شبكة الانترنت[1].

فالتحويل المالي الالكتروني هو عملية منح الصلاحية للبنك للقيام بالتحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونيا، بين مختلف الحسابات البنكية، عن طريق أجهزة الكمبيوتر او الهاتف أي دون الاستعمال المادي(الأوراق)، وتتم هذه التحويلات بين حسابين ينتميان لنفس البنك او ينتميان لبنكين مختلفين[2].

ثالثا/ البطاقات البنكية (النقود البلاستيكية):

تعرف البطاقات البنكية انها عبارة عن بطاقات بلاستيكية ممغنطة يصدرها البنك لصالح عملائه عوضا عن حمل النقود، وهي مستطيلة الشكل تحمل اسم وشعار المؤسسة المصدرة لها، اسم حاملها وتوقيعه ورقم حسابه، رقمها وتاريخ نهاية صلاحيتها[3]، وهي تعتبر وسيلة دفع فورية شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، خاصة في المعاملات التي يفصل بين أطرافها مسافة، ويتم التسديد بتدخل ثلاثة أطراف

---

[1] نور الدين زحوفي وعمر زمالة، **التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصرنة وسائل الدفع**، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 256.

[2] منيرة جربوعة، **واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر**، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 34، العدد 3، 2020، ص 157.

[3] مولود حواس وهدى حفصي، **التجارة الالكترونية بين الأهمية التسويقية ومتطلبات تبني نظام الدفع الالكتروني**، مجلة الدراسات اقتصادية، مجلد 22، العدد1، 2020، ص 200.

وهم: دافع الثمن (صاحب البطاقة البنكية)، المستفيد والجهة المسحوب منها (الهيئة المصدرة للبطاقة البنكية)[1]، هناك عدة أنواع للبطاقات البنكية وهي:

أ-**البطاقات غير ائتمانية:** وهي بطاقات لا تعطي لحاملها حق الحصول على ائتمان (قرض)، وهي نوعان[2]:

1-بطاقات مدينة: تعتمد على وجود ارصدة فعلية للزبون لدى البنك في شكل حسابات جارية لمقابلة المسحوبات التي يقوم بها صاحب البطاقة، يتم تسديد المشتريات بالسحب من البنك مباشرة عكس البطاقات الائتمانية، تتميز هذه البطاقات بتوفير الجهد والوقت للزبائن بالإضافة الى زيادة إيرادات البنك المصدر لها.

2-بطاقات الدفع: أساس هذه البطاقات هو تثبيت مبلغ محدد مسبقا، على ان يتم السحب التدريجي من البطاقة عند استخدامها في حدود هذا المبلغ ولا يمكن تجاوزه.

ب-البطاقات الائتمانية: تعرف البطاقات الائتمانية انها بطاقات تسمح لحاملها الحصول على ائتمان وهي بدورها تنقسم الى نوعان هما[3]:

1-بطاقات ائتمانية متجددة: ظهرت هذا النوع من البطاقات في أواخر الستينات من القرن العشرين بالتحديد في الولايات المتحدة، من خلال اصدار بطاقتين شهيرتين هما فيزا وماستركارد VISA و Master card حيث تقوم البنوك بإصدار هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة، يكون حاملها مخير بين التسديد

---

[1] الياس ناصيف، **العقد الالكتروني في القانون المقارن**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 160. (بتصرف)

[2] عبد القادر مطاي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

[3] مولود حواس وهدى حفصي، مرجع سبق ذكره، ص200.

الكلي او الجزئي للفاتورة خلال فترات متلاحقة حسب الحاجة، وفي كلتا الحالتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

2-بطاقات ائتمانية غير متجددة (بطاقة الصرف البنكي الشهري): يتم السداد بواسطة هذه البطاقات بالكامل من طرف الزبون للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب، من مزايا هذه البطاقة انها تتيح لحاملها فرصة الشراء الآني مع التسديد لاحقا، لكن يجب السداد بالكامل خلال فترة السماح المحددة بشهر، وينجم عن عدم السداد عدم منح قرض جديد لحاملها مع سحب البطاقة منه، ومن اهم المؤسسات المالية المصدرة لهذا النوع من البطاقات "الداينرز كلوب" و"امريكان اكسبريس".

ت-البطاقات الذكية: هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية ذات ميكروسوفت مدمج، تتضمن بعض المعلومات والبيانات التي يمكن استرجاعها في أي وقت، تتميز بدرجة عالية من الأمان حيث يصعب استغلالها من طرف الغير، لأنها لا تحتوي على أي رقم مطبوع او توقيع ظاهر، بل تتضمن توقيع الكتروني بتقنية رقمية، وشريحة الكترونية صغيرة مسجل فيها جميع المعلومات الشخصية والمالية الخاصة بحاملها، ولا يمكن الاطلاع عليها الا من طرف الهيئة المصدرة لها[1]، ولها عدة استعمالات تتمثل في:

- تأمين القيام بالتحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت).

-تستعمل في التنقل بوسائل النقل العمومي مثل الحافلات والقطارات.

-تستعمل كحافظة نقود الكترونية لأنها تملأ وتفرغ من النقود.

-تستعمل في تحديد الهوية وكبديل لجواز السفر وتذكرة الطيران وتعرف باسم Magnetic strip ticket.

[1] عصام عبد الفتاح مطر، **التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والأجنبية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 85-86. (بتصرف)

من امثلة البطاقات الذكية بطاقة الموندكس فهي بطاقة ذات شريحة الكترونية قادرة على تخزين المعلومات، وتعد بمثابة كمبيوتر مصغر مما يعطيها مرونة كبيرة في الاستخدام تجمع بين مميزات النقود الورقية وبطاقات الدفع الحديثة[1].

رابعا/النقود الالكترونية:

النقود الالكترونية هي عبارة عن وحدات نقدية الكترونية، يقدمها البنك مقابل فتح حساب بقيمتها لديه ويقوم حاملها بإيداعها في ذاكرة حاسوبه، ويقوم بإرسالها لحاسوب التاجر مقابل ما يحصل عليه من سلع وخدمات[2]، اذن النقود الالكترونية هي قيمة نقدية في شكل قيمة ائتمانية مخزنة على أداة الالكترونية يمتلكها الزبون، فهي نوع جديد من العملة وتعتبر البديل الالـكتروني للنقود الورقية والمعدنية وتتميز بـ:

-سهولة الاستخدام حيث تسمح لصاحبها بتسديد قيمة مشترياته بصورة آنية عن طريق إعطاء الامر من حاسوبه، مع إمكانية التعامل بمختلف العملات ومختلف القيم النقدية.

-انخفاض التكاليف لأن المعاملات تتم أوتوماتيكيا مثل المقاصة والتسوية.

- ضمان السرية لأن الزبون يمكنه ان يُتم عملية الشراء دون تقديم أي معلومات شخصية.

-الأمان لأن هذا النوع من النقود يتمتع بدرجة كبيرة من الحماية الالكترونية.

-عابرة للحدود حيث يمكن تحويل النقود الالكـترونية من أي مكان وفي أي زمان لأنها تعتمد على شبكة الانترنـت دون ان يؤثر ذلك على التكلفة[3].

---

[1] رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية**، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات 348، القاهرة، مصر، 1999ي، ص56.

[2] كوثر سعيد عدنان خالد، **حماية المستهلك الالكتروني**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 577. (بتصرف)

[3] مولود حواس وهدى حفصى، مرجع سبق ذكره، ص202.

هناك عدة تقسيمات للنقود الالـكترونية حيث نجد[1]:

أ-نقود الـــكترونـــية قابلة للتعرف عليها: تتميز باحتوائها على معلومات حول الشخص الذي قام بسحب النقود من البنك في بداية التعامل، ثم الاستمرار في متابعة حركة النقود داخل النظام الالكتروني.

ب-نقود الـكتــرونـية غير اسمية (مغفلة الهوية): وهي نقود رقمية في البداية تسحب من البنك او من مؤسسة مالية ثم تخزن في أداة معدنية توضع في الفأرة الخاصة بجهاز الحاسوب الشخصي، ترسل النقود الرقمية عبر الانتــرنت الى المستفيد بقدر كبير من الأمان والسرية، فهي نقود رقمية حقيقية ولكنها ليست مادية، ويجب على طرفي التعامل الالكتروني التأكد من سلامة النقود لتجنب الغش والتزوير.

ت-نقود خارج الشبكة: في هذه الحالة يتم التعامل دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر، لأنها بطاقة يمتلكها الزبون، تتضمن مؤشر يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المخزنــة بعد كل تعامل نقدي غير أنها لا تتميز بدرجة أمان كبيرة.

خامسا/محفظة النقود الالكترونية:

سميت محفظة النقود الالكترونيـة بالمحفظة لأنها تشبه محفظة النقـود العادية، يخزن فيها وحدات لها قيمة مادية فهي وحدات الكتـرونية تتداول الكترونيـا، تعمل على تخزين مبلغ من النقود المحدد مسبقا للقيام بالدفع على دفعات عديدة لعمليات الشراء، وتسمح بتسوية المشتريات الصغيرة في الحياة اليومية وتعمل كالشريحة الخاصة بالهاتف[2]، اذن المحفظة الالكـترونية هي تطبيق الكترونـي يقوم على أساس ترتيب وتنظيم بصورة آلية لجميع الحركات المالية، لأنها تتضمن على جميع بيانات صاحبها بصيغة

[1] رابح عرابة، مرجع سبق ذكره، ص16-17. (بتصرف)

[2] كوثر سعيد عدنان خالد، مرجع سبق ذكره، ص 579. (بتصرف)

مشفرة، ويتم تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي او تخزينها على أقراص مرنة، تستعمل في عمليات الدفع عبر الانترنت[1].

يقوم المستخدم بتنزيل برنامج الحافظة الالكترونية على جهاز الحاسوب ويخزن فيه رقم بطاقته ومعلوماته الشخصية، وعند التسوق عبر مواقع الانترنت التي تقبل التعامل بالمحافظ الالكترونية، يقوم المستخدم بالضغط على حافظته الالكترونية بشكل أتوماتيكي لتتم عملية الدفع، ومن اهم الشركات الداعمة للمحافظ الالكترونية شركة فيزا وماستر كارد[2].

سادسا/ العملات الافتراضية (الرقمية):

تعرف العملات الافتراضية انها وحدات رقمية مشفرة، لا تخضع لأي سلطة مركزية، يتم انتاجها بواسطة شبكة الحواسيب ذات تقنية جد متطورة، يتم تداولها بين مجموعة محددة من مستخدميها بقبولهم الاختياري لها[3]، فهي مجموعة من الرموز الرقمية غير ملموسة وليس لها شكل مادي، تعمل كوسيط للتبادل ويستعمل فيها التشفير لتأمين معاملاتها والتحكم فيها، تعتمد على سلسلة الكتل في إنشاء وخلق وحدات العملة، كما تستعمل في مختلف المعاملات دون الحاجة الى وسيط[4].الاختلاف الموجود بين العملات الافتراضية والنقود الالكترونية يكمن في ان النقود الالكترونية تعكس عملات حقيقية وذات طابع

---

[1] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سبق ذكره، ص 98. (بتصرف)

[2] محمد نور صالح جداية وسناء جودت خلف، مرجع سبق ذكره، ص 159. (بتصرف)

[3] عائشة بوثلجة ونصيرة عابد، **العملات الافتراضية تداولها ومخاطرها**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد6، العدد1، 2022، ص 110.

[4] أيمن صالح، **واقع العملات الرقمية**، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد10، 2021، ص7.

قانوني، صادرة عن البنوك المركزية وتطبق عليها أحكام وقوانيين العملات السيادية، وهذا ما يخالف مبدأ النقود الافتراضية[1].

ومنه يمكن تعريف العملات الافتراضية انها نوع من الوحدات الرقمية التي تعتمد على التشفير، يتم استحداثها بواسطة تقنيات رقمية باستعمال أجهزة الكمبيوتر، تستخدم كوسيط للتبادل غير انها لا تخضع لأي سلطة مركزية مما يجعلها غير الزامية.

ظهرت العديد من العملات الافتراضية نذكر منها[2]:

أ-البتكوين Bitcoin: هي اول عملة افتراضية استعملت في تسوية المعاملات المالية، وهي العملة الأكثر شهرة في العالم، أنشأت عام 2009، تعتمد على تقنية البلوك تشين حيث يرتكز برنامجها على بروتوكول الند بالند، تستعمل في التبادلات السلعية والخدماتية الحقيقية والافتراضية.

ب-لايتكوينLitecoin: هي ثاني عملة افتراضية تم اطلاقها عام 2011، برنامجها مفتوح المصدر وتعتبر المعاملات فيها أسرع من البتكوين بحوالي عشر دقائق، التعامل بها أسهل وأرخص.

ت-نيمكوينNamecoin: أنشأت في أفريل سنة 2011، تعتمد على تقنية البتكوين مفتوحة المصدر تتميز باللامركزية والندرة العالية، والأمن والخصوصية في تعاملاتها.

ث-البيركوينPeercoin: أنشأت في أوت سنة 2012، تعتمد على بروتوكول الند بالند، تمتاز بزيادة في كفاءة الأمان والضمانات، فهي تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث القيمة السوقية مقارنة بباقي العملات الرقمية الأخرى.

---

[1] أيمن صالح، نفس المرجع، ص 6.

[2] عائشة بوثلجة ونصيرة عابد، مرجع سبق ذكره، ص111-112.

ج-الريبلRipple: تعتبر من أشهر العملات الافتراضية حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث السيولة، أطلقت سنة 2013، تسمح للبنوك بسوية المدفوعات الدولية في الوقت الآني بكل شفافية وبأقل تكلفة.

ح-نوفاكوينNivacoin: تم إصدارها عام 2013، تعتمد على بروتوكول الانترنت الند بالند والمصدر المفتوح، وتختلف عن باقي العملات الافتراضية كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، مما يمنع الاعتداء عليها من طرف المهاجمين.

خ-فيذر كوينFeethercoin: هي عملة افتراضية مفتوحة المصدر تتميز بضبط صعوبة التعدين في اغلب الأحيان، يتم تحديثها بانتظام لدمج المميزات والتحسينات الجديدة فيها.

د-الاثيريوم Ethereum: هي عملة افتراضية ومنصة لا مركزية تسمح بإنشاء عقود ذكية، بطريقة تشبه ابرام العقود التقليدية، الا ان شروط تنفيذها لا تحتاج سلطة تتحكم في عملياتها، تم اطلاقها في سنة 2015.

ذ-إي ديناركوين E-Dinarcoin: دخلت هذه العملة في سوق الصرف للعملات الافتراضية في سنة 2016، وتعمل على التقنية الحديثة مفتوحة المصدر، وتتميز بالتحديث المستمر لنظامها التعديني.

المطلب الثالث: تقييم طرق ووسائل الدفع الحديثة

ساهمت طرق ووسائل الدفع الحديثة في تسهيل المعاملات المالية لمختلف الاعوان الاقتصاديين الا انها لا تخلو من بعض السلبيات والعيوب، التي لابد ان تؤخذ بعين الاعتبار من اجل حماية المصالح الخاصة والعامة، فيما يلي سنعرض أهم مزايا وعيوب طرق ووسائل الدفع الحديثة:

الفرع الأول: مزايا طرق ووسائل الدفع الحديثة

استطاعت طرق ووسائل الدفع الحديثة حل العديد من المشاكل التي كانت تواجه طرق ووسائل الدفع التقليدية، حيث تقدم طرق ووسائل الدفع الحديثة مزايا عديدة تتمثل في[1]:

- الفعالية في التعامل لأنها تحد من الضياع، السرقة والتزوير مقارنة بأدوات الدفع التقليدية.
- تجنب حمل النقود لتسديد ثمن المشتريات فلا داعي لحمل السيولة.
- تجنب خطر التعامل بالنقود المزورة، كما تتميز بالسهولة والسرعة، حيث يتم السداد بطريقة مباشرة وآلية من حساب الى حساب.
- تجنب مشكل التصريح بالعملات الأجنبية عند السفر نظرا لمحدودية كمية الأموال المسموح بنقلها.
- اختصار المسافات الجغرافية وتفادي استخراج الوثائق الإدارية عند كل تعامل، مع إمكانية تتبع العمليات المنجزة عن بعد.

تعد البطاقات البنكية من اهم وسائل الدفع الالكتروني والأكثر استعمالا، خاصة ان معظم طرق الدفع الحديثة تعتمد عليها، بالإضافة الى المزايا التي تمنحها لجميع الأطراف والمتمثلة في:

الجدول رقم 2-3: مزايا وسائل الدفع الحديثة

البيان	المزايا
بالنسبة لحائزها	-سهولة الاستعمال بالنسبة لحاملها. -إمكانية تسديد المستحقات عن بعد وتوفير عناء التنقل. -تتمتع بدرجة أمان عالية مقارنة بالنقود الورقية. -الاستغناء عن الايصالات والفواتير الورقية عند دفع مختلف المستحقات.

[1] راقي دراجي، **دور وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا-كوفيد19-**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، 2023، ص222-223.

	-إمكانية الحصول على قرض من طرف البنك المصدر لها. -إمكانية عقد الصفقات فورا عبر الهاتف. -إعطاء حق استعمال بطاقة الائتمان لشخص آخر كالأولاد مثلا. -إمكانية استخدامها على مدار اليوم والاسبوع ومن أي مكان. -اتاحة فرصة اقتناء مختلف السلع حسب الرغبة بغض النظر عن بلد المنشأ او البلد العارض لهذه السلع.
بالنسبة للتاجر	-استعمال مختلف وسائل الدفع خاصة البطاقات يضمن حقوق البائع. -زيادة نسبة المبيعات خاصة عند اتاحة الدفع للمستهلكين الذين لا يحملون سيولة. -التخلص من عبء متابعة ديون الزبائن حيث أصبح من مسؤولية البنك المصدر للبطاقات. -التخلص من خطر قبض الأموال المزورة عند الدفع النقدي. -تجنب تكبد عناء التنقل للبنك باستمرار لإيداع الأموال. -زيادة فرص تسويق المنتجات داخل وخارج البلد.
بالنسبة للهيئة المصدرة لها	-تحقيق أرباح من جراء الرسومات والغرامات المطبقة على البطاقات البنكية ومختلف وسائل الدفع الالكتروني. -الاستغناء عن الطوابير الطويلة للزبائن. -زيادة فرصة تسويق مختلف الخدمات البنكية.
بالنسبة للحكومة	-تخفيض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية. -الحد من تبييض الأموال ومنع تداول الأموال المزورة. -زيادة إيرادات الدولة من الضرائب المفروضة على الهيئات المصدرة للبطاقات، والتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي. -إمكانية مراقبة مختلف التعاملات وزيادة فعالية الرقابة وتحقيق الشفافية. -تشجيع التجارة الخارجية.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

ابوبكر بوسالم وآمنة قاجة، **قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني-التجربة الماليزية نموذجا-**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 1، 2016، ص 50-51. (بتصرف)

الفرع الثاني: عيوب وسلبيات طرق ووسائل الدفع الحديثة

هناك العديد من السلبيات والعيوب المتعلقة بوسائل الدفع الحديثة والتي تشكل خطر على مستعمليها، فيما يلي سنعرض أهم هذه السلبيات:

-عدم كفاءة وفعالية نظم الدفع في تلبية حاجة المستخدمين، كأن تكون بطيئة في انجاز المعاملات او معقدة في الاستخدام في بعض الأحيان.

-رفض خدمة الدفع فمن المهم جدا توفير الخدمة الالكترونية على مدار 24/24 ساعة و7/7 أيام، لذا يجب على المسؤولين تأمين الخدمة وضمان استمراريتها وحمايتها من التعطل بسبب المشاكل التقنية كخلل في الطاقة الكهربائية او التزويد بالأنترنت مثلا، حيث التأخر في تقديم الخدمة يؤدي الى تعطل مصالح المستخدمين.

-التعرض لمخاطر السمعة وهي ناتجة عن رأي سلبي على سمعة ونشاط البنك من طرف المتعاملين والبنوك الأخرى، بسبب اخفاقه في توفير معايير الجودة والأمان اللازمة لوسائل الدفع، مما يؤثر على نشاط البنك فيؤدي الى تقلص نشاطه، وانخفاض قيمة أسهمه السوقية وبالتالي انخفاض أرباحه مما يهدد استقراره في السوق النقدي[1].

-التعرض للمخاطر القانونية في حالة انتهاك القوانيين والقواعد المطبقة، المتعلقة بحماية البنك من خطر غسيل الأموال، كما نها قد تحدث نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن

[1] حنان كواشي، **واقع وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص إدارة مصرفية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021-2022، ص33-34.

عمليات الدفع الالكترونية، قد يتم الوقوع فيها بسبب جهل بعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية[1].

–ان استعمال البطاقات قد ينجم عنه خطر زيادة الاقتراض والانفاق بما يفوق القدرة المالية للزبون، وعدم سداده لقيمتها في الوقت المحدد مما يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء، كذلك إذا ارتكب التاجر أي مخالفة او عدم التزامه بالشروط المطبقة، يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء، مما يؤثر على نشاطه[2].

–يستطيع الأجانب الذين يتنصتون على خط الاتصالات، ان يقوموا باستعمال البيانات مثل ارقام بطاقات الائتمان لصالحهم.

–يقوم المهاجمون الناشطون بإرسال رسائل ملفقة للمشاركين في نظام الدفع القانونيين لخرق النظام وسرقة الأشياء المتبادلة[3].

–ظهور العديد من المخالفات والجرائم عند استخدام وسائل الدفع الالكترونية خاصة البطاقات البنكية، وهو ما يعرف بالجريمة الالكترونية فهي جريمة عابرة للحدود الجغرافية، يتم ارتكابها عن طريق جهاز الكمبيوتر او الهواتف النقالة عبر شبكة الانترنت، من طرف اشخاص يدعون الهاكرز[4].

[1] هاجر اميرة بورايو، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] عماد الدين بركات وحورية طيبي، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1، العدد2، 2019، ص 131.

[3] فاروق سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4] منيرة جربوعة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

الفرع الثالث: طرق الاحتيال على البطاقات البنكية

تعددت أشكال الاحتيال على البطاقات البنكية وتنوعت مخاطرها، حيث ساعدت بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ابتكار وسائل احتيال وخداع جديدة من الصعب الكشف عنها، ونميز نوعين من الاحتيال إما بالاستعمال المادي للبطاقة البنكية، أو بدون وجود البطاقة أي الاحتيال عن بعد.

أولا/ الاحتيال من طرف صاحب البطاقة نفسه:

قد تكون لصاحب البطاقة نية سيئة فيقوم باستخدام البطاقة بطريقة غير مشروعة، كاستعمال البطاقة بعد انتهاء مدة صلاحيتها، او استعمالها بعد إلغائها، او تجاوز حد السحب المسموح به بطريقة احتيالية[1].

ثانيا/الاحتيال من طرف البنك مصدر البطاقة:

في هذه الحالة يكون الاحتيال من طرف موظفي البنك وحدهم او بالتواطؤ مع الغير، كاستخراج بطاقة سليمة ببيانات مزورة، او السماح لحامل البطاقة بتجاوز سقف البطاقة في عمليات السحب، او السماح له باستخدام بطاقة منتهية الصلاحية، او تواطؤ موظف البنك مع أفراد العصابات الاجرامية بتزويدهم ببيانات بطاقات الائتمان الصحيحة لعملائهم، لاستخدامها في نسخ وتقليد هذه البطاقات، ويتم التركيز على البطاقات ذات السقف المرتفع[2].

ثالثا/الاحتيال عن طريق سرقة او فقدان البطاقة:

يتحصل المحتالون في هذه الحالة على بطاقات الائتمان عن طريق السرقة أو الحصول على بطاقة ضائعة، فيقومون باستخدام معلومات هذه البطاقة و القيام بعمليات الشراء، أو إجراء معاملات عبر شبكة

---

[1] عبد الرحمان محمد قدري حسن، **جرائم الاحتيال الالكتروني**، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 20، العدد 79، 2011، ص62-63.

[2] هدى برابح، **مزايا ومخاطر استخدام العامل لبطاقة الائتمان البنكية**، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد6، العدد 1، 2021، ص 254.

المعلومات العالمية، وفي هذه الحالة تتم سرقة صاحب البطاقة مباشرة، أو عن طريق سرقة بطاقة الائتمان المرسلة الى أصحابها عبر البريد، أو من خلال السطو على المنازل أو سرقة المحافظ وغيرها من الوسائل غير المشروعة ، او استخدام بطاقة فقدها شخص ما أو نساها في جهاز الصراف الالي خاصة اذا كان معها الرقم السري فيسهل سحب ما فيها من رصيد[1].

رابعا/التزوير:

يقصد بتزوير البطاقات البنكية التغيير في بياناتها كالأرقام الموجودة عليها، الامضاءات، اسم حاملها أو المعطيات الالكترونية، تتعدد صور التزوير وذلك حسب الوسائل التكنولوجيا المتاحة والمستعملة، كتغيير بيانات البطاقة البنكية ففي هذه الحالة يتم تغيير بيانات حامل البطاقة عن طريق حذف معلومة من بيانات ووضع معلومات اخرى، أو عن طريق إضافة أو محو كلمة أو حرف أو رقم في البطاقة المزورة[2].

خامسا/التصيد:

هو عبارة عن مكالمات هاتفية يتم استعمالها من طرف المحتالين لخداع الأشخاص والاستيلاء على معلوماتهم الشخصية والمالية، وذلك عن طريق اجراء اتصالات مثل مكالمات الفوز بجائزة أو مكالمات التحقق من الحسابات البنكية، أو طلب مساعدة في استبيان، أو عن طريق إرسال رسائل عبر البريد الالكتروني أو الهاتف يطلب منهم تقديم معلومات شخصية، فيتم تسجيل هاته المعلومات ويتم

---

[1] صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الامارات العربية المتحدة، 2023، ص 12.
تم الاطلاع في 2025/03/07 على الساعة 20:00
https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-alastqrar-almaly-fy-alainstqrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-lam-2023

[2] مصطفى عمراني، **جريمة تزوير البطاقات البنكية**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 2، العدد 5، 2017، ص 313.

استعمالها في التلاعب بالحسابات[1]، فالتصيد هو الحصول على معلومات حساسة ومهمة عن الأشخاص عن طريق اتصال هاتفي أو رسائل نصية كالإيميلات وغيرها، هدفها إغراء وتضليل العميل كالفوز بجوائز مالية يطلب منه رقم حسابه أو رقمه السري أو التسجيل في قرعة كل هذا من أجل الإيقاع به وسرقته.

المبحث الثالث: تطور طرق ووسائل الدفع في الجزائر

في إطار عصرنة القطاع المصرفي الجزائري وتوسيع استعمال التكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال، حيث أصبح تحديث المنظومة المصرفية الجزائرية خاصة وسائل الدفع أمر ضروري فرضه التحول الرقمي الذي يشهده العالم بأسره، باشرت الجزائر منذ التسعينات بسن قوانيين تدريجيا تحفز على الاعمال الالكترونية وصولا الى البرنامج الكبير" الجزائر الكترونية"، بغية احداث تحول رقمي في شتي المجالات انطلاقا من تعميم الرقمنة في كل القطاعات.

المطلب الأول: الإطار القانوني لطرق ووسائل الدفع في الجزائر

شرعت السلطات المالية والنقدية المتمثلة في وزارة المالية وبنك الجزائر، منذ مدة في إطلاق عدة مشاريع لعصرنة الخدمات المصرفية، مدعمة بجملة من القوانيين والتشريعات من شأنها تعميم الدفع الالكتروني عبر القطر الوطني.

الفرع الأول: النصوص القانونية والتشريعية الداعمة لطرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

قامت الدولة الجزائرية بسن عدة قوانيين من اجل تنظيم التجارة الالكترونية والحث على استعمال ادوات الدفع الالكتروني، وفيما يلي سنتطرق الى اهم القوانيين والتشريعات المتعلقة بالدفع الالكتروني:

---

[1] البنك المركزي الأردني، **دليل التوعية في الاحتيال المالي باستخدام الوسائل الالكترونية**، الأردن، 2023، ص 6.
تم الاطلاع في 2025/03/07 عل الساعة 21:00
https//:www.cbj.gov.jo

اول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر كان بين سنة 2001 و2002 هدفه تحديث وتطوير النظام المالي، وذلك تحت اشراف بنك الجزائر ووزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث استفادت الجزائر في إطار تطبيق هذا المشروع بمبلغ قدره 16.5 مليون دولار امريكي كمساعدة من البنك العالمي[1].

كما تعرف المادة 69 من الامر رقم03 /11 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض وسائل الدفع: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند او الأسلوب المستعمل"[2]، هذا التعريف كان واسعا الا ان قام المشرع الجزائري بتعريفها في المادة 06 من القانون 18-05 فقرة 05:"وسيلة الدفع الالكتروني: كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمل به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب او عن بعد، عبر منظومة الكترونية".

قام المشرع الجزائري بتعديل قانون 75-59 وذلك بموجب القانون رقم 05-02 ونص بصراحة على طرق الدفع الالكترونية في الباب الرابع –في بعض وسائل وطرق الدفع– وبالتالي أسس احكام وقواعد بطاقات الدفع الالكتروني لأول مرة بشكل صريح، حيث عرفت المادة 543 مكرر23 كل من بطاقة الدفع والسحب[3].

كما يعتبر نظام الجزائر للتسوية الفورية ARTS أحد انظمة الدفع الجديدة التي تستعملها البنوك بهدف تحسين الخدمات المصرفية بصفة عامة وأنظمة الدفع بصفة خاصة، بالإضافة الى مواكبة المعايير الدولية RTGS، تم اعتماده بمقتضى نظام رقم 05-04 الصادر في 13 أكتوبر 2005، فهو نظام دفع ما

---

[1] عبد الجليل مقدم، **واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية–دراسة حال بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببشار**–، المجلد 5، العدد2، 2018، ص178.

[2] قانون 03/ 11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 2003/08/26، الصادر بالجريدة الرسمية عدد52 الصادرة بتاريخ 27/ 2003/08.

[3] حميد سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص212.

بين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة والتي تتجاوز قيمتها مليون دينار جزائري، ويتم تسوية المبالغ الاجمالية في الوقت الفعلي، حيث تتم العمليات بشكل مستمر وفوري دون تأجيل، هذا النظام يسمح بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي الى حساب بنكي اخر بكل سهولة في نفس اليوم وبنفس القيمة دون الغاء او تأخير[1].

بدأ نظام المقاصة الالكترونية عن بعد (ATCI) في الجزائر في 15 ماي 2006، يختص بالمعالجة الالية لوسائل الدفع كالصكوك، تحويل عمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية، عن طريق استخدام وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية والبرمجيات المختلفة، حيث عالج في نفس السنة حوالي 71933 عملية بقيمة 51,12 مليار دينار، وفي ديسمبر 2006 عالج 489436 عملية بقيمة 303,17 مليار دينار[2].

كما نصت المادة 02 الفقرة الأولى من القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 فيفري 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، والذي يحدد القواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكتروني "التوقيع الالكتروني بيانات في شكل مرفقة ومرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق" وبموجب هذا القانون تعتمد هيكلة النظام الوطني للتصديق والتوقيع الالكترونيين على ثلاث جهات مكملة وهي السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني (ANCE)، السلطة الحكومية للتصديق الالكتروني (AGCE) والسلطة الاقتصادية للتصديق الالكتروني (AECE)[3]، وحسب المادة 28 و29 من القانون 18-05

---

[1] كريمو دراجي وزهير بن دعاس، **تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد13، العدد2، 2016، ص 56.

[2] فادية قيسي، **آليات الدفع الالكتروني ودورها في الحد من ازمة السيولة في الجزائر**، مجلة الإدارة والاستراتيجية التنظيمية، المجلد 5، العدد3، 2024، ص 29.

[3] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **التوقيع والتصديق الالكترونيين**. تم الاطلاع في 2020/01/10 على الساعة 20:00. https://www.mpt.gov.dz/signature-et-certification-electroniques/

يتطلب استخدام الدفع الالكتروني شروط قانونية تستوجب ان يكون الدفع مؤمنا بواسطة نظام التصديق الالكتروني، على ان يكون الدفع عبر منصات الدفع الالكتروني خاضع لرقابة بنك الجزائر[1].

كما نص قانون التجارة الالكترونية رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 على تنظيم التجارة الالكترونية، وسمح بتعميم إمكانية الاستفادة من خدمة الدفع الالكتروني، كما قدم مجموعة من التعليمات حول تجمع النقد الالي[2]، حيث نصت المادة 27 الفقرة الثانية من القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية على الزامية الاستغلال الحصري لمنصات الدفع الالكتروني من قبل البنوك المعتمدة من طرف بنك الجزائر وبريد الجزائر، وهي منصة ما بين البنوك المنتجة لبطاقة، فالانخراط في أرضية الدفع الالكتروني "Carte Inter Bancaire CIB"، يحتاج اعتماد وترخيص من البنك المركزي الجزائري وذلك حسب المادة 92 من الامر رقم 04/10 المتعلق بالنقد والقرض، وكذا الخضوع للضوابط القانونية والتقنية وفقا للقواعد المعمول بها[3].

ونصت المادة رقم 111 من قانون المالية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 02 جانفي 2018، المعدلة والمتممة بموجب قانون المالية لسنة 2020 والمتعلقة بإجبارية حيازة أجهزة الدفع الالكترونية، حيث " كل عون اقتصادي يعرض سلع او خدمات على المستهلكين ملزم بوضع وسيلة دفع الكتروني تحت تصرف المستهلكين للسماح لهم بتسوية مستحقات مشترياتهم باستعمال بطاقة الدفع الالكتروني وذلك بناء على طلبهم"، وحسب هذه المادة كل تاجر لا يلتزم بتطبيق هذه المادة يلزم بتسديد غرامة مالية تقدر ب 50.000 دج.

---

[1] امينة بن عمور، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] قانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية المؤرخ في 2018/05/10، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة في 16/ 2018/05.

[3] امينة بن عمور، **متطلبات نظام الدفع الالكتروني في مجال المعاملات الالكترونية في إطار القانون رقم 18-05**، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 3، 2019، ص105.

وكذلك نلمس الإصرار على تبني وسائل الدفع الالكتروني ما جاء به المشرع الجزائري في مشروع الدينار الرقمي في إطار تعزيز التحول الرقمي وتبني الحلول الرقمية التكنولوجية في القيام بمختلف المعاملات، وتحديث المنظومة المصرفية وتحقيقها للشمول المالي، عكف بنك الجزائر لاعتماد عملة رقمية وطنية منذ ديسمبر 2022 تحت اسم الدينار الرقمي الجزائري، من خلال عقد عدة ورشات، كما باشر بنك الجزائر في وضع نماذج مقترحة لإصدار الدينار الرقمي الذي يعتمد بالتوازي مع الدينار الجزائري المادي (الورقي والمعدني) الذي يصدره بنك الجزائر[1]، وذلك حسب المادة 02 من قانون 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، على ان يتميز الدينار الجزائري الرقمي بما يلي[2]:

-أن يكون الدينار الرقمي الجزائري تمثيلا رقميا للدينار المادي الملموس.

-أن تكون محفظة الدينار متاحة للتحميل على الهواتف الذكية والأجهزة التكنولوجية الأخرى.

-أن تكون العملة الرقمية مغطاة 100%، أي يقوم بنك الجزائر بإصدار الدينار الرقمي الجزائري بوجود مقابل مكافئ له من الدينار المادي، ويعتبر بنك الجزائر الجهة الوحيدة المخول لها إصداره.

-إمكانية استعمال الدينار الرقمي الجزائري في حالة انقطاع الانترنت.

-لن يشكل بديلا عن الودائع في البنوك التجارية.

ويبقى الدينار الرقمي الجزائري مجرد مشروع مقترح ولازالت الورشات والأبحاث قائمة الى حد الساعة من اجل تجسيد هذه الخطوة المهمة التي ستشهدها المنظومة المصرفية الجزائرية.

---

[1] إنصاف قسوري وفريد عبة، **تداعيات إصدار الرقمي الجزائري في ظل النظام النقدي والمصرفي 23-09**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 13، العدد 1، 2024، ص 161.

[2] عثمان عثامنية ووداد بن قيراط، **نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي بالجزائر: الدينار الجزائري الرقميE-DZD** ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد3، 2022، ص 67.

كما يمثل النظام 24-04 المؤرخ في 13 أكتوبر سنة 2024 خطوة مهمة في التشريعات الخاصة بالبنوك الرقمية في الجزائر، إذ يتطرق هذا النظام الذي يتألف من 15 مادة موزعة على خمسة محاور، إلى جوانب متنوعة تخص البنوك الرقمية، والتي تتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنوك الرقمية، وقد عرف المشرع الجزائري في المادة 02 من هذا النظام البنوك الرقمية بأنها "كل بنك يقدم خدمات ومنتوجات مصرفية حصريا عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في إطار ممارسة أنشطته"[1].

وقد حث القانون بإلزامية وضع وسائل الدفع الالكتروني بالنسبة للتجار لفائدة المستهلك ابتداء من 01 جانفي 2025، ومن اجل تعزيز استخدام وسائل الدفع نص قانون المالية لسنة 2025 على ما يلي[2]:

-عدم قيام بريد الجزائر والبنوك التجارية باقتطاع العمولات المطبقة على عمليات الدفع الالكتروني لمدة سنة واحدة الى غاية 31 ديسمبر 2025، على ان تقوم الخزينة العمومية بتخفيض قيمة هاته العمولات من الأساس الخاضع للضريبة على أرباح الشركات.

-منح إعفاءات ضريبية على المعاملات عن طريق وسائل الدفع الالكترونية من خلال الاعفاء من حق الطابع.

-إمكانية اقتناء قسيمة السيارات عبر الانترنت واعفائها من حق الطابع، مع إمكانية طباعتها عبر الانترنت في حالة الضياع، التلف او السرقة مجانا بدل دفع 200 دج في حالة الدفع النقدي المباشر.

-منع المعاملات النقدية في صفقات العقارات، بيع السيارات بالإضافة الى الاكتتاب في خدمات التأمين.

---

[1] نظام رقم 24-04 مؤرخ في 13 أكتوبر سنة 2024، المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي، المنشور بالجريدة الرسمية في 19 نوفمبر 2024، العدد 77.

[2] نوال طالب، **تجربة بنك التنمية المحلية في تطبيق وسائل الدفع الالكتروني**، مداخلة في الملتقى الوطني تحت عنوان: التوجه الى تعميم الدفع الالكتروني في الجزائر-الواقع والافاق-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، يوم 09 افريل 2025.

الفرع الثاني: أهم المحطات التاريخية لطرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

قامت الجزائر بعدة اجراءات من اجل تعميم استعمال طرق ووسائل الدفع الحديثة، نوضح في الجدول التالي أبرز المحطات التاريخية للدفع الالكتروني في الجزائر:

الجدول رقم 2-4: أهم المحطات التاريخية للدفع الالكتروني في الجزائر

السنة	الإجراءات المتخذة
سنة 1995	انشاء شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك "ساتيم"، وتضم حاليا 18 بنك عمومي وخاص وبريد الجزائر، وتعتبر هاته الشركة المتعامل النقدي الوحيد في الجزائر.
سنة 1996	انشاء الشبكة البيبنكية التي تسمح بالتشغيل "interbancarite" البيبنكي للعمليات بين البنوك. إطلاق أولى البطاقات البنكية.
بداية الألفينيات	تثبيت بعض أجهزة الدفع الالكتروني "TPE"
سنة 2014	انشاء تجمع النقد الاليGIE Monetique
سنة 2016	بداية تعميم تثبيت أجهزة الدفع الالكتروني من نوع Castlesو Spire إطلاق خدمة الدفع البيبنكية عن طريق الانترنتe_paiement التي كانت موجهة حصرا للشركات والمؤسسات الكبرى كمرحلة أولى.
سنة 2017	انشاء شركة الخدمات البنكية المختصة في بيع أجهزة الدفع الالكتروني، تثبيتها، متابعتها وصيانتها SSB.
سنة 2018	تعميم خدمة الدفع عن طريق الانترنت لفائدة مختلف المتعاملين الاقتصاديين والتجار.
سنة2019	انطلاق تركيب أجهزة الدفع الالكتروني لأول مرة في الجزائر من طرف مصنع ENIE بسيدي بلعباس.

سنة 2020	إطلاق التشغيل البيبني لجهاز الدفع الالكتروني مع بريد الجزائر.
سنة 2024	إطلاق التشغيل البيبني لخدمة الدفع عبر الانترنت مع بريد الجزائر.
سنة2025	إطلاق الدفع عبر الهاتف المحمول بخاصية التشغيل البيبني باستعمال QRCODE

المصدر: نوال طالب، **تجربة بنك التنمية المحلية في تطبيق وسائل الدفع الالكتروني**، مداخلة في الملتقى الوطني تحت عنوان: التوجه الى تعميم الدفع الالكتروني في الجزائر–الواقع والافاق–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، يوم 09 افريل 2025.

من خلال الجدول السابق نلمس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من اجل عصرنة طرق ووسائل الدفع، فهي بصدد سن عدة قوانيين واتخاذ عدة اجراءات تنظم وتشجع التحول الرقمي في المنظومة المصرفية الوطنية، والعمل على مواكبتها للتطور التكنولوجي، وتعميم استعمال وسائل الدفع الالكتروني عبر كامل التراب الوطني.

المطلب الثاني: نظام الدفع في الجزائر

عرف القطاع المصرفي في الجزائر عدة تغيرات وتحديثات لتسهيل وتحفيز التعاملات التجارية بين افراد المجتمع ومختلف الهيئات، وكان ذلك عبر عدة مراحل استجابة لظروف كل مرحلة، بداية من وسائل دفع تقليدية وصولا الى وسائل الدفع الحديثة.

الفرع الأول: طرق ووسائل الدفع التقليدية في الجزائر

هناك عدة طرق ووسائل دفع تقليدية بجانب النقود القانونية مطبقة في الجزائر، وفق قوانيين تجيز اعتمادها وقبولها كوسائل دفع وسط الجمهور، والمتمثلة في:

أولا/النقود القانونية:

تم انشاء الأوراق النقدية الأولى للجزائر بعد الاستقلال عن طريق إصدار الدينار الجزائري سنة 1964، بموجب مرسوم رئاسي، حيث أصدر بنك الجزائر المركزي في نفس السنة سلسلة أولى من

الأوراق النقدية المكونة من أربع فئات من الأوراق النقدية فئة 5 دينار، فئة 10 دينار، فئة 50 دينار، فئة 100 دينار، كما تميزت الفترة ما بين سنة 1964 وسنة 1984 اصدار ثلاث مجموعات من الأوراق النقدية، تم اصدار السلسلة الأولى غداة الاستقلال، ثم السلسلة الثانية تسمى سلسلة الازدهار الصناعي كانت بين سنة 1970 وسنة 1978، ثم السلسلة الثالثة سلسلة الاثار والبناء بين سنة 1981 وسنة 1984[1]، ثم تلتها عدة إصدارات بعضها كان بمناسبة احداث تاريخية، وصولا الى الشكل الحالي للأوراق النقدية والقطع المعدنية المساعدة.

ثانيا/الأوراق التجارية:

بموجب القانون رقم 05-02 المؤرخ في فيفري 2005 المادة 414 الفقرة الثالثة في إطار السفتجة " يمكن ان يتم التقدم أيضا بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما"، بالإضافة الى المادة 502 فيما يخص تقديم الشيك للوفاء، وفي نفس القانون الباب الرابع في الكتاب الرابع من القانون التجاري تحت عنوان السندات التجارية[2]، حمل الباب الأول عنوان " السفتجة والسند لأمر" في فصيلين اثنين، وفصل خاص بـ" السفتجة"، كما شمل احكام " الشيك"، كما يتضمن الفصل الثالث منه بطاقات السحب والدفع في المادة 543 مكرر 23، ومن خلال القوانيين السابقة تم اعتماد واجازة التعامل بالأوراق التجارية في القانون الجزائري، واعتبارها وسائل دفع معترف بها وتحظى بحماية قانونية وتحفظ مصالح مالكيها.

[1] بنك الجزائر، القطع المعدنية والأوراق النقدية الجزائرية. تم الاطلاع في 2025/02/03 على الساعة 16:00.
https://www.bank-of-algeria.dz/notre-histoire-a-travers-le-billet/

[2] القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المادة 414، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005.

ثالثا/التحويل المالي:

تعتبر التحويلات المالية من اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية، وذلك استنادا الى الامر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم بالقانون 05-02 المؤرخ في 06 فيفري 2005، حيث تتضمن من المادة 543 مكرر 19 الى المادة 543 مكرر 20 احكام التحويل المصرفي، بالإضافة الى المادتين 543 مكرر21 و543 مكرر التي تنصا على احكام الاقتطاع، حيث يحتوي الامر بالتحويل على[1]:

-الامر الذي يوجهه صاحب الحساب الى ماسك الحساب لتحويل الأموال او القيم او السندات المحددة القيمة.

-بيان الحساب الذي يتم الخصم منه، وبيان الحساب الذي يتم التحويل اليه وصاحبه.

-تاريخ التنفيذ، وتوقيع الامر بالتحويل.

الفرع الثاني: طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة انتشار طرق ووسائل دفع حديثة وذلك وفق البرنامج المسطر من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع التحول الرقمي والسعي لتوسيع التجارة الالكترونية، وفيما يلي سنعرض اهم طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر:

أولا/الأوراق التجارية الالكترونية:

قام المشرع الجزائري بإضفاء الرقمنة على الاوراق التجارية وذلك في المادتين 414 و502 من القانون التجاري، والتي اجازت بتقديم كل من الشيك والسفتجة بأية وسيلة تبادل الكترونية محددة في التشريع المعمول به، وهو ما يوضح اعتراف واعتماد الأوراق التجارية الالكترونية في الجزائر، وتدعيمها

[1] فريدة حمودي، **نظام التحويل المصرفي الالكتروني في القانون الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون الاعمال، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، الجزائر، 2022-2023، ص 19-21.

بقوانيين تتعلق بالتوقيع الالكتروني والتصديق الالكتروني، مما فتح مجال واسع لاعتماد المعاملات الالكترونية كبديل للمعاملات التقليدية بحكم العصرنة الرقمنة والعصرنة[1].

ثانيا/التحويل المصرفي الالكتروني:

أصدر بنك الجزائر في سنة 2015 خطوطا توجيهية متعلقة بالتحويلات المصرفية الالكترونية استجابة للتوصية السادسة عشر من توصيات مجموعة العمل المالي GAFI، وتطبيقا للمادة 10 مكرر 3 موجهة الى البنوك والمؤسسات المالية الوطنية الناشطة على التراب الوطني، الصادرة عن المديرية العامة للمفتشية العامة التابعة لبنك الجزائر، حيث عرفت التحويل المالي المصرفي انه" التحويل المصرفي الالكتروني[2]: تشير هذه العبارة الى كل معاملة يتم اجراؤها الكترونيا لحساب الامر بالدفع لدى مؤسسة مالية، بهدف اتاحة مبلغ مالي معين للمستفيد لدى مؤسسة مالية أخرى، تمكن الآمر بالدفع والمستفيد معا حيث يمكن ان يشكلا نفس الشخص".

ثالثا/البطاقات البنكية:

تعتبر الأموال التي يسحبها المواطنون من أجهزة الموزعات الالية للأوراق النقدية عمليات دفع الكترونية، حيث ان مختلف البنوك التجارية والمؤسسات المالية أصدرت بطاقات بلاستيكية ممغنطة تحتوي على شريحة تسمح لصاحبها بسحب مبالغ مالية محددة من حسابها الشخصي متي تشاء، مثل بطاقة بريد الجزائر للحسابات الجارية وبطاقات الشفاء لمؤسسة الضمان الاجتماعي[3]، ولقد مر تطبيق الدفع الالـكترونـي في الجزائر بمرحلتين[4]:

---

[1] يمينة منزول وخيرة صافية، مرجع سبق ذكره، ص 335.

[2] فريدة حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

[3] محمد مولود غزيل، **أنظمة الدفع الالكتروني والمصرفية الالكترونية في الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 6، العدد 11، 2011، ص 25.

[4] فاطيمة الزهراء العشابي، مرجع سبق ذكره، ص12.

المرحلة الأولى: في البداية انحصر استعمال بطاقات السحب الالي في الشباك والموزع الالي البنكي الخاص بالبنك المصدر للبطاقات السحب فقط، أي لا يستطيع حامل بطاقة السحب ان يسحب من بنك غير بنكه المصدر للبطاقة.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية عن طريق شبكة SATIM، حيث أصبح بالإمكان السحب من أي موزع آلي سواء كان تابع للبنك المصدر للبطاقة او لآخر، فتم تحويل بطاقات السحب العادية الى بطاقات السحب ما بين البنوك CIB، وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك.

هناك انواع عديدة للبطاقات البنكية المصدرة في الجزائر، حيث شرعت البنوك الجزائرية بالتعاون مع شركة SATIM في تجسيد تطبيق مشروع الدفع بواسطة البطاقات، ونتيجة لهذا ظهرت البطاقة البيبنكية المشتركة ما بين البنوك CIB، والتي تسمح لحاملها القيام بعدة عمليات سحب لدى الموزع الآلي للأوراق النقدية DAB وتسوية عمليات الشراء والخدمات من خلال آلات الدفع الإلكترونية التابعة لهذه البنوك TPE، وهي حاليا بطاقة مشتركة بين كل البنوك المساهمة في هذه الشركة وصالحة فقط على مستوى القطر الوطني، ونميز نوعان للبطاقات البنكية وهما[1]:

- بطاقة CIB CLASSIC: هي بطاقة نقدية بلوحة مغناطيسية تُمنح للزبائن ذوي الدخل المتوسط، أي الذين يتقاضون دخل شهري، والحد الأقصى الذي يمكن أن يتصرف فيه الزبون في هذه الحالة يحدد بـ 80% من دخله حسب الرصيد، وتبقى 20% كأمان حيث لا يستطيع الزبون التصرف فيها.

[1] شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك، بطاقة CIB. تم الاطلاع في 30/02/ 2025 على الساعة 13:00.
https://www.satim.dz/index.php/ar/reseau-cib-ar

- بطاقة CIB GOLD: هي بطاقة نقدية بلوحة مغناطيسية لونها ذهبي توجه للزبائن ذوي الدخل المرتفع، والحد الأقصى الذي يمكن أن يتصرف فيه الزبون في هذه الحالة محدد ب 70% من دخله وحسب الرصيد، وتبقى 30% كأمان.

وفي سنة 2020 انظمت مؤسسة بريد الجزائر لتجمع النقد الآلي وتم إضافة البطاقة الذهبية كنوع ثالث من أنواع البطاقات البنكية المتداولة في الجزائر، وأصبح بإمكان البطاقات الذهبية لبريد الجزائر السحب والدفع عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB وآلات الدفع الإلكترونية TPE التابعة لهذا التجمع، ويمثل الشكل التالي نموذج عن بطاقة الدفع البيبنكية CIB:

الشكل رقم 2-2: بطاقة الدفع البيبنكية

Source : https://bitakati.dz/ar/page/decouvrir-la-carte-cib-p2

كما تتميز البطاقة البنكية CIB بعدة خصائص تتمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-3: خصائص البطاقة البنكية

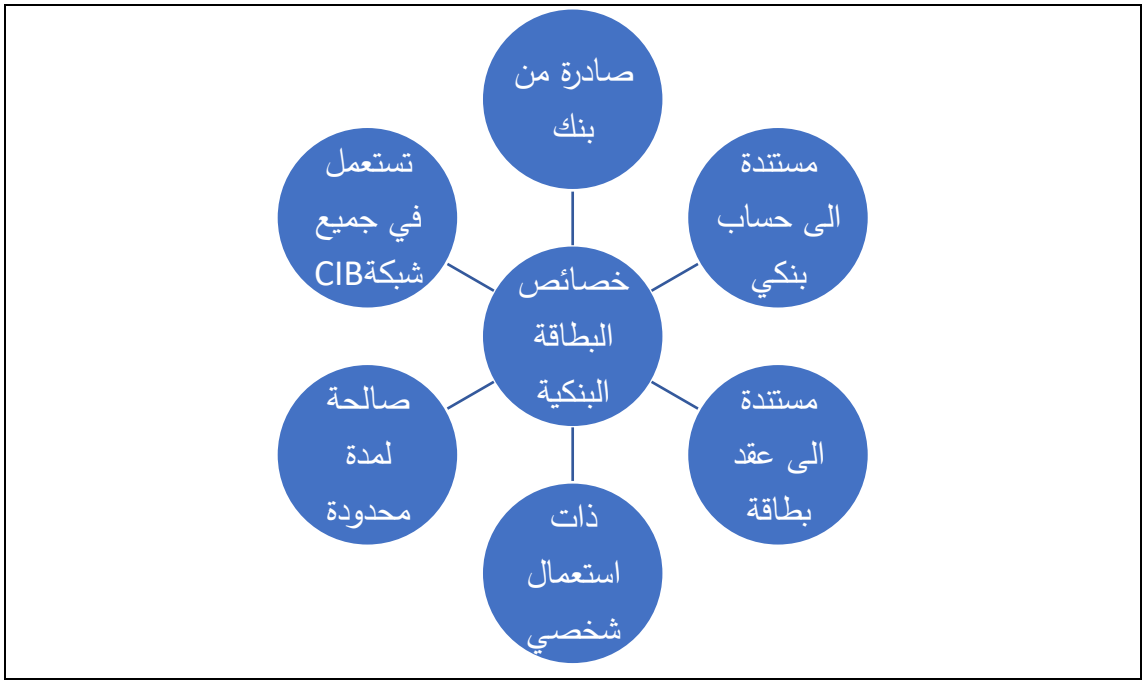

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

https://bitakati.dz/ar/page/decouvrir-la-carte-cib-p2

تم الاطلاع في 2025/02/30 على الساعة 17:00

يظهر الشكل السابق خصائص جميع البطاقات البيبنكية سواء كانت بطاقات صادرة عن بنوك عامة، بنوك خاصة او بريد الجزائر.

رابعا/الدفع عن طريق أجهزة الدفع الالكتروني والصراف الالي:

يتم الدفع عن قرب باستعمال البطاقة البيبنكية الحاملة لشعار CIBوالبطاقة الذهبية من مختلف أجهزة الدفع الالكتروني المتواجدة في كامل التراب الوطني في مختلف المتاجر، المراكز التجارية، فنادق ... بالإضافة الى الدفع عبر مختلف أجهزة الصراف الالي للبنوك ولبريد الجزائر على المستوى الوطني كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 2-4: طرق الدفع بالبطاقة البيبنكية

المصدر: شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك، نظام الدفع الالكتروني.

https://www.satim.dz/index.php/ar/alnshat-alnqdy/ecosysteme-monetique-ar

تم الاطلاع في 02/30/ 2025 على الساعة 21:00

يبين لنا الشكل السابق طرق الدفع عبر البطاقة البيبنكية والمتمثلة في الدفع عن قرب، السحب عبر الصراف الالي والدفع عن بعد.

خامسا/الدفع عبر الهاتف المحمول:

يعتمد نظام الدفع عبر الهاتف المحمول المُعتمد في الجزائر على شبكة وطنية للدفع عبر الهاتف المحمول، تُديرها شركة ساتيم "SATIM"، والتي ترتبط بها حلول دفع متنوعة عبر الهاتف المحمول كما تعمل على توفير التوافق بين هذه الحلول، الدفع عبر الهاتف المحمول متاحًا لكل مواطن مُتعامل مع البنوك، سواءً أكان فردًا أم تاجرًا، لتسهيل حياته اليومية، مما يُساهم في تقليل استخدام النقد، وبالتالي تحسين أمان المعاملات وكفاءة الخدمات المالية، ويستند الدفع عبر الهاتف المحمول الى جملة من القوانيين والتشريعات والمتمثلة في(انظر ملحق رقم 01 نظام الدفع عبر الهاتف المحمول، والملحق رقم-02 تشريعات نظام الدفع عبر الهاتف المحمول):

- القانون رقم 23-09 المؤرخ 21 جوان 2023 المنشئ لقانون النقدي والمصرفي المتعلق بالعملة والقرض.
- القانون رقم 05-10 المؤرخ 20 يونيو 2005 المنشئ للوثائق الإلكترونية، والمُعدِّل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ 26 سبتمبر 1975، بصيغته المعدلة والمتممة، والمُنشئ للقانون المدني.
- القانون رقم 05-10 المؤرخ 20 يونيو 2005 المُعدِّل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ 26 سبتمبر 1975، بصيغته المعدلة والمتممة والمُنشئ للقانون المدني المتعلق بالاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية، الأمر رقم 75-59 المؤرخ 26 سبتمبر 1975 المُعدَّل والمتمم والمُنشئ لقانون التجارة ولا سيما المادتان 543 مكرر 23 و543 مكرر 24.
- لائحة بنك الجزائر رقم 05-07 المؤرخة 28 ديسمبر 2005 والمتعلقة بأمن أنظمة الدفع.
- اللائحة رقم 05-04 المؤرخة 13 أكتوبر 2005 والمتعلقة بنظام التسوية الإجمالية الآنية للمبالغ الكبيرة والمدفوعات العاجلة.
- اللائحة رقم 05-06 المؤرخة 15 ديسمبر 2005 والمتعلقة بتسوية الشيكات وأدوات الدفع الجماعي الأخرى.
- معايير ما بين البنوك للإدارة الآلية لأدوات الدفع المعتمدة بموجب تعليمات بنك الجزائر رقم 02-05 المؤرخة 24 فبراير 2005 إصدار سبتمبر 2023.

من الناحية التقنية على الرغم من أنه وفق المُخطط دمج مختلف الاتجاهات التكنولوجية، إلا أن نشر هذه الخدمة سيبدأ باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR code)، نظرًا لأنها تُقدم أفضل التقنيات من حيث التكلفة وسهولة النشر وتجربة المستخدم واعتماد المدفوعات الإلكترونية، يعتمد الدفع عبر الهاتف المحمول على فهم المصطلحات التالية (انظر الملحق رقم 03 رمز الاستجابة السريعة):

أ- **التحويل عبر الهاتف المحمول:** هو منصة تقنية مركزية تهتم بمعالجة وتوجيه تدفقات المعاملات الناتجة من حلول الدفع عبر الهاتف المحمول التي يُطبّقها الأعضاء المنضمون، تُتيح هذه المنصة التوافق الكامل لجميع المشتركين في هذه الخدمة، بغض النظر عن تقنية المنصة المُستخدمة لإتمام المعاملة.

ب- **حلول الدفع عبر الهاتف المحمول:** هي منصة تقنية تُقدّم خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول لعميل المُصدر، المُنشئ، عميل المُستحوذ والمُستفيد.

ت- **تطبيق المُنشئ:** هو تطبيق يُحمّله المُنشئ ويتيح له الاشتراك في خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول لإجراء معاملات تحويل الأموال والدفع.

ث- **تطبيق المستفيد:** هو تطبيق يُحمّله المستفيد ويسمح له الاشتراك في خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول لقبول معاملات تحويل الأموال والدفع.

ج- **مركز التعويض المسبق:** هي الجهة المسؤولة عن إعداد تعويض التدفقات المالية الناتجة عن خدمة "الدفع عبر الهاتف المحمول"، التي يُقدّمها المُستحوذ على نظام التعويض الإلكتروني ويتم تحميلها إلى نظام ARTS.

ح- **الدفع عبر الهاتف المحمول:** هو وسيلة دفع يمكن إجراؤها من الهاتف المحمول، بغض النظر عن التقنية المستخدمة (USSD، تطبيق، NFC، رمز الاستجابة السريعة...إلخ) يتضمن هذا الدفع خصم المبلغ من المُنشئ (مُبادر المعاملة) وإيداعه في حساب المستفيد ويأخذ عدة اشكال كما يلي:

1. **الدفع عبر الهاتف المحمول مع التجار (C2B/B2B):** يسمح للزبون سواءً كان فردًا أو شركة دفع ثمن السلع أو الخدمات أو الفواتير للتجار أو جهات إصدار الفواتير، مقابل خصم المبلغ من حسابه، وتخضع العلاقة بين التاجر والجهة المُستحوذة لـ "عقد قبول الدفع عبر الهاتف المحمول".

2. **تحويل الأموال من شخص لآخر (C2C):** يمكن إجراء تحويل أموال من شخص لآخر مقابل خصم المبلغ من حساب المُرسِل واضافته لحساب المستفيد.
3. **المزايا الاجتماعية والإعانات الأخرى (G2C):** يمكن للمؤسسات الحكومية تحويل الأموال من حساباتها إلى حسابات المستفيدين.
4. **دفع الضرائب والرسوم شبه الضريبية للحكومة (C2G أو B2G):** يمكن للخواص أو المهنيين (التجار، الحرفيين، أصحاب المهن الحرة...إلخ) سداد مدفوعات للجهات الحكومية مقابل خدمات عامة مقابل خصم مبلغ من حساباتهم.
5. **استرداد المدفوعات عبر الهاتف المحمول (B2C/B2B):** يمكن للتاجر استرداد معاملة دفع عبر الهاتف المحمول مقابل خصم مبلغ من حسابه.

سادسا/الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة:

يمثل رمز الاستجابة السريعة (QR-Code) المُعتمد لنظام الدفع عبر الهاتف المحمول في الجزائر، وذلك لتمكين التوافق بين مختلف حلول الدفع عبر الهاتف المحمول عبر شبكة وطنية، ولتوفير استخدام أوسع للدفع وتجربة مستخدم مُتسقة للتجار والمستهلكين، ينطبق نطاق استخدام رمز الاستجابة السريعة (QR-Code) بين البنوك على معاملات الدفع المحلية، بين الشركات والمستهلك (C2B) وبين الشركات (B2B).

وُضعت مواصفات رمز الاستجابة السريعة بين البنوك بناءً على مواصفات معيار EMV QRCPS (وضع "الدفع")، وهي تستند على مجموعة من القوانيين والمعايير(انظر الملحق رقم 04 مخطط الدفع عبر الهاتف المحمول، والملحق رقم -05 تشريعات رمز الاستجابة السريعة):

- معايير المعاملات بين البنوك للإدارة الالية لأدوات الدفع، اصدار سبتمبر 2023 الباب الثامن: الدفع عبر الهاتف.

مواصفات رمز الاستجابة السريعة EMV لأنظمة الدفع EMV QRCPS، الوضع المقدم من قبل التاجر الإصدار 1-1 نوفمبر 2020.

- ISO/IEC 18004 تكنولوجيا المعلومات تقنية التعرف الالي والتقاط البيانات، مواصفات رموز الباركود لرمز الاستجابة السريعة QR Code.
- رموز تمثيل أسماء اللغات ISO 639 الجزء الأول الفا 2.
- رموز تمثيل أسماء الدول وتقسيماتها الفرعية [ISO 3166-1 ألفا 2] الجزء1 رموز الدول باستخدام رموز الدول المكونة من حرفين.
- الخدمات المالية للأفرادISO 18245 رموز فئة التاجر.
- رموز تمثيل العملات والأموال ISO 4217.

ينقسم رمز الاستجابة السريعة الى نوعين:

- **رمز الاستجابة السريعة الثابت:** هو رمز يتم توليده مرة واحدة فقط لجميع المعاملات (ثابت) يحتوي على معلومات عن التاجر أو العميل، ولكنه لا يحتوي على أي بيانات للمعاملات، مثل المبلغ أو العملة أو رقم المنتج.
- **رمز الاستجابة السريعة الديناميكي:** هو رمز يتم توليده في كل معاملة، يتضمن بيانات المعاملة بما في ذلك المبلغ (المتغير)، ويتطلب أن يكون لدى المستفيد (التاجر) أو المُنشئ (العميل) هاتف ذكي (أو جهاز آخر).

لضمان سهولة قراءة رموز الاستجابة السريعة (QR Codes) وتشغيلها على النحو الأمثل مع تلبية المتطلبات الفنية والجمالية، يجب احترام المواصفات الفنية في اصدار رمز الاستجابة السريعة والمتمثلة في (انظر ملحق رقم 6 رمز الاستجابة السريعة):

- يجب أن يفي رمز الاستجابة السريعة المطبوع بمعايير التباين الأمثل لضمان سهولة القراءة باستخدام ألوان خلفية فاتحة وألوان داكنة لعناصر رمز الاستجابة السريعة.

- يُنصح باستخدام الإصدار الخامس (5) من رموز الاستجابة السريعة للاستخدام القياسي، حيث توفر هذه الإصدارات توازنًا جيدًا بين سعة تخزين البيانات وحجم الرمز المطبوع.
- يتكون حجم رمز الاستجابة السريعة من 37 وحدة × 37، أي أنه يحتوي على 37 مربعًا على كل جانب، الوحدة هي أصغر وحدة في رمز الاستجابة السريعة.

قد يختلف الحجم الفعلي لرمز الاستجابة السريعة حسب عملية الطباعة، ولكن يجب ألا يقل حجم الرمز عن 3 سم لكل جانب، ولا يزيد عن 15 سم لكل جانب.

المطلب الثالث: الفاعلون في مجال الدفع الالكتروني في الجزائر ودورهم الإيجابي في ظل جائحة كورونا

بالرغم من التأثير السلبي لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة، الا انه كان حافزا قويا وضروري لفرض التعامل عن بعد بواسطة طرق ووسائل دفع الكترونية، مما أعطى دفعة قوية في الجزائر في هذا المجال، وشجع جميع الأطراف الفاعلون في مجال الدفع الالكتروني على القيام بدورهم والعمل بأقصى جهد لضمان سير النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: الفاعلون في مجال الدفع الالكتروني في الجزائر

هناك أطراف عديدة مسؤولة ومتدخلة في مجال الدفع الالكتروني في الجزائر، حيث كل طرف يتدخل حسب دوره ووفق حدود صلاحياته كما يلي:

اولا: بنك الجزائر

يتدخل بصفته بنك البنوك ومسير مركز المقاصة البنكية المسبقة والذي يقوم بعمليات المقاصة الالكترونية لمختلف وسائل الدفع بما فيها النقد وكذا تسوية الأرصدة بين البنوك، حيث تم انشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر

1962، لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي تم اجراء عدة تعديلات، وفي سنة 2023 تم اصدار قانون رقم 23-09 مؤرخ في 21 جوان 2023 يتضمن القانون النقدي المصرفي وهو الآلية التنظيمية التي تحكم إدارة وتشغيل بنك الجزائر، وكذا تحديد صلاحياته وعملياته.

حيث تم إنشاء عضو يدعى المجلس النقدي المصرفي الذي يتمتع بالسلطة النقدية محددا الأهداف النقدية، وكذا وضع شروط الاعتماد وانشاء البنوك والمؤسسات المالية، سن الأنظمة المتعلقة بالمعايير والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ونشر الأنظمة في الجريدة الرسمية، بالإضافة الى اللجنة المصرفية المكلفة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها والمعاقبة على الاختلالات التي تتم معاينتها[1]، ويمثل الشكل التالي الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر:

[1] بنك الجزائر، تاريخ البنك. تم الاطلاع في 2025/08/10 على الساعة 08:00
https://www.bank-of-algeria.dz/histoire-de-la-banque/

الشكل رقم 2-5: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

المصدر: بنك الجزائر، الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر.

https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/09/organigramme-23-09-2025_AR.pdf

تم الاطلاع في 2025/06/01 على الساعة 17:00

ثانيا/شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM :

تتدخل الشركة بصفتها سلطة عمومية مختصة في الضبط التقني للنقد في الجزائر، وهي الهيئة الحاضنة لمختلف الارضيات الرقمية الخاصة بالعمليات النقدية، تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM سنة 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، وهي شركة جزائرية تابعة لسبعة بنوك مساهمين: BADR, BEA, BDL, BNA, CPA, CNEP، البركة ومؤسسة CNMA للتأمين وتضم SATIM 19 عضو في شبكة الدفع الالكترونية بين البنوك التي تتكون من7 بنوك عامة،11 بنك خاص وبريد الجزائر وهي: BADR BEA, BDL, BNA, CPA, CNEP، بنك البركة، مؤسسة

CNMA للتأمين، بريد الجزائر، Société Générale الجزائر، BNP Paribas الجزائر، Housingbank، Algeria Gulf Bank، Natixis، Fransabank، ABC، Arab Banking، البنك العربي، بنك السلام، تشارك هذه الاعضاء في شبكة الخدمات المصرفية الالكترونية بين البنوك للسحب النقدي، تعمل على تعزيز الدفع الالكتروني بين البنوك في الجزائر خاصة عن طريق البطاقة المحلية والدولية[1]، ويمثل الشكل التالي أعضاء شبكة النقد بين البنوك:

الشكل رقم 2-6: الأعضاء في شبكة النقد بين البنوك

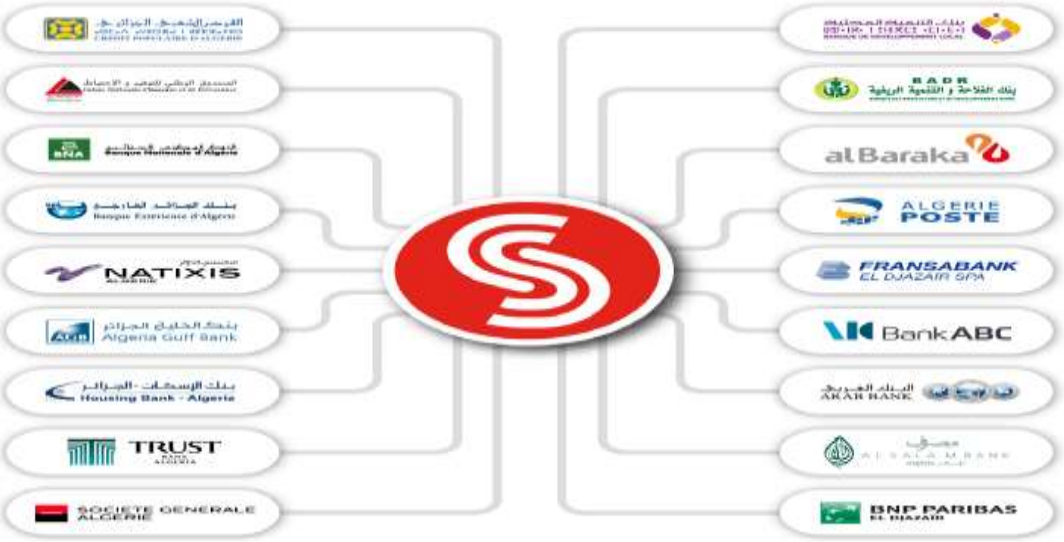

المصدر: شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك.

https://www.satim.dz/index.php/ar/alnshat-alnqdy/rmi

تم الاطلاع في 2025/06/01 على الساعة 20:00

وتتولىSATIM مهام عديدة تتمثل في[2]:

[1] شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك.SATIM تم الاطلاع في 2025/01/12 على الساعة 08:00 https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-13-08-37

[2] شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM، مهامنا. تم الاطلاع في 2025/01/12 على الساعة 09:00. https://www.satim.dz/index.php/ar/satim-ar/2021-04-21-11-20-07

- انشاء وإدارة المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الفاعلين في الشبكة المصرفية الالكترونية في الجزائر من اجل تعميم وتطوير استخدام الدفع الالكتروني.
- المشاركة في تنفيذ القواعد بين البنوك لتسيير منتجات الدفع الالكتروني بين البنوك باعتبارها قوة اقتراح ودعم للبنوك من اجل انشاء وتطوير منتجات الدفع الالكتروني.
- تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي، بالإضافة الى تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم عمل نظام الدفع الالكتروني (إتقان التقنيات، أتمتة الإجراءات، سرعة المعاملات واقتصاد التدفقات المالية ...).
- توفير وظائف الاتصال والإدارة لأجهزة الصراف الالي وكذا تخصيص بطاقات السحب بين البنوك وانشاء مفاتيح للأعضاء بنظام تفويض خاص بهم.

ثالثا/تجمع النقد الالي GIE Monétique:

يتدخل بصفته هيئة تقوم بوضع القواعد والحدود التي تحكم مجال النقد في الجزائر، كما تسهر على مراقبة مدى احترامها، حيث تم انشاء تجمع النقد الالي Gimonétique في جوان 2014 من اجل تدعيم النهج الاستراتيجي المتعلق بعصرنة النظام البنكي لتعميم استعمال وسائل الدفع الالكتروني، وتحديد مهام وصلاحيات كل فاعلي هذا النظام، كما هو مكلف بضمان العلاقة ما بين البنوك لمنظومة النقدي وتوافقه مع الشبكات النقدية المحلية او الدولية، يتكون تجمع النقد الالي من 19 عضو منخرط (18 بنك وبريد الجزائر)، يساهم في البنك المركزي كعضو منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع والمعايير المطبقة في هذا المجال وفق التنظيم الساري، يتولى القيام بالمهام التالية[1]:

-إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الالي.

[1] تجمع النقد الالي، الجزائر. تم الاطلاع في 2025/02/02 على الساعة 20:00
https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/gie-monetique/

-تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية.

-تسيير الأرضية التقنية للتوجيه، المصادقة وتسيير الامن.

تسمح العلاقة النقدية البيبنكية من تسيير النشاط النقدي بين البنوك من خلال توحيد الأنظمة والمنتوجات النقدية، والالتزام بضمان قابلية عمل الأنظمة بين الأعضاء والموافقة على المنتوجات والخدمات النقدية البيبنكية الصادرة عن الأعضاء وتبادل المعاملات بكل أمان.

يتم التعرف على البطاقات البيبنكية الصادرة عن الأعضاء بوجود شعار CB ، ويمكن الاستفادة من جميع الخدمات التي يقدمها نظام CIB لحامل البطاقة CB، كما يسمح هذا الشعار على التعرف على نقاط الموافقة الملصقة على الواجهات.

رابعا/وزارة المالية:

تتدخل بصفتها الوصية على العديد من الفاعلين المباشرين في مجال الدفع الالكتروني في الجزائر بالإضافة الى مسؤوليتها في تأطير هذا المجال في حد ذاته وإصدار تعليمات في هذا الصدد.

خامسا/البنوك التجارية:

تتدخل البنوك التجارية بصفتها فاعلا في مجال الدفع الالكتروني، نظرا لدورها في تقديم خدمات الدفع المصرفية وتطويرها، بالإضافة الى مرافقة الزبائن المستفيدين والتكفل بمختلف انشغالاتهم.

سادسا/الشركات والهيئات الخدماتية في مجال تطوير المواقع الالكترونية وإدماج الدفع الالكتروني:

تتدخل عن طريق التموين بأجهزة الدفع الالكتروني وتثبيتها وصيانتها، بالإضافة الى تطوير تطبيقات الدفع بالهاتف المحمول والدفع الالكتروني بصفة عامة[1].

[1] نوال طالب، مرجع سبق ذكره، بدون صفحة.

الفرع الثاني: الاثار الإيجابية والسلبية للدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا

أدت جائحة كورونا الى التفكير في إيجاد طرق وحلول تضمن سير النشاط خاصة في فترة الحجر وفترة التباعد الاجتماعي، والجزائر بدورها عرفت عدة تحولات واتخذت عدة إجراءات استعجالية من شأنها إيجاد حلول للمشاكل التي صاحبت الازمة العالمية للحد من آثارها ومحاولة السيطرة عليها، ومن بين هذه الحلول تشجيع الدفع عن بعد المتمثل في الدفع الالكتروني، فيما يلي سنعرض اهم الاثار الإيجابيات والسلبيات للدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا في الجزائر.

أولا/الاثار الإيجابية للدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا:

يعتبر وباء كوفيد19 عاملاً مهماً ساهم في استعمال وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، ومن آثاره الايجابية ما يلي[1]:

-سجل الدفع الالكتروني قفزة نوعية في سنة 2020 بفعل كوفيد 19 الذي شجع على اجراء المعاملات المالية عبر الانترنت، من اجل تفادي التنقل والاحتكاك والتداول النقدي في الطوابير.

-عرف مجال التسويق الالكتروني انتعاشا كبيرا خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالتحديد في فترة فرض التباعد الاجتماعي والحجر الجزئي والكلي للحد من انتشار الوباء.

-تسجيل اقبال ملحوظ على تسديد فواتير الكهرباء والغاز عن طريق الانترنت.

-توزيع نهائيات الدفع الالكتروني على التجار بصفة مجانية لتشجيعهم على التعامل بها.

-تسجيل انتعاش في التحويلات المالية الالكترونية بين الحسابات مقارنة بالسنوات السابقة.

-نظرا للتحذيرات من انتشار الفيروس عبر الاسطح والملامسة أدى الى اقبال الكثير من الافراد على التعامل الالكتروني عوضا عن التعامل النقدي.

---

[1] فاطنة بوخاري، **تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الالكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا -دراسة حالة الجزائر-**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد1، 2021، ص 203-204.

ثانيا/الاثار السلبية للدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا:

قدمت وسائل الدفع الالكتروني حلولا عديدة لمشاكل الدفع في فترة جائحة كورونا، الا انها لا تخلو من المخاطر فيما يلي سنعرض أهم هذه المخاطر:

-خطر قرصنة التوقيع الالكتروني من طرف قراصنة الانترنت على النظام المعلوماتي الخاص بصاحب التوقيع، والاستيلاء على الأرقام السرية واستخدامها لأغراض شخصية.

-فقدان البطاقة البنكية او سرقتها يؤدي الى فقدان النقود المخزنة فيها[1].

- المشاكل التقنية تؤدي الى تعطيل العمليات.

-الوقوع في فخ المواقع الوهمية والتعرض للسرقة.

-ارتفاع رسوم وتكاليف بعض الخدمات.

-التوسع في الانفاق نتيجة عروض الإشهار الكثيرة والمتكررة على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة مع توفر خدمة التوصيل.

[1] سمير سبيحي وراضية بودية، **مخاطر الدفع الالكتروني**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، 2022، ص 181.

خلاصة:

من اهم مفرزات التطورات التكنولوجية خاصة في المنظومة المصرفية هي ظهور طرق ووسائل دفع حديثة التي شهدت أنواعا مختلفة لكل منها دوره وخصائصه، مما ساهم في تسهيل وتطور المعاملات التجارية والمالية المختلفة، حيث يسعى كل بنك وكل مؤسسة مالية الى تطوير أجهزة الدفع التي تعتمدها وتبني الحديثة منها.

حيث تم التطرق في هذا الفصل الى طرق ووسائل الدفع التقليدية وعرض اهم العوامل المساعدة على ظهور طرق ووسائل الدفع الحديثة، وكذا التعريف بمختلف وسائل الدفع الحديثة، بالإضافة الى عرض مختلف طرق ووسائل الدفع التقليدية والحديثة المعتمدة في الجزائر، وكذا الى التطرق لمختلف القوانيين والتشريعات الداعمة للتحول الرقمي فيما يخص طرق ووسائل الدفع، حيث لمسنا الجهود المكثفة التي بذلتها السلطات الجزائرية في صدد التحول الرقمي للمنظومة المصرفية الوطنية، ولجعلها مواكبة لأحدث التطورات العالمية.

تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو، تحاول الاستفادة من مختلف التجارب الدولية في هذا المجال والعمل على نقل الخبرات ودمج هذه التكنولوجيا في طريقة العمل، التسيير والتنظيم وحتى المراقبة، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

تجارب دول عربية في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسن طرق ووسائل الدفع

تمهيد:

سمحت الثورة الصناعية الرابعة على فتح آفاق جديدة في مختلف المجالات، حيث تتسارع دول العالم الى تحقيق اقتصاد رقمي، فالدول المتقدمة أحرزت نجاحا كبيرا في مجال التحول الرقمي نظرا لامتلاكها الى بنية تحتية متينة فيما يخص تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

تحاول الدول العربية بدورها مواكبة هذه التطورات السريعة ومحاولة الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة، والتقليل من الفجوة الرقمية من اجل بناء اقتصاد رقمي يواجه متطلبات العصر الحالي، حيث الزم الانفتاح على العالم الخارجي وتسهيل العلاقات الدولية الى ضرورة اتخاذ استراتيجيات التحول الرقمي كخطوة أولى نحو نجاح هذه العلاقات.

سنحاول في هذا الفصل عرض تجارب دول عربية في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع بصفتها أساس قيام التجارة الالكترونية، لقد تم اختيار دولة تونس كنموذج من دول المغرب العربي، كما تم اختيار دولة سلطنة عمان كنموذج عن دول الخليج، ودولة السعودية كنموذج عن دول الشرق الأوسط.

المبحث الأول: تجربة تونس في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع

المبحث الثاني: تجربة سلطنة عمان في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع

المبحث الثالث: تجربة السعودية في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع

المبحث الأول: تجربة تونس في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع

تعتبر تونس من بين دول العربية التي تتجه نحو الرقمنة وتسعى جاهدة لتحقيق التحول الرقمي في مختلف القطاعات، وذلك باتخاذ عدة استراتيجيات تعزز وتسهل هذه العملية، من اجل توفير بيئة رقمية تلبي تطلعات المواطنين بالدرجة الأولى والسياح بالدرجة الثانية، باعتبار تونس من أكثر البلدان العربية التي تستقطب السياح من مختلف دول العالم، الامر الذي يتطلب توفير أنظمة دفع متطورة لتسهل مختلف المعاملات التجارية والمالية.

المطلب الأول: بوادر التحول الرقمي في تونس

تكتسي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية كبيرة في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية وتلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق اتخذ البنك التونسي استراتيجية متطورة من اجل بناء شبكة مصرفية عصرية ومتكاملة تواكب الثورة الرقمية وتساهم في الادماج الاجتماعي والمالي.

الفرع الأول: الخطة الاستراتيجية الوطنية لتونس الرقمية 2020

قامت الحكومة التونسية بإعداد المخطط الاستراتيجي الوطني "تونس الرقمية 2020"، بهدف وضع دولة تونس كمرجعية دولية للتنمية الرقمية وكرافعة مهمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتزويد تونس ببنية تحتية تكنولوجية تتماشي مع الاقتصاد الحديث، تم تطوير هذه الاستراتيجية لتشمل القطاعين العام

والخاص بالإضافة الى المجتمع المدني، ولضمان نجاحها اثناء التنفيذ تم تقسيمها الى خطة عمل تشغيلية وتم وضع آلية حوكمة[1]، ومرت هذه الاستراتيجية بعدة محطات رئيسية وهي:

– في سنة 2013 تم تنظيم ندوة عمل حول التوجهات الاستراتيجية "تونس الرقمية 2018" بحضور الجهات الفاعلة الرئيسية الناشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

– في سنة 2014 تم تطوير مشروع " تونس الرقمية 2018" الذي يجمع ويوحد نتائج عمل مجموعات العمل من التوجيهات الاستراتيجية الستة (6).

–بين سنة 2015 و2016 تم تمديد الخطة الخمسية الوطنية حتى سنة 2020 لتصبح "الخطة الخمسية الوطنية التونسية الرقمية 2020"، حيث ضمت استراتيجية "تونس الرقمية 2020" أربعة محاور تتوافق مع ست توجهات استراتيجية مدعمة من طرف هياكل توجيهية وهياكل دعم كالتالي:

- ثلاثة هياكل توجيهية تتمثل في: الحوكمة، الاتصالات وإدارة التغيير، التمويل والميزانية.
- ثلاثة هياكل دعم تتمثل في: التنظيمية والقانونية، تنمية المهارات، الثقة والرقمية.

تهدف هذه الاستراتيجية الى تحقيق جملة من الأهداف وفق محاور محددة والمتمثلة في:

- محور البنية التحتية هدفه ضمان الادماج الاجتماعي وتقليص الفجوة الرقمية عن طريق تحسين فرص الوصول الى المعلومات والمعرفة، تحقيق الطابع الديمقراطي على معدات الوصول وكذا تعميم الوصول الى نطاق واسع.
- محور الحكومة الالكترونية يهدف الى التطور نحو إدارة الكترونية تخدم المواطنين من خلال تحقيق العدالة، الشفافية، المرونة والفعالية، وبداية التحول الى الإدارة الخالية من الورق، ودعم ريادة الاعمال وتحفيز الابتكار.

[1] وزارة تكنولوجيا الاتصال، الجمهورية التونسية. تم الاطلاع في 2025/05/01 على الساعة 13:00.
https://www.mtc.gov.tn/index.php?id=1&no_cache=1&L=1

- محور الاعمال الالكترونية يهدف لتعزيز الثقافة الرقمية من خلال تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المناهج التعليمية بداية من رقمنة المحتوى، تحسين القدرة التنافسية للشركات في جميع القطاعات وحثها على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل الخوض في الاقتصاد الرقمي.
- محور تونس الذكية يهدف الى المساهمة في الحد من البطالة عن طريق خلق فرص العمل في القطاعات الرقمية وباقي القطاعات.
- ضمان انتقال تونس الى التكنولوجيا الرقمية عن طريق إنشاء إطار تنظيمي مناسب وتوفير بيئة حوكمة وأمان.

تتطلع تونس من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية للوصول الى تحقيق مخططاتها خلال خمس سنوات وذلك عن طريق تحقيق ما يلي:

- قيمة مضافة إضافية مقدرة بحوالي 13.5 مليار دينار تونسي سنويا في السنة الخامسة مقارنة بقيمة 4.15 مليار دينار.
- تحقيق حوالي 6 مليار دينار من الصادرات مقابل صادرات اقل بقليل من مليار دينار حاليا.
- ارتفاع عدد الوظائف التي يتم انشاؤها سنويا في القطاع الرقمي الى 25 ألف منصب بدل 7.5 منصب المقدر حاليا.
- زيادة انتشار النطاق العريض عبر الهاتف المحمول من 8.9% الى 50%.
- تحقيق موقع رقمي وفق مؤشر NRI (هو مقياس عالمي يقيم مدى جاهزية الدول واستعدادها للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق التحول الرقمي وتعزيز التنافسية والنمو الاقتصادي بالاعتماد على أربعة محاور: التكنولوجيا، المجتمع، الحوكمة والتأثير) المرتبة 40

عالميا بدل المرتبة 87، تحقيق المرتبة الأولى افريقيا بدل المرتبة الرابعة وتحقيق المرتبة 4 بالنسبة للدول العربية بدل المرتبة 8.

وفي إطار تحقيق هذه الأهداف يتطلب من تونس استثمار اجمالي ما يقارب 5.5 مليار دينار على مدى خمس سنوات، 1/3 منه يستثمر في القطاع العام و2/3 منه يستثمر في القطاع الخاص.

الفرع الثاني: البنية التحتية للدفع الالكتروني في تونس

تتولى وزارة تكنولوجيا الاتصال في تونس وضع استراتيجية وطنية تهدف الى تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعمل على تطوير البنية التحتية المعلوماتية والاتصالية لتشجيع اعتماد التكنولوجيا الرقمية.

أولا/شبكة الاتصالات:

تسعى الشركة الوطنية للاتصالات "اتصالات تونس" على تكثيف المراكز الهاتفية والشبكات العمومية للاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تضم هذه الشركة شبكة اتصالات عبر الهاتف القار(الثابت) وعبر الهاتف الجوال(المحمول)، ويمثل الجدول التالي تطور عدد الاشتراكات بشبكات الهاتف القار والهاتف الجوال كما يلي:

الجدول رقم 3-1: عدد اشتراكات شبكات الهاتف الثابت والهاتف المحمول (2018-2024)

الوحدة: بالألف

عدد الاشتراكات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الهاتف الثابت والمحمول	16073.6	16225.2	16386.1	17303.1	17771.9	18222.4	16388.4
الهاتف المحمول	14771.6	14771	14852.8	15644.7	15982.4	16359.3	14438.7

المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال، النفاذ والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الجمهورية التونسية.
https://www.mtc.gov.tn/index.php?id=325&L=1
تم الاطلاع في 2025/05/03 على الساعة 17:30

من خلال الجدول نلاحظ عدد اشتراكات الهاتف الثابت والمحول في تزايد مستمر من سنة الى أخرى، حيث بلغت 16073.6 مشترك في سنة 2018 وارتفعت الى 16225.5 مشترك سنة 2019 بزيادة تقدر بـ 151.9 ألف مشترك، كما سجل حوالي 17303.7 مشترك سنة 2021 أي بزيادة 1078.2 ألف مشترك خلال سنتين وهذا تزامنا مع جائحة كورونا، الى ان تصل الى 18222.4 مشترك سنة 2023 أي بزيادة 918.7 ألف مشترك، الا انه عدد المشتركين عرف تراجع ملحوظ سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 حيث سجل حوالي 16388.4 مشترك أي انخفاض بحوالي 1834 مشترك.

كذلك نلاحظ تزايد مستمر في عدد المشتركين في الهاتف المحمول حيث بلغ حوالي 147716.6 مشترك في سنة 2018، وارتفع الى 14852.5 مشترك سنة 2020 أي بزيادة 81.2 ألف مشترك، وبلغ عدد المشتركين سنة 2023 حوالي 16359.3 مشترك أي بزيادة 1506.5 مشترك مقارنة بسنة 2020، ولوحظ تراجع في سنة 2024 بقيمة 1920.6 مشترك في حدود سنة واحدة حيث سجل 14438.7 مشترك.

ثانيا/شبكة الانترنت:

من اهم مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال عدد الاشتراكات بالأنترنت، تعتبر تونس اول دولة افريقيا ترتبط بالأنترنت، ويمثل الجدول التالي عدد الاشتراكات بالأنترنت بالهاتف القار(الثابت) والهاتف الجوال(المحمول):

الجدول رقم 3-2: عدد الاشتراكات بالأنترنت بالهاتف الثابت والهاتف المحول (2018-2024)

عدد الاشتراكات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
بالهاتف الثابت	1033990	1212989	1354155	1496611	1687918	1725298	1837522
بالهاتف المحمول	8095490	8501621	8492944	9393001	10073133	11068339	10027450

المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال، النفاذ والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الجمهورية التونسية.

https://www.mtc.gov.tn/index.php?id=330&L=1

تم الاطلاع في 2025/05/03 على الساعة 17:40

من خلال الجدول نلاحظ التزايد المستمر لعدد الاشتراكات بالأنترنت في تونس سواء بالهاتف الثابت او بالهاتف المحمول، حيث بلغت عدد الاشتراكات بالأنترنت سنة 2018 بالهاتف الثابت 1033990 مشترك و8095490 مشترك بالهاتف المحمول، وسجل في سنة 2020 حوالي 1354155 مشترك بالهاتف الثابت أي بزيادة 320165 مشترك، في المقابل 8492944 مشترك بالهاتف المحمول أي بزيادة 397454مشترك مقارنة بسنة 2018، وصل عدد المشتركين بالأنترنت سنة 2023 حوالي 1725298 مشترك بالهاتف الثابت و 11068339 مشترك بالهاتف المحمول، وسجل في سنة 2024 حوالي 1837522 مشترك بالأنترنت بالهاتف الثابت أي بزيادة 112224 مشترك، الا انه عرف عدد المشتركين بالهاتف المحمول تراجع بحوالي1040889 مشترك حيث سجل 10027450مشترك مقارنة بسنة 2024.

المطلب الثاني: وسائل ومحطات الدفع الالكتروني في تونس

يوفر البنك التونسي مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية والمالية، وذلك لتسهيل المعاملات للمواطنين والتشجيع على تطوير وسائل الدفع، في هذا المطلب سنتطرق لطرق ووسائل الدفع المعتمدة في تونس بالإضافة الى عرض مختلف محطات الدفع بها.

الفرع الأول: طرق ووسائل الدفع في تونس

تتنوع طرق ووسائل الدفع في تونس وتتمثل في:

أولا/الصك:

يعد الصك وسيلة دفع رائجة في تونس تسهل عملية التسديد، لكي يكون الصك قابل للاستعمال يجب ان يتضمن اسم المستفيد، تحديد المبلغ بالحروف والأرقام وتحديد مكان وتاريخ اصدار الصك وتوقيع صاحبه[1].

ثانيا/الحوالة البنكية:

تعتبر الحوالة البنكية وسيلة لنقل الأموال من حساب لآخر، وتأخذ الاشكال التالية[2]:

- مؤقتة عند دفع معلوم (مبلغ) لفاتورة او ارسال مال الى قريب.
- دائمة عند دفع معلوم مثل التأجير.
- ارسال المال الى حساب الادخار.
- ارسال الحوالة الى الحسابات المسجلة بكل البنوك.
- الاعتماد على الحوالة لكشف الهوية البنكية للحساب إذا كان بتونس.
- الاعتماد على الحوالة لكشف الحساب البنكي الدولي مصحوبا برمز السويفت إذا كان بالخارج.

ثالثا/الاقتطاع:

يمثل الاقتطاع وسيلة لتحويل الأموال من حساب لآخر، بالإضافة الى دفع معلوم الفواتير آليا وعدم الوقوع في الخطأ او النسيان، لتفعيل هذه الخاصية تملأ استمارة إذن الخصم عند المؤسسة المستفيدة التي

[1] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، الصك. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 13:00.
https://www.bt.com.tn/cheque-ar-particuliers

[2] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، الحوالة البنكية. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 13:15
https://www.bt.com.tn/virements-ar-particuliers

بدورها ترسل اشعارات بالاقتطاع، يتم اقتطاع المبلغ المحدد عند تاريخ الاستحقاق، كما يمكن الغاؤه بعد الاشعار عن طريق البريد[1].

رابعا/البطاقات البنكية:

تتميز البطاقات البنكية في تونس انها بطاقات اسمية صالحة لمدة 3 سنوات، عند استعمالها يشترط ادخال الرقم السري، تسمح لحاملها القيام بالعمليات التالية:

- سحب الأموال من مختلف أجهزة الصراف الالي المنتشرة عبر القطر التونسي.
- تنفيذ عمليات الشراء بالدينار التونسي او بالعملات الأجنبية في حالة البطاقات الدولية.
- تسديد الفواتير عبر الانترنت.
- التتبع الدائم للحساب عن بعد بواسطة خدمة البنك التونسي على الانترنت.

هناك أنواع عديدة من البطاقات البنكية المتداولة في تونس نذكر أهمها:

أ- **بطاقة الفيزاVISA:** تقدم بطاقة فيزا مقابل امتلاك حساب جاري في البنك التونسي، تمنح خدمات فعالة لصاحبها تتمثل في[2]:

- سحب الاموال من جميع الصرافات الآلية للبنك التونسي ومن مختلف الفروع.
- دفع فواتير المشتريات عند التجار التونسيين المشتركين في نظام الدفع الالكتروني.
- إمكانية الشراء على المواقع الالكترونية التونسية، دفع الفواتير والاشتراكات.
- إمكانية الاستفادة من تأمين على السفر من طرف EUROP ASSISTANCE ومؤسسة أستريه للتأمين بتقديم الخدمات التالية:

[1] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، الاقتطاع. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 16:00. https://www.bt.com.tn/prelevement-ar-particuliers

[2] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، بطاقة فيزا كلاسيك الوطنية. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 17:00. https://www.bt.com.tn/carte-visa-classique-nationale-ar-particuliers

- النقل والتأمين الطبي، وارسال الادوية.
- دفع معلوم زيارة أحد الاقرباء عند دخول المستفيد الى المستشفى.
- ارجاع الجسد الى الوطن في حالة الوفاة.
- دفع معلوم الرجوع المبكر، والمساعدة القانونية والإدارية.
- البحث وتسليم الحقائب، وتقديم نصائح بخصوص السفر.
- نقل الرسائل العاجلة.

ب-بطاقة حرية: تعد بطاقة حرية وسيلة دفع وسحب في آن واحد، كما تمنح لصاحبها إمكانية اقتراض مبلغ من المال على المكشوف يصل الى ضعف الدخل الشهري، بالإضافة الى الحصول على الخدمات التالية[1]:

- سحب الأموال من جميع الصرافات الالية الوطنية من جميع الفروع في حدود رصيد الحساب، كما يؤخذ بعين الاعتبار المبلغ على المكشوف.
- دفع فواتير الشراء من عند التجار التونسيين المشتركين في نظام الدفع الالكتروني.
- إمكانية الشراء على المواقع الالكترونية التونسية.
- تقديم المساعدة والتأمين عند السفر كدفع المعالم العاجلة لرعاية الاسنان ودفع النفقات الطبية عند الحوادث.

ت-بطاقة ڤولد وطنية: تسمح بطاقة ڤولد وطنية القيام بالعمليات التالية في تونس[2]:

- دفع فواتير المشتريات عند أكثر من 10000 تاجر مع شبكة Master Card وVisa.

[1] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، بطاقة حرية. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 17:30.
https://www.bt.com.tn/carte-liberte-ar-particuliers

[2] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، بطاقة ڤولد الوطنية. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 18:00.
https://www.bt.com.tn/carte-gold-national-ar-particuliers

- سحب الأموال على مدار الأسبوع و24/24 ساعة مع حد اقصى يكافئ الحاجيات.
- إمكانية التسوق على المواقع الالكترونية التونسية بالإضافة الى دفع الفواتير والاشتراكات.
- تقديم مختلف الخدمات المتعلقة بالمساعدة والتأمين.

ث-بطاقة ڤولد الدولية: عند امتلاك حساب بنكي بالدينار التونسي القابل للتحويل او بأحد العملات الأجنبية و/او منحة سفر للدراسة، او السفر باستمرار، في هذه الحالة يمنح البنك التونسي بطاقة GOLD الدولية التي تقدم الامتيازات التالية[1]:

- سحب الأموال دوليا 24/24 ساعة و7/7 أيام.
- سحب الأموال وصرفه بحسب الحد الأقصى المحدد من طرف البنك التونسي.
- تنظيم السفر بحجز الفنادق على الانترنت وبطاقة القطار وكراء السيارات.
- تقديم المساعدة وخدمات التأمين عند السفر.
- دفع قرض بقيمة 1500 يورو عند سرقة البطاقة البنكية.
- التأمين ضد التصفح.
- الاستفادة من أسعار خاصة لدى التجار، الفنادق الفاخرة، المطاعم ومكاتب تأجير السيارات.
- تقديم خدمة GCAS لبطاقات فيزا ويتم تعويض البطاقة في حالة ضياعها او سرقتها ببطاقة مؤقتة.

ج-بطاقة حرية للسفر: يمكن شحن بطاقة حرية للسفر بالمبلغ المختار باعتبار رصيد منحة التخصيص المتبقي للسنة الحالية، يمكن تجديد البطاقة آليا كل 3 سنوات مع دفع معلوم سنوي، تتميز بنظام الكتروني للشفرة المطابقة لمعيار السلامة EMV[1]، ويمكن من اجراء العمليات التالية:

[1] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، بطاقة ڤولد الدولية. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 22:00.
https://www.bt.com.tn/carte-gold-international-ar-particuliers

- سحب المال من جميع أجهزة الصراف الآلي في الفروع البنكية عن طريق خدمة Cash advance.
- دفع فواتير للتجار، وحجز الفنادق وكراء السيارات، بالإضافة الى استعادة الاعفاء الضريبي.
- تحويل مبلغ البطاقة من الدينار التونسي الى العملة الأجنبية وفق معدل الصرف المعتمد يوم الشحن.
- التسجيل في خدمة BTNET لمعرفة الرصيد وكافة النفقات التي تم اجراؤها عبر الرسائل القصيرة.
- إمكانية سحب المبلغ المتبقي في البطاقة عند العودة من السفر.

ح-**البطاقة التكنولوجية الدولية:** في إطار البرنامج الوطني لتطوير الاقتصاد الرقمي يطلق البنك التونسي البطاقة التكنولوجية الدولية الصالحة الاستعمال عبر الانترنت فقط، تمنح للمواطنين المقيمين في تونس من اجل دفع المعالم الخاصة بـ[2]:

- مواقع الكترونية او التطبيقات.
- الاشهار او الاشتراك بمواقع الكترونية اجنبية من بينها مواقع المهن الحرة والمواقع التعليمية.
- جمع المعلومات وشراء خدمات التكوين على الانترنت او أدوات تطوير التطبيقات او ترخيص البرمجيات.
- تسمح هذه البطاقة لحاملي شهادة البكالوريا او ما يعادلها والشركات الناشطة في ميدان الاتصالات، الاعلام، التعليم، التعليم العالي، الدراسات او البحوث حق تحويل مبلغ مالي عن طريق منحة سنوية تصل الى 1000دينار تونسي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، و10000دينار

[1] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، بطاقة حرية سفر. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 23:00. https://www.bt.com.tn/carte-liberte-voyage-ar-particuliers

[2] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، البطاقة التكنولوجية الدولية. تم الاطلاع في 2025/05/08 على الساعة 23:00. https://www.bt.com.tn/carte-technologique-international-ar-particuliers

تونسي بالنسبة للشركات، على ان تستعمل هذه المنحة طيلة 12 شهر كما يمكن تحويلها دفعة واحدة او على عدة دفعات.

- شحن البطاقة التكنولوجية في أقرب فرع او عن طريق خدمة BTNET.

خ-بطاقة فيزا بلاتينيوم الوطنية: تمكن هذه البطاقة من دفع ثمن المشتريات من التجار المنخرطين في شبكات فيزا او ماستر كارد، مع إمكانية الدفع 24/24سا و7/7 أيام، بالإضافة الاستفادة من الخدمات التالية[1]:

- إمكانية الدفع عبر الانترنت.
- طباعة كشف الحساب الجاري وطلب دفتر الشيكات.
- تقديم مختلف الخدمات عند السفر.
- التأمين ضد الاحتيال والتزوير المالي، والحماية ضد السرقة والضياع والاضرار في حدود 365 يوم من تاريخ الشراء، وتصل التعويضات الى 5000 دولار امريكي.
- الانخراط كعضو في منظومة" MY US" لمدة سنتين، من اجل تسليم المشتريات التي تمت عبر الانترنت، ليتم ارسالها في مرحلة ثانية عن طريق طرد بريدي الى تونس، والاستفادة من خصم بين 20% و25% من قيمة الشحن الى تونس.
- الاستفادة من تطبيق الهاتف النقال Visa Explorer المتوفرة مجانا بالنسبة لـ IOS والاندرويد.

د-بطاقة الشباب: يمكن تقديم بطاقة الشباب للأولاد الذين يفوق سنهم 13 سنة ولا تتطلب هذه البطاقة حساب آخر فهي مسجلة في حساب الوليّ، لتجنب اخطار حمل النقود كالسرقة والضياع، تقدم هذه البطاقة الخدمات التالية[1]:

[1] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، بطاقة فيزا بلاتينيوم الدولية. تم الاطلاع في 2025/05/10 على الساعة 17:00. https://www.bt.com.tn/carte-visa-platinum-nationale-ar-particuliers

- سحب المال من الصرفات الالية وفق الحد الأسبوعي الأقصى الذي تم تحديده، بالإضافة الى دفع الفواتير، مع تلقي اشعارات عند بلوغ الحد الأقصى.
- بطاقة آمنة تستعمل بترخيص مسبق في حالة سرقتها او ضياعها يمكن استرجاع المبلغ المسجل بها.
- إمكانية تفحص نفقات الأبناء مع تحديد مكانها ومبلغها وتاريخها.

ذ-منيڤرام Money Gram: يمكن الاستفادة من خدمة منيڤرام وقبول الأموال من الخارج في بضع دقائق وضمان عملية التحويل بكل سهولة وأمان، وذلك بالتقرب من أحد البنوك التونسية وإظهار بطاقة التعريف الوطنية[2]

الفرع الثاني: محطات الدفع الالكتروني في تونس

يتيح البنك التونسي سلسلة واسعة من محطات الدفع الالكتروني الأكثر تطورا في العالم وفق معيار EMV، من بينها ما يلي[3]:

-محطات دفع الكتروني القارّة (الثابتة) وهي الابسط وموجهة للأنشطة التجارية ذات التحصيل المركزي.

-محطات دفع الكتروني متنقلة المعتمدة على GPRS تسمح من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فهي سهلة الاستعمال وتقلص مصاريف الاتصالات السلكية واللاسلكية وتربح الوقت.

[1] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، بطاقة الشباب. تم الاطلاع في 2025/05/10 على الساعة 17:30.
https://www.bt.com.tn/carte-jeunesse-ar-particulierscins

[2] البنك المركزي التونسي، مصرفية الافراد، منيڤرام. تم الاطلاع في 2025/05/10 على الساعة 18:00.
https://www.bt.com.tn/money-gram-ar-particuliers

[3] البنك المركزي التونسي، مصرفية الاعمال، محطات الدفع الالكتروني. تم الاطلاع في2025/05/12 على الساعة20:00.
https://www.bt.com.tn/les-terminaux-de-paiement-electronique-ar-professionnels

-يطور البنك التونسي التجارة الالكترونية[1] بوضع نظام مطابق للسلامة بالنسبة للتجار بالإضافة الى قبول بطاقات VISA و Master cardالتونسية والأجنبية، من خلال ربط مشفر بتقنية SSLطبقا لمعيار PCI-DSS، ومراقبة بتقنية 3D-SECURE للتحقق من هوية المشترين عند الدفع بالبطاقة البنكية.

-نظام مرن يتماشى مع الأنشطة التجارية يعتمد على عدة عُملات ولغات، ويتم تحصيل التسليمات يوما بعد تسلم الأموال من قبل VISAاوMASTER CARD.

-تتبع عمليات الدفع الالكتروني بطريقة مباشرة عن طريق جدول تحكم متكامل، بالإضافة الاستفادة من خدمة BTNET Business لتتبع التسليمات لتبسيط التسويات المصرفية.

-للاستفادة من خدمة التجارة الالكترونية يجب تقديم طلب للبنك التونسي الأقرب مع تحديد طبيعة النشاط التجاري وجنسية التجار ومعدل المعاملات التجارية، والارباح المتوقعة في السنة الاولى للانخراط في خدمة الدفع الالكتروني.

-البنك التونسي موبايل[2]:تتميز خدمة البنك التونسي على الجوال بتوفرها 24/24سا طيلة أيام الأسبوع، تمكن من تتبع الحسابات من أي مكان، مع تقديم خدمات وفق فضاءين عام وخاص، وذلك باستعمال الهواتف الذكية التي تعتمد على نظام IOS أوAndroid .

-البنك التونسي على الخط[1]: يمكن الاتصال بالبنك بدون التنقل الى أحد الفروع حيث يكفي الاتصال بالرقم 88 40 1000 من هاتف ثابت او نقال في أي وقت كان لفحص رصيد الحسابات، متابعة المعاملات الأخيرة، تغيير الرقم السري وغيرها من الخدمات الأخرى.

---

[1] البنك المركزي التونسي، مصرفية الاعمال، التجارة الالكترونية. تم الاطلاع في 2025/05/12 على الساعة 22:00. https://www.bt.com.tn/le-e-commerce-ar-professionnels

[2] البنك المركزي التونسي، المعاملات عن بعد، البنك التونسي موبايل. تم الاطلاع في 2025/05/13 على الساعة 21:00. https://www.bt.com.tn/bt-mobile-ar-banque-a-distance

-البنك التونسي نت[2] : يقدم حلولا سهلة وفعالة للتصرف في الحساب الجاري بالاعتماد على وسيلة بسيطة وآمنة لفحص العمليات المباشرة من داخل تونس ومن خارجها، عن طريق عدة مواقع كموقع حساب الإيداع، موقع حساب جاري وموقع حساب الادخار، كذلك إمكانية تتبع القروض، بالإضافة الى خدمات محفظة الأوراق المالية كتتبع تطور سعر الأسهم.

-خدمات الرسائل القصيرة[3]: يقدم البنك التونسي هذه الخدمة باستمرار حيث بفضلها يمكن معالجة العمليات على المباشر، تلقي التنبيهات المتعلقة بسير الحسابات، ارسال الشكاوى، تغيير كلمة السر وغيرها من الخدمات.

-الحوّالات البنكية: يوجد نوعان، اولاً الحوّالات المستقبلة وذلك بإرسال رسالة قصيرة الى الرقم 85505 تحتوي على عبارة VIRR متبوعة باسم المستخدم والرقم السري، فيتم الحصول على الحوّالات الثلاثة الأخيرة، ثانيا الحوالات المبعوثة وذلك بإرسال رسالة قصيرة 85505 تحتوي على عبارة VIRE متبوعة باسم المستخدم والرقم السري فيتم الحصول على الحوالات الثلاثة الأخيرة.

-العمليات المالية باستعمال الصكوك: وذلك بإرسال رسالة قصيرة يتم استقبال المعاملات الثلاثة الأخيرة التي تمت بالصكوك.

-بنك تونس BT MOBILE[1]: هو نسخة جديدة من تطبيقات المحمول تجمع بين الحداثة وسهولة الاستخدام، يضمن دخول آمن باستخدام ميزة التعرف على الوجه او بصمة الوجه، يحتوي على لوحة

---

[1] البنك المركزي التونسي، المعاملات عن بعد، البنك التونسي على الخط. تم الاطلاع في 2025/05/13 على الساعة 22:00. https://www.bt.com.tn/bt-en-ligne-ar-banque-a-distance

[2] البنك المركزي التونسي، المعاملات عن بعد، موقع BTNET. تم الاطلاع في 2025/05/13 على الساعة 00:00. https://www.bt.com.tn/btnet-particuliers-ar-banque-a-distance

[3] البنك المركزي التونسي، المعاملات عن بعد، خدمات الرسائل القصيرة. تم الاطلاع في 2025/05/15 على الساعة 16:00. https://www.bt.com.tn/btsms-ar-banque-a-distance

تحكم خاصة لعرض شامل للحسابات والاستثمارات والقروض، كذلك تنفيذ الاكتتاب او الاسترداد، متابعة ملفات التمدرس، بالإضافة الى الحفاظ على الخدمات التقليدية كاستعراض الرصيد، حركة الحسابات وتنفيذ التحويلات البنكية، إدارة محفظة الأوراق البنكية، الاطلاع على البطاقات البنكية والشيكات، يهدف هذا التطبيق الى تحسين إدارة العمليات البنكية، ولأسباب امنية يقتصر استخدامه على جهاز واحد فقط نظرا لتطبيق إدارة صارمة لميزة الاتصال البيومتري PIN، يتوفر هذا التطبيق على Google Playو App Store.

المطلب الثالث: تطور الدفع الالكتروني في تونس

تسعى الجمهورية التونسية كباقي الدول السائرة في طريق النمو الى مواكبة التكنولوجيا والمحاولة من الاستفادة من مزاياها، خاصة في مجال الدفع نظرا لأهميته ودوره في تشجيع التجارة الالكترونية والتحول الى اقتصاد رقمي.

الفرع الاول: تطور عدد البطاقات الالكترونية في تونس

تصدر البنوك التونسية باقة متنوعة من البطاقات الالكترونية لكل منها مزايا خاصة بها، وفي الجدول التالي سنعرض تطور عدد البطاقات الالكترونية في الفترة الممتدة من سنة 2018 الى غاية سنة 2024:

[1] البنك المركزي التونسي، المعاملات عن بعد، بنك تونس موبايل. تم الاطلاع في 2025/05/15 على الساعة 17:00. https://www.bt.com.tn/News/26074

الجدول رقم 3-3: عدد البطاقات الالكترونية في تونس (2018-2024)

(الوحدة: مليون)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025 (الثلاثي الأول)
عدد البطاقات	4.640	3.186	5.768	6.090	6.582	7.053	5.490	**5.70**
معدل النمو%	+27%	+31%	+81%	+6%	+8%	+7%	-22%	**+5.2%**

المصدر: احصائيات تجمع النقد الالي التونسي

https://monetiquetunisie.com/statistiques

تم الاطلاع في 2025/05/17 على الساعة 20:00

نلاحظ من خلال الجدول السابق الإصدار المتزايد للبطاقات الالكترونية خاصة سنوات جائحة كورونا انطلاقا من سنة 2020 مما ساهم في التوجه نحو الدفع الالكتروني، هذا ما يظهر تزايد طلب المواطن التونسي على البطاقات الالكترونية، الا انه نلاحظ تراجع ملحوظ في عدد البطاقات الالكترونية سنة 2024حيث بلغت حوالي 5.49 مليون بطاقة، الا انه تم تسجيل ارتفاع بنسبة 5.2% خلال الثلاثي الأول من سنة 2025 وذلك حسب تقرير البنك المركزي التونسي، و يرجع هذا التراجع والتباطؤ في اصدار البطاقات الالكترونية الى توجه المواطنين التونسيين نحو طرق ووسائل الدفع الجديدة خاصة الدفع عبر الهاتف المحمول.

كما قدرت عدد المعاملات بـ 163 مليون سنة 2024 بنمو يقدر بـ 9.2% حيث بلغ قيمة المعاملات 27.891 مليار دينار تونسي، رغم تراجع عدد البطاقات سجل هذا النمو مما يؤكد التوجه لوسائل الدفع الحديثة.

الفرع الثاني: تطور أجهزة الصراف الالي ونهائيات الدفع في تونس

يبين الجدول التالي تطور عدد أجهزة الصراف الالي ونهائيات الدفع الالكتروني في تونس في الفترة الممتدة من سنة 2018 الى غاية سنة 2024 كما يلي:

الجدول رقم 3-4: تطور أجهزة الصراف الالي ونهائيات الدفع الالكتروني في تونس (2018-2024)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد أجهزة الصراف الالي GAB	2694	2854	2946	3005	3039	3207	3305
معدل النمو %	+3%	+6%	+3%	+2%	+1%	+6%	+3%
نهائيات الدفع الالكتروني TPE	21622	19620	26734	29856	32891	35300	39197
معدل النمو %	+14%	+9%	+36%	+12%	+10%	+7%	+11%

المصدر: احصائيات تجمع النقد الالي التونسي

https://monetiquetunisie.com/statistiques

تم الاطلاع في 2025/05/17 على الساعة 15:00

نلاحظ من خلال الجدول السابق تزايد عدد GAB في تونس بشكل مستمر حيث بلغ 2694 جهاز في سنة 2018 وارتفع الى 3005 جهاز في سنة 2021، بينما بلغ عددها سنة 2024 3305جهاز أي شهد معدل نمو بـ 3% ما يفسر توسع طفيف في النشاط النقدي، بالمقابل شهدت تونس كذلك ارتفاع عدد TPE حيث سجلت 21622 جهاز في سنة 2018 وارتفع الى 29856 جهاز سنة 2021 و39197 جهاز سنة 2024، كما نلاحظ عدد ومعدل نمو نهائيات الدفع الالكتروني اكبر بكثير من عدد ومعدل نمو أجهزة الصراف الالي، وهذا راجع الى تفضيل المواطنين على استعمال الدفع عبر

نهائيات الالكتروني على أجهزة الصراف الالي، هذا ما يدل على التوجه الى التعامل الالكتروني بدلا من التعامل النقدي.

الفرع الثالث: واقع المدفوعات الالكترونية في تونس (2023-الثلاثي الاول2025)

تسعى تونس الى عصرنة المنظومة المصرفية وذلك باتخاذ عدة تدابير وقوانيين من اجل تعميم الدفع الالكتروني، فيما يلي سنعرض اهم احصائيات الدفع الالكتروني في سنة 2023 و2024 والثلاثي الأول من سنة 2025 وذلك حسب تقارير البنك المركزي التونسي (انظر الملحق رقم 07 تطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تونس):

بلغت المواقع التجارية النشطة عبر الانترنت 1214 موقع في سنة 2023 وعرفت نمو بنسبة 2.3% في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023 مما يعكس توسع التجارة الالكترونية، وفيما يخص الدفع الالكتروني قدرت بـ 888 مليون دينار تونسي سنة 2023 أي ارتفعت بنسبة 43.4% مقارنة بسنة 2022، كما قدرت عدد المعاملات سنة 2024 بـ 20.2 مليون معاملة أي برجة نمو تقدر بـ 13.4 % مقارنة بسنة 2023، حيث قدرت قيمة هاته المعاملات بـ 11.843 مليار دينار تونسي.

اما فيما يخص الدفع عبر الهاتف الحمول عرفت عدد المحافظ الالكترونية في سنة2023 حوالي 239 ألف محفظة وحوالي 370 ألف محفظة سنة 2024 بقيمة معاملات تقدر بـ 5.1 مليون عملية مما يدل على الاقبال الكبير على هذه التقنية مقارنة بسنة 2023، وبلغت عدد المحافظ في الثلاثي الأول من سنة 2025 حوالي 371 ألف محفظة.

وفيما يخص التحويلات المصرفية سجلت قيمتها 55.936 مليار دينار تونسي أي بمعدل نمو 10% في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023.

قدر التعامل بالشيكات في سنة 2024 بـ 335.975 مليار دينار تونسي أي ارتفع بمعدل 8.3% مقارنة بسنة 2023 ، رغم نمو التحويلات الالكترونية لايزال التعامل بالشيكات يعرف اقبال كبير من

طرف الجمهور في هذه الفترة، الا ان انه حسب تقرير البنك المركزي التونسي للثلاثي الأول من سنة 2025 سجل تراجع بنسبة قياسية بلغت 62% مقارنة بمعطيات نفس الفترة من سنة 2024، ويرجع هذا التراجع الى دخول القانون الجديد المتعلق بتنظيم وإصدار واستعمال الشيكات حيز التنفيذ، الذي تضمن عدة إجراءات تنظيمية وردعية تشدد العقوبات في حالة اصدار الشيكات بدون رصيد، اما التعامل بالكمبيالة قدر بـ 33.957 مليار دينار تونسي أي بمعدل نمو 3.7% سنة 2024 مقارنة بسنة 2023.

بصفة عامة الدفع الالكتروني في تونس عرف تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الاخيرة، خاصة فيما يخص الدفع عبر الهاتف المحمول، كان التعامل بالنقد والشيكات يلعب دورا مهما في المعاملات وهذا راجع لتفضيلات المواطنين، الا انه عرف عزوف كبير وذلك للهروب من مخاطر الدفع التقليدية والتوجه نحو الدفع الالكتروني، خاصة بعد صدور قانون 41 الصادر في اوت 2024 حول الشيكات الجديدة في تونس والذي دخل حيز التنفيذ في 29 جانفي 2025، وهذا ما يفسر انخفاض التعامل بالشيكات.

المبحث الثاني: تجربة سلطنة عمان في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع

قامت دولة سلطنة عمان برسم مسار للانتقال الى اقتصاد مبني على المعرفة لإعداد مجتمع عمان الرقمي، وذلك من خلال وضع "الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الالكترونية" وانبثقت منها مبادرة "عمان رقمية" التي تهدف الى تفعيل تقنية المعلومات والاتصال لتعزيز الخدمات الحكومية، كما يسعى البنك المركزي العماني الى تحفيز وتعميم المدفوعات الرقمية عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير، بهدف التحول من المدفوعات النقدية الى المدفوعات غير نقدية، من خلال وضع بنية تحتية متينة لأنظمة الدفع والتسوية لتوفير طرق ووسائل دفع آمنة وموثوقة.

المطلب الأول: برامج التحول الرقمي في سلطنة عمان

ان عملية الانتقال من الاعمال التقليدية الى الاعمال الرقمية يتطلب تحول رقمي واسع يمس مختلف القطاعات، وكذا الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة لتحسين الكفاءة واكتشاف فرص جديدة، وفي هذا الصدد قامت سلطنة عمان بعدة إجراءات وتدابير جسدت في استراتيجيات وطنية متتالية ومتكاملة لدعم هذا التحول.

الفرع الأول: استراتيجيات التحول الرقمي في سلطنة عمان

عرفت سلطنة عمان عدة استراتيجيات من اجل إنجاح عملية التحول الرقمي المسطرة من طرف الحكومة، وفيما يلي سنعرض اهم المحطات الاستراتيجية للتحول الرقمي[1]:

- سنة 1998 تم تشكيل اللجنة الوطنية لتقنية المعلومات بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته رقم (98/16).
- سنة 1999 تم تحويل الهيئة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الى الشركة العمانية للاتصالات "عمانتل".
- سنة 2000 تشكيل فريق العمل الفني لتقنية المعلومات.
- سنة 2001 انشاء وزارة النقل والاتصالات.
- سنة 2002 انشاء هيئة تنظيم الاتصالات واعتماد الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عمان الرقمي والحكومة الالكترونية.
- سنة 2006 انشاء هيئة تقنية المعلومات وانشاء الشبكة الحكومية الموحدة.

[1] البوابة الوطنية للخدمات الحكومية عماننا، استراتيجية التحول الرقمي. تم الاطلاع في 2025/07/10 على الساعة 13:00. https://oman.om/home-top-level/

- سنة 2008 إطلاق بوابة الدفع الالكتروني.
- سنة 2009 إطلاق البوابة الرسمية للخدمات الحكومية وانشاء المركز الوطني للبيانات، بالإضافة الى إطلاق بوابة التبرعات الخيرية.
- سنة 2010 انشاء المركز الوطني للسلامة المعلوماتية، وإطلاق النسخة الأولى من جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الالكترونية.
- سنة 2012 صياغة الخطة التنفيذية الأولى للتحول الالكتروني، وإقرار السياسة العامة لقطاع الاتصالات.
- سنة 2013 اعتماد الاستراتيجية الوطنية للنطاق العريض، وانشاء المركز الوطني للتصديق الالكتروني.
- سنة 2015 إطلاق السحابة الحكومية وإطلاق منصة التناقص الالكتروني.
- سنة 2016 انشاء مختبر الأدلة الرقمية.
- سنة 2017 انشاء المنصة المركزية للتكامل.
- سنة 2019 تأسيس المجموعة العمانية للاتصالات وتقنية المعلومات، وإقامة مختبر لتقنية المعلومات والاتصالات، بالإضافة الى انشاء وزارة التقنية والاتصالات.
- سنة 2020 انشاء وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

كما واصلت سلطنة عمان جهودها حيث شملت الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي الحكومي 2021- 2025 لسلطنة عمان عدة جوانب تتمثل في التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، صناعة الامن السيبراني، الفضاء، الصناعة الرقمية، التقنية المالية، البنى الأساسية الرقمية والتجارة الالكترونية، كما تم تحديد أربع مسارات عملية تساعد في تحقيق الرؤية والتوجهات الوطنية

للبرنامج، عن طريق تحديد الأهداف الاستراتيجية لكل مسار واقتراح الإجراءات المناسبة، لضمان التنفيذ الجيد والعمل حسب المرتكزات المسطرة للوصول الى الأهداف المنشودة، تتمثل هذه المسارات في[1]:

- مسار التميز في الخدمات الرقمية من اجل تجويد الخدمات الحكومية ورقمنتها.
- مسار الكفاءة في البنية الأساسية والحلول الرقمية من اجل رفع الكفاءة المؤسسية والبرامج والبنى الأساسية الرقمية في المؤسسات الحكومية، والتركيز بشكل أوسع على المبادرات والأنظمة المركزية.
- مسار تمكين القدرات الوطنية وإدارة التغيير من اجل تمكين الكوادر الوطنية العاملة في مجالات التحول الرقمي وتقنية المعلومات والاتصالات.
- مسار المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي في الخدمات الالكترونية من اجل مشاركة المجتمع وزيادة وعيه بالخدمات الالكترونية التي تقدمها الحكومة.

تسعى سلطنة عمان الى بناء اقتصاد رقمي مزدهر وتوفير بيئة آمنة ومتطورة، وذلك من خلال اعداد البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي لسلطنة عمان رؤية ،2040 لدعم الاعمال الحكومية الرقمية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواكبة متطلبات المستقبل والاستدامة لتحقيق رؤية عمان 2040، يرتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور اساسية تتمثل في[2]:

-المحور الأول: تسريع الحكومة الذكية.

[1] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، مشاريع ومبادرات الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي الحكومي، 2021-2025، سلطنة عمان. تم الاطلاع في 2025/07/10 على الساعة 16:00.
https://oman.om/en/home-top-level/whole-of-government/egovernment/digital-transformation-program

[2] عماننا، البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي. تم الاطلاع في 2025/07/10 على الساعة 18:00.
https://oman.om/en/national-program-for-the-digital-economy

-المحور الثاني: تعزيز المجتمع الرقمي.

-المحور الثالث: تمكين رقمنة الاعمال.

كما تتماشى اهداف التقنية المالية المسطرة مع رؤية عمان 2040 بشكل وثيق، حيث تركز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، خاصة التي تنشط في مجال الابتكار والتقنيات المتطورة لتمكينها من خلق حلول مبتكرة، التي بدورها تساهم في النمو الاقتصادي وتعمل على توفير فرص عمل بالإضافة الى جذب الاستثمارات ورأس المال للبلاد[1].

الفرع الثاني: البنية التحتية للدفع الالكتروني في سلطنة عمان

تسعى سلطنة عمان الى تنفيذ برامج التحول الرقمي، وفي هذا الصدد اتخذت عدة تدابير للنهوض بقطاع الاتصالات، والذي يعتبر من اهم عناصر البنية التحتية اللازمة لنجاح عملية التحول الرقمي.

أولا/شبكة الاتصالات والانترنت:

تسهر وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على مواكبة الثورة الرقمية، حيث اعدت عدة استراتيجيات نحو التميز في الأداء المؤسسي الذي يعبر أحد أولويات الرؤية الوطنية 2040، بهدف رفع الكفاءة، الثقة، الشفافية والعدالة في القطاع، وكذا تحقيق مستويات عالية من الأداء، حيث يمثل الجدول التالي تطور اشتراكات الهاتف الثابت والنقال في سلطنة عمان في الفترة الممتدة بين 2021 و2023:

الجدول رقم 3-5: تطور اشتراكات الهاتف في سلطنة عمان (2021-2023)

السنوات	2021	2022	2023
اشتراكات الهاتف الثابت %	%81.47	%80.19	%82.5

[1] البنك المركزي العماني، التقرير السنوي 2022، ص 82. تم الاطلاع في 2025/07/10 على الساعة 21:00. AnnualReport2022Ar.pdfسلطنة عمان.pdf

اشتراكات النطاق العريض الثابت%	%74.68	%76.46	%80
اشتراكات الهاتف المتنقل %	%149.08	%135.56	%135.22
اشتراكات النطاق العريض المتنقل %	%126.32	%113.099	%116.7

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، التقرير السنوي 2022، سلطنة عمان، ص50-51.

https://www.mtcit.gov.om/ITAPortal_AR/Data/Arabic/DocLibrary/2022912101653639/MTCITreport2021Ar.pdf

تم الاطلاع في 2025/07/12 على الساعة 22:00.

وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، مؤشرات رقمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، سلطنة عمان، النسخة الثالثة مايو 2024، ص 8-9.

حسب احصائيات المبينة في الجدول أعلاه في سنة 2021 بلغت عدد اشتراكات الهاتف الثابت 81.47% وبلغت اشتراكات النطاق العريض الثابت 74.68%، كما بلغت عدد اشتراكات الهاتف المتنقل 149.08% وبلغت عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل 126.32%،و في سنة 2023 بلغت عدد اشتراكات الهاتف الثابت نسبة 82.5% حيث شهدت ارتفاع مقارنة بسنة2021، كما عرفت اشتراكات النطاق العريض الثابت نمو إيجابي حيث بلغت نسبة 80%، وبلغت اشتراكات الهاتف المتنقل نسبة 135.22% حيث عرفت هذه الأخيرة تراجع مقارنة بسنة 2022 و2021، كما عرفت عدد اشتراكات النطاق العريض المتنقل تراجع حيث بلغت نسبة 116.7%، نلاحظ ارتفاع كبير في عدد الاشتراكات في الهاتف النقال من قبل الافراد في سلطنة عمان رغم تسجيل تراجع طفيف في سنة 2023، الا ان اشتراكات الهاتف الثابت عرفت تزايد بسيط.

تتكون اشتراكات النطاق العريض الثابت في سلطنة عمان من: الالياف البصرية (FTTH/B) بسرعة 50 ميجابايت الى 1 جيجابايت في الثانية، الجيل الخامس الثابت (5G Fixed) بسرعة 10 ميجابايت

الى 1 جيجابايت في الثانية، اشتراكات (LTE) بسرعة 10 ميجابايت في الثانية، اشتراكات (ADSL) بسرعة 4 الى ميجابايت في الثانية، واشتراكات الساتلية (Satellite) بسرعة 6 ميجابايت في الثانية.

تم إضافة 5 من مزودي مراكز البيانات والخدمات السحابية الخاصة في 2023، وتم توصيل 20 من كابلات انترنت مربوطة بسلطنة عمان في نهاية سنة 2023، كما بلغت نسبة التغطية السكانية لشبكات الجيل الخامسة نسبة 87% حتى منتصف سنة 2023[1].

ثانيا/تطور مؤشرات الاقتصاد الرقمي في سلطنة عمان:

أحرزت سلطنة عمان تقدم ملحوظ حسب التقرير السنوي 2023 حيث بلغ الأداء العام في البرنامج التنفيذي للتحول الرقمي 53% من اجمالي المستهدف 60% لسنة 2023، كما بلغ عدد المنصات والبوابات الالكترونية التي تم تطويرها سنة 2023 حوالي 39، وبلغت اجمالي إيرادات الخدمات الرقمية الخاصة بـ 36 مؤسسة حكومية حوالي 183 مليون ريال عماني، وانه تم تبسيط حوالي 578 خدمة[2].

وحسب التقرير السنوي لسنة 2024 احتلت سلطنة عمان المرتبة 41 عالميا وفق مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية، وصنفت ضمن الفئة الأولى في المؤشر العالمي للأمن السيبراني، واحتلت رتبة 45 عالميا من مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي، والمرتبة 50 عالميا وفق مؤشر الجاهزية للشبكات، كما بلغت نسبة رقمنة الخدمات ذات الأولوية نسبة 67%، حيث تم رقمنة 355 خدمة وبلغ

[1] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، التقرير السنوي 2023، سلطنة عمان، ص 11. تم الاطلاع في 2025/07/12 على الساعة 22:00.
https://www.mtcit.gov.om/ITAPortal_AR/Data/Arabic/DocLibrary/2024102311215797/7th%20draft%20x%20ARB%20Annual%20Report.pdf

[2] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، التقرير السنوي 2023، نفس المرجع، ص26.

اجمالي الخدمات المرقمنة بين سنة 2021 وسنة 2024 حوالي 1700 خدمة، وكما احتلت المرتبة 33 في مؤشر تطوير الاتصالات وتقنية المعلومات.[1]

كما تسعى سلطنة عمان الى اعداد منظومة متكاملة للنقل والاتصالات وتقنية معلومات ممكنة لتنويع الاقتصاد والابتكار والرفاه، وتوفير بيئة متطورة وآمنة تستجيب لمتطلبات المستقبل والاستدامة بما يحقق رؤية عمان 2024.

المطلب الثاني: محطات ونظم الدفع في سلطنة عمان

يسعى نظام الدفع في سلطنة عمان الى تعزيز الشمول المالي من اجل دعم التنمية الاقتصادية وتمكين الاقتصاد الرقمي والمساهمة في الاستقرار المالي، حيث أدى توظيف التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي الى توفير خدمات جديدة، واستحداث أدوات وقنوات دفع متنوعة لتطوير المعاملات الالكترونية.

الفرع الاول: محطات الدفع في سلطنة عمان

مر نظام الدفع بسلطنة عمان بعدة محطات تاريخية مهمة، تميزت باتخاذ عدة قرارات وإجراءات جوهرية تتمثل في[2]:

- الى غاية سنة 2003 كانت المدفوعات تتم بواسطة النقد والشيكات والأوراق (رسائل، تيلكيس وسويفت) فقط، وكان البنك المركزي يشرف على عملية المقاصة وتسوية الشيكات.

[1] وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، التقرير السنوي 2024، سلطنة عمان، 2025، ص29-30.

[2] البنك المركزي العماني، أنظمة الدفوعات والتسويات. تم الاطلاع في 2025/07/13.
https://cbo.gov.om/ar/Pages/PaymentSystemReforms.aspx?csrt=13486893798428993191

- في سنة 2003 تم الكشف عن " استراتيجية التحويلات المالية الإلكترونية" كنقطة انطلاق لتنفيذ نظم المدفوعات في سلطنة عمان.
- شهدت سنة 2005 عدة مبادرات تتمثل في:
- انشاء "شبكة البنك BankNet" والتي تمثل العمود الفقري للربط والتواصل بين جميع أنظمة الدفع المخطط لها.
- اعتماد "نظام التسوية الاجمالي الآني" وهو نظام يقوم بمعالجة المعلومات الكترونيا يقدم تسوية آنية للمدفوعات وأوامر الدفع على أساس اجمالي (كل معاملة على حدا)، مما يقلل مخاطر الائتمان ويعتمد البنك المركزي العماني على نظام (DEPO/X) لتسوية الأوراق المالية يشرف عليه دائرة العمليات النقدية، نظام (WS) يخص عمليات الخزينة والاستثمار يشرف عليه دائرة التسويات الدولية، ونظام (ORACLE GLIF).
- في سنة 2006 تم تشغيل نظام المقاصة الالكترونية (ACH) لتسهيل التحويلات المالية، مما ساهم في دفع عجلة الدورة الاقتصادية بواسطة تسهيل عمليات الدفع الالكتروني.
- في سنة 2009 تم استحداث نظام المقاصة الالكترونية للشيكات.
- شهدت سنة 2010 إطلاق نظام " شبكة عمان نت" والتي تتمثل في آلية متكاملة لعمليات التأكيد والتحويل والتصديق على المعاملات المالية التي تتم عن طريق قنوات دفع معينة، وفي نفس السنة تم ربط قناة الصراف الالي ونقاط البيع (POS) وبوابة الدفع الالكترونية (Payment Gateway) بهذا النظام، وكذلك ربط النظام بشبكات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتعلقة بعمليات الصراف الالي في المنطقة.

- في سنة 2012 تم تأسيس قسم للإشراف والتطوير يساهم في تصميم واعداد نماذج من التقارير الواجب تسليمها للبنك المركزي من طرف المشاركين في أنظمة المدفوعات، بالإضافة الى تحسين " نظام التسوية الاجمالية الآنية".
- بداية من سنة 2015 تم استحداث نظام إدارة وتسوية المنازعات الخاص بشبكة "عمان نت"، كما تم تعزيز أمن وسلامة المعاملات التي تتم بواسطة بطاقات الدفع في مختلف قنوات الدفع، عن طريق تطبيق الممارسات المعتمدة دوليا.
- في سنة 2016 أطلق البنك المركزي "بوابة الدفع الالكترونية" لدعم معاملات التجارة الالكترونية التي تتم بواسطة بطاقات الخصم المباشر الصادرة والمستعملة في سلطنة عمان، وتسهيل عمليات الدفع عبر الانترنت.
- في سنة 2017 قام البنك المركزي بإطلاق نظام مقاصة الدفع عبر الهاتف النقال (MpClear)، من اجل القيام بعمليات الدفع وتحويل الأموال بشكل آني ومن خلال رقم الهاتف النقال، كما تم استبدال نظام المقاصة الالكترونية بنظام آخر يخدم عمليات تحويل الأموال وأوامر الدفع المتكررة ذات القيمة الصغيرة (التحويل المباشر والخصم المباشر)، بالإضافة الى تطبيق نظام حماية الأجور.
- في سنة 2018 تم اصدار قانون نظم المدفوعات الوطنية من اجل تعزيز الإطار القانوني لنظم المدفوعات.
- في سنة 2019 اجراء تعديلات على نظام مقاصة الدفع عبر الهاتف النقال بميزات إضافية، حيث تم تقديم المدفوعات المستندة الى رمز الاستجابة السريعة (QR code).
- في سنة 2020 الحصول على ترخيص لأول مزود لخدمات الدفع، وتوفير منصة للمدفوعات الحديثة والآمنة.

- شهدت سنة 2021 إطلاق نظام إدارة التفويض والخصم المباشر لتمكين المدفوعات المتكررة مثل الأقساط الشهرية المتساوية والفواتير الشهرية، وذلك بعد تفويض الزبون الى المستفيد، دون استعمال الشيكات المؤجلة.
- في سنة 2023 تم تعويض نظام التسوية الآنية القديم بنظام حديث مصمم بأحدث التقنيات، يقدم ميزات التسوية المحسنة والعملات المتعددة، يعمل على مدار الأسبوع و24/24 ساعة، يعزز تجربة العملاء ويحقق الاستقرار في القطاعين المصرفي والمالي.

الفرع الثاني: نظم المدفوعات الوطنية في سلطنة عمان

تتميز نظم المدفوعات الوطنية بسلطنة عمان بباقة متنوعة من الأنظمة، تتمثل في:

- نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS).
- نظام المقاصة الالكترونية (ACH) ونظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECC).
- شبكة "عمان نت" وبوابة الدفع الالكترونية (OmanNet & PG).
- نظام الدفع عبر الهاتف النقال (MPCSS) وتطبيقات الهاتف النقال.
- نظام حماية الأجور (WPS)، ونظام الخصم المباشر (DDS).

تتمثل قنوات الدفع في سلطنة عمان في الطرق التالية:

- التجارة الالكترونية وبوابة الدفع الالكترونية.
- تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الشبكة.
- أجهزة نقاط البيع، وأجهزة الصراف الالي.

تتمثل أدوات الدفع في سلطنة عمان في النقد، الشيك، بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم المباشر وبطاقات مسبقة الدفع، المحافظ الالكترونية، الخصم المباشر والتحويل المباشر[1].

تشكل بوابة الدفع الالكتروني في سلطنة عمان البنية الأساسية لتوفير الخدمات الحكومية الالكترونية لضمان سير عمليات الدفع بكل أمان ومرونة، وذلك بالاشتراك مع مجموعة من البنوك تعمل البوابة كخدمة مشتركة ضمن الإطار العام للحكومة الالكترونية، تقدم خدمات الكترونية للقطاع العام والخاص معا، من شأنها تسوية المعاملات بكفاءة وفاعلية بالإضافة الى تبسيط عمليات الدفع للخدمات الالكترونية في سلطنة عمان[2].

تحفز بوابة الدفع الالكتروني الخدمات الالكترونية والتعاملات الالكترونية، خاصة المتعلقة بالمواقع الالكترونية والهواتف النقالة، كما تدعم جميع بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم مثل بطاقة فيزا، ماستر كارد، آمكس وداينر، كما تدعم القنوات الجديدة مثل نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية والمحفظة الالكترونية وغيرها.

المطلب الثالث: تطور الدفع الالكتروني في سلطنة عمان

قطع البنك المركزي العماني شوطا كبيرا في مجال بناء وتطوير بنية تحتية قوية وحديثة لأنظمة الدفع بما يتماشى مع التطورات العالمية، حيث تسعى سلطنة عمان جاهدة على توفير أجهزة الصراف الالي وأجهزة نقاط البيع على مستوى القطر الوطني، لتحقيق تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع وتحقيق الشمول المالي.

---

[1] البنك المركزي العماني، تقرير نظم المدفوعات الوطنية السنوي 2022، ص 3.

[2] البوابة الوطنية للخدمات الحكومية عماننا، بوابة الدفع الالكتروني. تم الاطلاع في 2025/07/11 على الساعة 20:00. https://oman.om/en/home-top-level/whole-of-government/central-initiative/e-payment-gateway

الفرع الاول: تطور عدد البطاقات في سلطنة عمان

يمثل الجدول التالي تطور حجم الدفع بالبطاقة عبر شبكة " عمان نت" في سلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 الى غاية سنة 2024:

الجدول رقم 3-6: تطور حجم الدفع بالبطاقة عبر شبكة " عمان نت" (2018-2024)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم الدفع بالبطاقة عبر شبكة " عمان نت" (مليون)	82.44	108.28	128.74	180.82	252.93	329.58	**432.95**
قيمة التعاملات بالبطاقات (مليار ريال عماني)	3.72	4.32	4.55	5.17	5.87	6.42	**6.88**

المصدر: البنك المركزي العماني، احصائيات استخدام أنظمة الدفع الوطنية.

https://cbo.gov.om/ar/Pages/PaymentSystemsOverview.aspx?csrt=8124644126765746356

تم الاطلاع في 2025/07/20 على الساعة 14:00

من خلال الجدول نلاحظ تزايد استعمال البطاقات في نظام الدفع عبر شبكة " عمان نت" في سلطنة عمان، حيث سجل حوالي 82.44 مليون عملية سنة 2018 بقيمة 3.72 مليار ريال عماني وسجل 180.82 مليون عملية سنة 2021 بقيمة 5.17 مليار ريال عماني، الا ان اعتماد البطاقات ظل في تزايد مستمر ليبلغ حوالي 432.95 مليون عملية، بقيمة 6.88 مليار ريال عماني، وهذا راجع على الاقبال الكبير على استعمال أجهزة نقاط البيع، واستبدال الدفع النقدي بالدفع الالكتروني.

الفرع الثاني: تطور أجهزة الصرف الالي وأجهزة نقاط البيع في سلطنة عمان

تلعب أنظمة الدفع الوطنية في سلطنة عمان دورا حيويا في توفير تجربة دفع سلسة للزبائن، فيما يلي سنعرض تطور أجهزة الصراف الالي وأجهزة نقاط البيع:

أولا/تطور أجهزة الصراف الالي في سلطنة عمان:

تعتبر أجهزة الصراف الالي من طرق الدفع الشائعة في السلطنة، حيث يمثل الجدول التالي تطور حجم المدفوعات عبر أجهزة الصراف الالي في سلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 الى غاية سنة 2024:

الجدول رقم 3-7: تطور حجم المدفوعات عبر أجهزة الصراف الآلي في سلطنة عمان (2018-2024)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم المدفوعات عبر الصراف الالي عبر "عمان نت"	%57	%34	%26	%19	%15	%11	**%8**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك المركزي العماني، احصائيات استخدام أنظمة الدفع الوطنية.

https://cbo.gov.om/ar/Pages/PaymentSystemsOverview.aspx?csrt=8124644126765746356

تم الاطلاع في 2025/07/16 على الساعة 13:00

من خلال الجدول السابق نلاحظ تناقص في حجم المدفوعات عبر الصراف الالي في سلطنة عمان عبر شبكة "عمان نت"، حيث بلغ نسبة 57% من حجم المدفوعات سنة 2018، وانخفض الى 34% سنة 2019، وبلغ نسبة 26% سنة 2020، وهذا تزامنا مع جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي، الا ان هذا التراجع بقي مستمر ليبلغ حجم المدفوعات عبر الصراف الالي سنة 2023 نسبة 11% من اجمالي المدفوعات عبر شبكة " عمان نت"، وبلغ نسبة 8% سنة 2024، وهذا ما يؤكد التخلي على الدفع الورقي والنقدي في سلطنة عمان والتوجه نحو الدفع الالكتروني، مما يدل على استجابة الجمهور العماني وتقبله لنظم الدفع الحديثة.

ثانيا/تطور أجهزة نقاط البيع في سلطنة عمان:

عرفت أجهزة نقاط البيع تطور في سلطنة عمان اقبال كبير، حيث يمثل الجدول التالي تطور حجم المدفوعات عبر أجهزة نقاط البيع خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 الى غاية سنة 2024:

الجدول رقم 3-8: تطور حجم عدد المدفوعات عبر أجهزة الدفع بالبطاقة عبر شبكة "عمان نت" (2018-2024)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حجم المدفوعات عبر أجهزة نقاط البيع عبر "عمان نت"	%38	%58	%60	%63	%68	%74	**%80**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك المركزي العماني، احصائيات استخدام أنظمة الدفع الوطنية.

https://cbo.gov.om/ar/Pages/PaymentSystemsOverview.aspx?csrt=8124644126765746356

تم الاطلاع في 2025/07/17 على الساعة 15:00

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تزايد حجم المدفوعات عبر أجهزة نقاط البيع عبر شبكة "عمان نت" في السنوات الأخيرة، حيث بلغ نسبة 38% سنة 2018 من اجمالي المدفوعات، وارتفعت الى 60% سنة 2020، لتصل الى 74% سنة 2023 ونسبة 80% من اجمالي حجم المدفوعات عبر شبكة "عمان نت" سنة 2024، ويفسر هذا النمو الإيجابي الى تفضيل الجمهور العماني استعمال أجهزة نقاط البيع على باقي الطرق، مما يدل على سير برامج التحول الرقمي على النحو الصحيح لتحقيق الاهداف المسطرة لبناء مجتمع رقمي يعتمد على وسائل الدفع الحديثة، وهذا يؤكد التحول الإيجابي تجاه المدفوعات الالكترونية، مما يدل على ان المجتمع العماني يتكيف مع التطورات التقنية لما توفره من سهولة وسرعة وامان، والابتعاد عن التعاملات النقدية التقليدية.

الفرع الثالث: حجم المدفوعات عبر شبكة" عمان نت" وعبر الهاتف النقال في سلطنة عمان

عرفت وسائل الدفع الحديثة تطورا ملحوظا في سلطنة عمان خاصة المدفوعات عبر شبكة "عمان نت" وعبر الهاتف النقال.

أولا/تطور حجم المدفوعات عبر شبكة "عمان نت":

يمثل الشكل التالي تطور حجم المدفوعات عبر شبكة "عمان نت" في سلطنة عمان في الفترة الممتدة من سنة 2017 الى غاية سنة 2024:

الشكل رقم 3-1: حجم المدفوعات عبر شبكة " عمان نت"

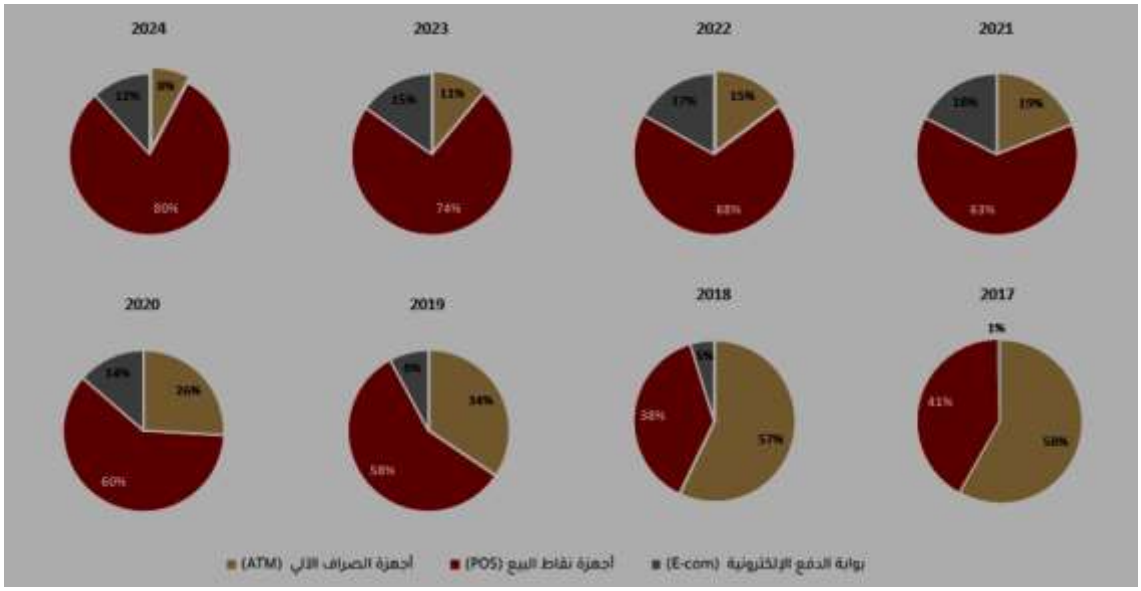

المصدر: البنك المركزي العماني، احصائيات استخدام أنظمة الدفع الوطنية.

https://cbo.gov.om/ar/Pages/PaymentSystemsOverview.aspx?csrt=8124644126765746356

تم الاطلاع في 2025/07/18 على الساعة 13:00

نلاحظ من خلال الشكل السابق كما أشرنا سابقا تراجع حجم المدفوعات عبر أجهزة الصراف الالي عبر شبكة " عمان نت" في سلطنة عمان، كما نلاحظ تزايد في حجم المعاملات عبر أجهزة نقاط

البيع، كذلك نلاحظ تراجع في حجم المدفوعات عبر بوابة الدفع الالكتروني وهذا ما يفسر تفضيل الدفع الرقمي على الدفع النقدي.

ثانيا/تطور نظام الدفع عبر الهاتف النقال في سلطنة عمان:

كما عرفت سلطنة عمان توجه ملحوظ نحو نظام الدفع عبر الهاتف النقال، حيث يمثل الشكل التالي تطور نظام الدفع عبر الهاتف النقال في سلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 الى غاية سنة 2024:

الشكل رقم 3-2: نظام الدفع عبر الهاتف النقال في سلطنة عمان (2019_2024)

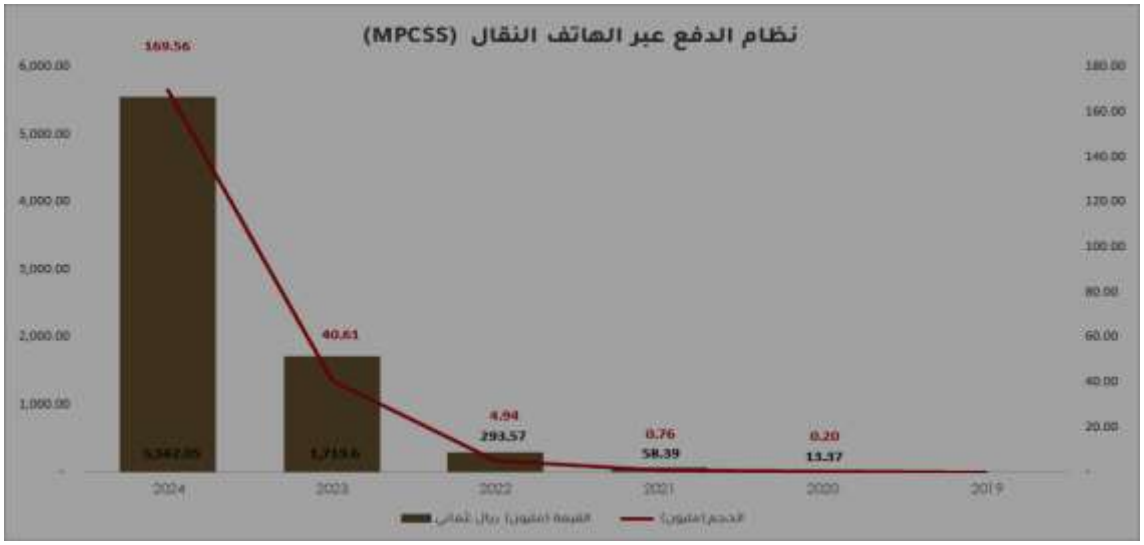

المصدر: البنك المركزي العماني، احصائيات استخدام أنظمة الدفع الوطنية.

https://cbo.gov.om/ar/Pages/PaymentSystemsOverview.aspx?csrt=8124644126765746356

تم الاطلاع في 2025/07/21 على الساعة 16:00

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تزايد حجم الدفع بواسطة الهاتف النقال في سلطنة عمان خاصة في السنوات الاخيرة، حيث عرف نسب ضعيفة الى غاية سنة 2022، ثم ارتفع بشكل ايجابي ليسجل حوالي 4.94 مليون عملية بقيمة 293.57 مليون ريال عماني، ليشهد قفزة نوعية ويسجل حوالي 169.56

مليون عملية أي بقيمة 5.562.05 مليار ريال عماني، وهذا راجع للإقبال الواسع من طرف الجمهور العماني على نظام الدفع عبر الهاتف النقال وهذا النمو الإيجابي كان مصاحبا لتزايد اصدار البطاقات.

الفرع الثالث: تحليل الدفع الالكتروني في سلطنة عمان

على مدى السنوات الثمانية الماضية، شهد حجم المعاملات التي أجريت عبر نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) تراجع بحوالي -2.95%، وارتفاع بنسبة 51.45% لقيمة هذه المعاملات وبشأن أنظمة الدفع بالتجزئة عرف كل من حجم وقيمة المعاملات في نظام المقاصة الالكترونية (ACH)، نظام الدفع عبر الهاتف النقال (MPCSS) وشبكة "عمان نت" تزايدا ملحوظ خلال هذه السنوات مما يعكس تفضيل المستهلكين لطرق الدفع الالكترونية المختلفة، بينما عرف حجم وقيمة المعاملات في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات (ECC) تراجع مستمر، كما بلغ متوسط الزيادة السنوية في حجم وقيمة المعاملات لشبكة "عمان نت" على مدى السنوات الثمانية الماضية 631.31% و107.17% على التوالي[1].

شكل صدور المرسوم السلطاني رقم 2023م/6 تطورا مهما في مجال أنظمة الدفع في سلطنة عمان، حيث تم التصديق على اتفاقية نظام ربط انظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون الخليجي مما يعزز التكامل المالي والتعاون الاقتصادي الإقليمي، كما قام البنك المركزي العماني بترقية النظام الوطني الجديد للتسوية الاجمالية الآنية ونظام غرفة المقاصة الآلية حسب احدث المعايير

[1] البنك المركزي العماني، احصائيات استخدام أنظمة الدفع الوطنية. تم الاطلاع في 2025/07/13 على الساعة 23:00. https://cbo.gov.om/ar/Pages/PaymentSystemsOverview.aspx?csrt=8124644126765746356

التكنولوجية، حيث يعمل هذا الأخير على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، بذلك يسمح من معالجة المعاملات المالية وتسويتها في اي وقت، مما عزز كفاءة التسويات بين البنوك[1].

قام البنك المركزي العماني بتعزيز استخدام طرق الدفع الالكترونية من خلال إطلاق مبادرتين رئيسيتين تتمثل المبادرة الأولى في تفعيل ارقام الحسابات المصرفية الدولية "آيبان"، عن طريق استعمال رقم الحساب المصرفي الدولي المعتمد عالميا مما يسمح بإجراء معاملات دولية سلسة ودقيقة عبر الحدود، اما المبادرة الثانية تتمثل في تقديم ارشادات اصدار خدمات ترميز البطاقات، لتسهل تطبيقات الدفع الالكتروني المحلية والدولية (Samsung payو Apple pay وغيرها) على الأجهزة الذكية وتفعيل خدماتها في سلطنة عمان[2].

بصفة عامة تشير الاحصائيات المتعلقة بأنظمة الدفع في سلطنة عمان الى تحول واعد في عمليات الدفع الالكتروني، حيث لاحظنا اتجاه تصاعدي في المعاملات التي تتم عبر أنظمة الدفع الالكتروني خاصة أجهزة نقاط البيع والدفع عبر الهاتف النقال، مما يفسر الاتجاه الإيجابي والمتزايد لأفراد المجتمع الى استعمال مختلف أدوات الدفع الالكتروني، وتفضيل المعاملات الرقمية لما توفره من خيارات دفع متنوعة تمنح مزايا عديدة، بالإضافة الى انتشار الأجهزة الذكية التي تقدم طرق سهلة وسريعة لإنجاز مختلف المعاملات ، مما يؤكد السير الجيد لبرامج التحول الرقمي المسطرة من طرف الحكومة العمانية.

[1] البنك المركزي العماني، تقرير الاستقرار المالي، 2024، ص 40. تم الاطلاع في 2025/07/13 على الساعة 22:00. FinancialStabilityReport2024Ar.pdf.pdfسلطنة عمان.pdf

[2] تقرير الاستقرار المالي، نفس المرجع، ص 41.

المبحث الثالث: تجربة السعودية في مجال التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع

عرف الاقتصاد السعودي تطور ملحوظ في الآونة الأخيرة، وهذا راجع للإجراءات والتدابير المتخذة من اجل مواكبة التطور التكنولوجي ودفع عجلة النمو وذلك من خلال تبني أسس التحول الرقمي، في جميع الادارات والقطاعات والمؤسسات، كما عرف القطاع المصرفي السعودي تقدم كبير في أنظمة الدفع فهو يتيح خيارات متنوعة من الدفع الالكتروني، حيث أصبح المجتمع السعودي لا يعتمد على أنظمة دفع نقدية وورقية بل يعتمد على أنظمة دفع رقمية مما عزز الشمول المالي وزاد ثقة المواطنين والشركات في الاقتصاد الرقمي.

المطلب الأول: بوادر التحول الرقمي في السعودية

في إطار انجاح التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية قامت الحكومة بوضع عدة استراتيجيات متعاقبة مكملة لبعضها البعض تمس شتى القطاعات تتجسد في الحكومة الرقمية 2030، من اجل احداث تحويل في الخدمات الحكومية يعتمد على الابتكار الرقمي، بهدف تقديم خدمات رقمية تتميز بالمرونة تركز على المواطن وعلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة.

الفرع الأول: استراتيجية الحكومة الرقمية 2030

مرت استراتيجية الحكومة الرقمية بعدة محطات وتعديلات تتوافق مع الأهداف المسطرة وتتمثل في[1]:

أ- **الاستراتيجية الرقمية الأولى (2006-2010):** تتلخص في خطة العمل الأولى للحكومة الالكترونية للسعودية في إطار التحول الرقمي، حيث ركزت على تقديم خدمات الكترونية

[1] المنصة الوطنية للمملكة العربية السعودية، السياسات والاستراتيجيات. تم الاطلاع في 2025/08/02 على الساعة 20:00. https://my.gov.sa/ar/content/161#section-3

للمواطنين وذلك بتوفير منصات رقمية متكاملة وآمنة، يمكن الوصول اليها في أي وقت ومن أي مكان، وكذا تحديد الإطار الوطني للحكومة الالكترونية، الذي نفذ من خلال الإصدار السابق من برنامج "يسّر" الهيئة المسؤولة حينها عن الخدمات الالكترونية.

ب-الاستراتيجية الرقمية الثانية (2012-2016): جاءت بناء على إنجازات الاستراتيجية الأولى، حيث وضعت "يسّر" الخطة الاستراتيجية الرقمية الثانية وخطة العمل، بالتعاون مع الجهات الحكومية، القطاع الخاص، الجامعات وممثلي المجتمع المدني، وكذا الاعتماد على خبرات استشارية دولية متخصصة في مجال الحكومة الالكترونية، حيث ركزت على ثلاثة محاور رئيسية: تطوير قوة عاملة مستدامة في مجال الحكومة الرقمية، تحسين تجربة المواطنين مع الخدمات الحكومية وتعزيز ثقافة التعاون والابتكار، لترسيخ الأسس الخاصة بالمشاركة الالكترونية، الخدمات الالكترونية، التطبيقات الوطنية المشتركة، البنية التحتية ومبادرات إدارة التغيير.

ت-استراتيجية الحكومة الذكية (2020-2024): حددت فيها السعودية تطلعاتها ومبادراتها المتعقلة بالتحول الرقمي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، باتخاذ إجراءات وخطى ابتكار الموائمة مع اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية السعودية 2030، بالإضافة الى احداث تحول في الحكومة يتميز بالابتكار والمرونة ليمنح حكومة ذكية تلبي احتياجات المواطنين، وصدور قرار انشاء هيئة الحكومة الرقمية لإعادة هيكلة الحكومة الرقمية.

ث-استراتيجية الحكومة الرقمية الحالية (2025-2030): تم تحديث الاستراتيجية السابقة لتحقيق اهداف أساسية لرؤية 2030، وذلك بإدماج التجارب المستفادة من التنفيذ المبكر ومواكبتها مع الاتجاهات العالمية الناشئة والتقنيات والتحولات السياسية، وتحقيق الريادة في الحكومة الرقمية، وكذا تحقيق المرونة والابتكار والاستدامة باعتبارها المحركات الأساسية للتحول الرقمي.

انطلاقا من الاستراتيجيات السابقة استطاعت السعودية تحقيق جملة من الأهداف المسطرة والمتمثلة في[1]:

ج- **من خلال استراتيجيات الحكومة السابقة (2006-2022):** حققت من خلالها السعودية تقدم ملحوظ في رقمنة الخدمات العامة، حيث في نهاية سنة 2022 تم رقمنة 98% من الخدمات العامة، على ان تتم رقمنة 2% المتبقية بحلول سنة 2025 والتي تشمل الخدمات ذات التأثير الضعيف نسبيا على المواطنين والشركات.

ح- **تم تسجيل تقدم ملحوظ خلال السنتين الفارطتين 2023 و2024:** لأنه تم تنفيذ معظم المبادرات الأولية بنجاح، مما أدى الى تحسن ملموس في الكفاءة التشغيلية ورضا المستخدمين وفي تقديم الخدمات.

خ- من الرقمنة الى التميز في تقديم الخدمات حيث تسعى السعودية وفق الاستراتيجية الحالية الانتقال من التركيز على كمية الخدمات المرقمنة الى جودة هاته الخدمات، ولتحقيق هذا التحول طورت هيئة الحكومة الرقمية بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى، كل من مؤشر قياس التحول الرقمي كأدوات لتقييم ومراقبة الأداء (DEMI) مؤشر نضج التجربة الرقمية للخدمات الحكومية الالكترونية، حيث بلغ متوسط نضج الخدمات الرقمية نسبة 85.04% في نهاية سنة 2024، وتهدف الاستراتيجية لتحقيق نسبة 90% بحلول سنة 2025 ونسبة 95% سنة 2030، كما بلغت نسبة رضا المواطنين عن الخدمات الالكترونية 82.34% حسب مؤشر(DXMI) ويطمح تحقيق نسبة 90% سنة 2025 ونسبة 95% سنة 2030 .

[1] المنصة الوطنية للمملكة العربية السعودية، استراتيجية الحكومة الرقمية. تم الاطلاع في 04/ 2025/08 على الساعة 17:00. https://my.gov.sa/ar/content/digital-strategy#section-3

تسعى استراتيجية الحكومة الرقمية (2025-2030) الى تحقيق طموحات جوهرية تتضمن الالتزام بالتنمية المستدامة، التميز في تقديم الخدمات، تحديد الرؤية العامة، الأهداف، المبادرات، وخارطة الطريق الضرورية لتسريع التحول الرقمي بما يتماشى مع اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية 2030 بالإضافة الى تحقيق الريادة العالمية في مجال الحكومة الرقمية وذلك من خلال:

- تطلعات الحكومة بحلول سنة 2030 توفير خدمات رقمية متكاملة تتميز بالمرونة للمواطنين والأجانب المقيمين وقطاع الاعمال، كما تتطلع السعودية ان تتصدر مكانة ضمن أفضل ثلاث دول على مستوى العالم في نضج الحكومة الرقمية، كما تتوقع ان يساهم التحول الرقمي سنة 2030 تحقيق أثر تراكمي يقدر بحوالي 11.4 مليار ريال سعودي في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى خلق ازيد من 26000 وظيفة جديدة، وذلك بالتعاون المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- رؤية الاستراتيجية تركز على عنصرين أساسيين هما الأهداف والغايات الاستراتيجية التي تبني على ست ركائز تتمثل في: رضا المواطنين، تمكين الاعمال، الحكومة الفعالة، الاستثمار الفعال، المنظومة المنظمة (انشاء الهوية الرقمية) والتحول السريع.
- مبادرات الاستراتيجية تتلخص في 17 مبادرة استراتيجية مصممة لتحقيق رؤية واهداف استراتيجية الحكومة الرقمية.

الفرع الثاني: البنية التحتية لوسائل الدفع الالكتروني في السعودية

تسعى السعودية الى تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، باعتباره من الركائز الاساسية الضرورية للتحول الرقمي والتنمية الاقتصادية، من اجل رفع كفاءة وجودة خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وتعزيز انشاء وتطوير بنية تحتية رقمية قوية، وكذا تحفيز الابتكار وريادة الاعمال والبحث والتطوير التقني في مجال الاتصالات.

أولا/شبكة الاتصالات:

تم تشكيل "اللجنة الوطنية للتحول الرقمي" وتأسيس "وحدة التحول الرقمي" من طرف وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لتحقيق رؤية السعودية 2030، من اجل مشروع الحكومة الرقمية 2020، وفق المعايير العالمية لتحسين ترتيب السعودية في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية، بإنشاء بوابة وطنية موحدة للتعاملات الالكترونية بالتكامل مع المنصات القطاعية، وإطلاق منصة "فكرتك" بمشاركة الجمهور لجمع الأفكار والمشاريع للتصدي للتحديات التي تواجه التحول الرقمي.

حيث بلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف النقال حوالي 1.9 مليون خط سكني بنسبة تقدر بـ 52% من اجمالي الخطوط العاملة في السعودية في نهاية سنة 2017، وفي نفس السنة بلغ عدد الاشتراكات في خط الاتصالات المتنقلة 40.2 مليون اشتراك[1].

كما بلغت نسبة الاشتراكات مسبقة الدفع في نهاية سنة 2018 حوالي 74.8%، بينما بلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في السعودية 3.1 مليون خط، وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة 41.3 مليون اشتراك[2].

وبلغ عدد خدمات الاتصالات المتنقلة 58.6 مليون خدمة، كما بلغت عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة التي تمثل خطوط المشتركين الرقمية (DSL) والتوصيلات اللاسلكية الثابتة والالياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى 2.5 مليون اشتراك في سنة 2017 و1.9 مليون اشتراك في سنة 2018، بينما بلغت عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة 29.7 مليون اشتراك سنة 2017 و29.1 مليون اشتراك سنة 2018.

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير سنوي رقم 54، سنة 2018، ص 30.

[2] مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير سنوي رقم 55، سنة 2019، ص 37.

ثانيا/شبكة الانترنت:

سجلت نسبة انتشار الانترنت في السعودية سنة 2017 نسبة 82%، حيث قدر عدد مستخدمي الانترنت 26 مليون مستخدم، ويرجع هذا الانتشار الواسع بسبب الارتباط الكبير بقنوات التواصل الاجتماعي، بالإضافة الى تحميل الألعاب عبر الانترنت، كما بلغت نسبة انتشار الانترنت سنة 2018 نسبة 93.3%، حيث حققت شركات الاتصالات ايرادات اجمالية مباشرة من عملياتها 73.3 مليار ريال سعودي من نفس السنة، أي بنسبة نمو تقدر بـ 3.2% مقارنة بسنة 2017، بلغت نسبة انتشار الانترنت بين المستخدمين الافراد سنة 2021 نسبة 97.8% و نسبة 98.5% سنة2022، نلاحظ انتشار واسع وسريع في الانترنت على مستوى القطر الوطني السعودي، وهذا ما يستجيب مع خطط التحول الرقمي المسطرة من طرف الحكومة السعودية.

المطلب الثاني: وسائل ومحطات الدفع الالكتروني في السعودية

يقوم البنك المركزي السعودي بمهمة الاشراف على منظومة الدفع الالكتروني، كما تسهر وزارة المالية على تسيير أنظمة الدفع الحكومية من اجل معالجة معاملات القطاع العام والخاص بكفاءة، ويضع البنك المركزي عدة استراتيجيات تتضمن مبادرات التكنولوجيا المالية(فنتك) لتعزيز المدفوعات الرقمية لتوسيع نطاق الأسواق المالية، حيث أطلقت السعودية عدة مبادرات رائدة لدعم التحول الرقمي في قطاع المدفوعات اهمهما:

- **سداد:** هو نظام موحد يمكن الافراد والشركات من دفع الفواتير والرسوم الحكومية الكترونيا.
- **سريع:** هو نظام سعودي للتحويلات المالية السريعة، يسمح بتحويل الأموال بين البنوك فورا.
- **مدى:** هو نظام يدعم نقاط البيع وخدمات الدفع عبر الانترنت.

الفرع الأول: طرق ووسائل الدفع الالكتروني المعتمدة في السعودية

تسعى السعودية لتحسين جودة الخدمات المالية الحكومية لجعلها أكثر سهولة ومرونة وفق رؤية السعودية 2030، وتتمثل مختلف طرق ووسائل الدفع المتاحة في السعودية فيما يلي:

أولا/الدفع اليدوي:

يتم الدفع اليدوي لجميع المشتريات والخدمات نقدا، بالإضافة الى زيارة الفروع البنكية لتسديد الرسوم او المدفوعات يدويا.

ثانيا/أجهزة الصراف الالي:

تتيح أجهزة الصراف الالي المنتشرة في السعودية خدمة الدفع او تحويل الأموال لكافة المواطنين الحاملين للبطاقات البنكية.

ثالثا/المكالمات الهاتفية:

امكانية تسديد الفواتير والخدمات الحكومية من خلال المكالمات الهاتفية.

رابعا/الدفع الالكتروني:

من اهم وسائل الدفع الحديثة في السعودية الدفع عبر المنصات الرقمية مثل بوابات الدفع والتطبيقات.

خامسا/السداد عبر الانترنت "سداد":

امكانية تسديد ثمن المشتريات ودفع الفواتير والضرائب والرسوم الحكومية عبر الانترنت.

سادسا/نظام المدفوعات الفورية "سريع":

يسهل هذا النظام التحويلات الفورية للأموال للحد من المخاطر المالية.

سابعا/منصات الخدمات المالية الالكترونية "اعتماد":

دمج الفاتورة الالكترونية ضمن عملية المشتريات الحكومية وتسهل المدفوعات من الجهات الحكومية الى القطاع الخاص.

ثامنا/المحافظ الرقمية:

تعتمد المعاملات في السعودية على المحافظ الرقمية بشكل كبير، عبر تطبيقاتSTC PAYو APPLE، لتسهيل الدفع للمواطنين، كما تدعم بوابات الدفع الالكتروني PAY متطلبات التجارة الالكترونية والتحويلات المالية المتزايدة في السعودية.

تاسعا/نظام الدفع بالبطاقات الوطنية "مدى":

يمكن الدفع بواسطة البطاقات البنكية الوطنية عبر أجهزة الصراف الالي، نقاط البيع، المدفوعات عبر الانترنت وتطبيقات الهاتف الجوال مثل MADA PAY، يوجد العديد من بطاقات الدفع في السعودية، فيا يلي نذكر الأكثر انتشارا[1]:

أ- **بطاقة الحسم (الصراف الالي):** تسمح هذه البطاقة لصاحبها بخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعها للتاجر، تمنح هذه البطاقة بعد فتح حساب في المصدر للبطاقة، تستعمل بالسحب النقدي من أجهزة الصراف الالي او الدفع من خلال أجهزة نقاط البيع.

ب- **بطاقة الائتمان:** هي بطاقات تصدرها البنوك بالتعاون مع شركات الدفع الدولية مثل فيزا، ماستر كارد وامريكان اكسبرس، تمكن صاحبها من تسوية المعاملات اما بالتسديد الإجمالي او تسديد الحد الأدنى يتراوح عادة بين 3%و6% من اجمالي المبلغ مع احتساب نسبة فائدة على الرصيد المتبقي.

[1] للبنك المركزي السعودي، وسائل الدفع. تم الاطلاع في 2025/08/08 على الساعة 20:00.
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/ConsumerProtection/pages/faqsbanksconsumers.aspx

ج-بطاقة القيد الائتمانية: هي بطاقات تصدرها البنوك بالتعاون مع شركات الدفع الدولية، تمكن من السحب النقدي ودفع المشتريات من المحلات التجارية التي تستعمل نهائيات الدفع الالكتروني.

الفرع الثاني: محطات الدفع المعتمدة في السعودية

تتوفر في السعودية محطات دفع عديدة وتتمثل في:

أولا/قنوات الدفع غير الكتروني:

تتمثل في البنوك من خلال التسديد اليدوي، وأجهزة الصراف الالي تمكن من الدفع والتحويل، وكذا البريد السعودي بتسديد المدفوعات عبر فروع البريد.

ثانيا/بوابات الدفع الالكتروني:

تعتبر بوابات الدفع الالكتروني من الأدوات الأساسية لتسهيل المعاملات المالية في السعودية وتتمثل في:

أ- **شركة ميسرMADA:** ميسر هي احدى المبادرات تحت اشراف البنك المركزي السعودي "ساما" وهي من مواقعPOS اهم أنظمة الدفع تقدم خدمات عبر أجهزة الصراف الالي، نقاط البيع والتجارة الالكترونية، يكمن دورها تمكين المدفوعات الرقمية محليا ودوليا، مع تقديم تجربة دفع آمنة وسريعة.

ب-بيفورت PAYFORT: تعتبر بيفورت من أشهر بوابات الدفع في الشرق الأوسط، تعمل ضمن شركة Amazon Web Services (AWS) توفر خدمات دفع متكاملة مثل تسهيل المدفوعات عبر الانترنت للتجار والمستهلكين، دعم التجارة الالكترونية المحلية والدولية.

ت-باي تابس PayTabs: هي شركة سعودية متخصصة في الدفع الالكتروني، تقدم خدمات للتجار والشركات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل عمليات الدفع عبر الانترنت بقبول المدفوعات الرقمية، تمكين الشركات المحلية والدولية بقبول المدفوعات بعدة عملات، تقديم تحليلات وتقارير لتسهيل إدارة العمليات المالية.

ث- هايبرباي HyperPay: هي بوابة دفع الكتروني تقدم خدمات للشركات الكبيرة والصغيرة بتوفير تقنيات حديثة للدفع الالكتروني تناسب الشركات الناشئة، دعم التجارة الالكترونية بتكامل مع الأنظمة المالية العالمية بالإضافة الى تعزيز الأمان والسرعة في المعاملات الرقمية.

ج- رائد Raed: هي بوابة دفع تديرها شركة المدفوعات السعودية تقدم مدفوعات الكترونية متقدمة للقطاعين العام والخاص، وتحقيق التكامل مع الأنظمة الوطنية.

ثالثا/تطبيقات الدفع الالكتروني:

تساهم التطبيقات الذكية في تحسين عمليات الدفع في السعودية ومن أشهرها ما يلي:

أ- STC PAY : هي محفظة رقمية متكاملة للتحكم بالمدفوعات الشخصية، تمكن مستخدميها من استقبال وتحويل الأموال والتسوق عبر تطبيق واحد.

ب-محفظة بيان: هي وسيلة مبتكرة تسمح للأفراد والشركات من القيام بالمدفوعات الالكترونية بسهولة.

ت-MADA PAY : يسمح هذا التطبيق بحفظ البطاقات البنكية على الهواتف الذكية للدفع بطريق آمنة وذكية.

ث-ApplePay : هي خاصية متاحة على أجهزة تمكن المستخدمين من الدفع مباشرة دون الحاجة الى بطاقات بنكية.

المطلب الثالث: تطور الدفع الالكتروني في السعودية

تسعى السعودية في إطار رؤية السعودية 2030 الى تعزيز التحول الرقمي، وتطوير أنظمة الدفع الالكتروني لدعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الشمول المالي.

الفرع الاول: تطور عدد البطاقات المصدرة في السعودية

عرفت السعودية اقبال كبير عل استعمال البطاقات المصرفية في تسوية مختلف المعاملات من طرف المواطنين، يمثل الجدول التالي تطور عدد البطاقات في السعودية خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 الى غاية جوان 2025.

الجدول رقم 3-9: عدد البطاقات المصدرة في السعودية (2018-جوان 2025)

(الوحدة: آلاف)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	جوان 2025
عدد البطاقات	28.560	31.540	34.337	39.373	42.563	47.761	50.207	57.834

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

البنك المركزي السعودي، تقرير عن دراسة استخدام وسائل الدفع، المملكة العربية السعودية2023، ص 16.

البنك المركزي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية لشهر يونيو 2025، 2025، ص 78.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد عدد البطاقات المصدرة حيث سجل حوالي 28 مليون بطاقة سنة 2018، بينما في سنة 2020 بلغت حوالي 34 مليون بطاقة، وسجل حوالي 47 مليون بطاقة سنة 2023، كما انها لازالت تشهد نموا مستمرا حيث بلغت حوالي 57 مليون بطاقة في جوان 2025 حسب اخر الاحصائيات، حيث يرجع الارتفاع المستمر في عدد البطاقات بسبب انتشارها في قطاع التجزئة، وكذا تزايد الثقة في استعمال التقنيات المصرفية الحديثة وهذا تزامنا مع ارتفاع أجهزة الصراف الالي وأجهزة نقاط البيع على وجه الخصوص، نظرا للإقبال الكبير الذي شهدته هذه الأخيرة.

الفرع الثاني: تطور أجهزة الصراف الالي وأجهزة نقاط البيع في السعودية

عرفت السعودية تطور ملحوظ فيما يخص أنظمة الدفع الحديثة، سنتطرق فيما يلي الى تطور أجهزة الصراف الالي وأجهزة نقاط البيع.

أولا/تطور أجهزة الصراف الالي:

في إطار تحفيز الدفع الالكتروني سعت السعودية على توزيع أجهزة الصراف الالي على كافة ربوع الوطن، حيث يمثل الجدول التالي تطور أجهزة الصراف الالي في السعودية في الفترة الممتدة من سنة 2018 الى سنة 2024 كما يلي:

الجدول رقم 3-10: تطور أجهزة الصراف الالي في السعودية (2018-2024)

السنوات	عدد أجهزة الصراف الالي	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
		مدى	مصارف	مجموع	مدى	مصارف	مجموع
2018	18.685	949	1.177	2.126	452.931	295.394	748.325
2019	18.882	983	1.142	2.125	468.849	271.791	740.640
2020	18.299	761	986	1.747	386.490	248.401	628.891
2021	16.544	670	947	1.617	355.28	226.890	581.926
2022	16.251	624	906	1.530	337.749	216.995	554.743
2023	15.954	619	904	1.524	337.082	211.723	548.805
2024	15.075	601	892	1.493	340.855	211.923	552.778

المصدر: البنك المركزي السعودي، تقرير سنوي رقم 59، 2023، ص 118.

النشرة الإحصائية الشهرية لشهر يونيو 2025، البنك المركزي السعودي، 2025، ص 78.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد في عدد أجهزة الصراف الالي بين سنة 2018 وسنة 2020 ليبلغ 18299 جهاز سنة 2020، بينما نلاحظ تراجع ملحوظ في سنة 2021 حيث سجل حوالي 16544 جهاز، كما عرف تراجع في عدد أجهزة الصراف الالي بنسبة 8% في نهاية سنة 2022 الى 16251 جهاز مقارنة بسنة 2021، وبلغ عددها في سنة 2024 حوالي 15075 جهاز، كما سجل تراجع في عدد

العمليات المنفذة عبر "مدى" وعبر المصارف ابتداء من سنة 2020 مما صاحبه تراجع في السحوبات النقدية مما يؤكد استبدال المواطن السعودي التعامل النقدي بالتعامل بالتقنيات الحديثة، كما يرجع هذا التراجع الى التوجه الى استعمال أجهزة نقاط البيع التي حظيت بثقة كبيرة من طرف الافراد في السعودية.

ثانيا/تطور أجهزة نقاط البيع:

قامت السعودية بتعميم استعمال نقاط البيع وذلك من خلال إلزام مختلف المحلات والفضاءات التجارية على توفير نقاط البيع من اجل تعميم الدفع الالكتروني، ويمثل الجدول التالي تطور نقاط البيع في السعودية بين سنة 2018 الى غاية شهر جوان من سنة 2025.

الجدول رقم 3-11: تطور نقاط البيع في السعودية (2018- جوان 2025)

(الوحدة: آلاف)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	جوان 2025
عدد نقاط البيع	352	439	721	1.013	1.438	1.739	1.981	2.130

المصدر: تقرير عن دراسة استخدام وسائل الدفع، المملكة العربية السعودية، البنك المركزي السعودي، 2023، ص16.
البنك المركزي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية لشهر يونيو 2025، 2025، ص 78.

من خلال الجدول نلاحظ التزايد المستمر في اجهزة نقاط البيع في السعودية حيث سجل 325 الف جهاز سنة 2018، وارتفعت الى 439 الف أجهزة نقاط البيع سنة 2019 بينما عرفت قفزة نوعية سنة 2022 لتبلغ حوالي مليون 438 الف جهاز نقاط البيع منتشرة عبر المملكة، لتسجل حوالي 2 مليون و130 الف جهاز في جوان 2025 حسب تقرير البنك المركزي السعودي، وهذ راجع للإقبال الكبير من طرف المواطنين وعلاوة على ذلك قرارات الحكومة بشأن تعميم الدفع الالكتروني وفرض توفير أجهزة نقاط

البيع لدى المتاجر في مختلف ربوع الوطن، للتقليل من التعامل النقدي وتحفيز الدفع عبر أجهزة الدفع الذكية خاصة بعد التوسع في استخدام تقنية الاتصال قريب المدى.

الفرع الثالث: أثر أنظمة الدفع على الاقتصاد السعودي

يعد موضوع المدفوعات الالكترونية موضوع محوري في السعودية لتحقيق اقتصاد رقمي، حيث يمثل الجدول التالي حصة وسائل الدفع من حيث عدد العمليات في سنة 2021 وسنة 2023 كما يلي:

الجدول رقم 3-12: حصة وسائل الدفع من حيث عدد العمليات (2021-2023)

البيان السنة	النقد	البطاقات	المحافظ الالكترونية	نظام سداد	الحسم المباشر	الشيكات	التحويلات المالية وغيرها
2021	%42.5	%52.5	%0.3	%2.7	%0.1	%0.0	%1.9
2023	%29.6	%51.0	%13.2	%3.4	%0.6	%0.0	%2.1

المصدر: البنك المركزي السعودي، تقرير عن دراسة استخدام وسائل الدفع، المملكة العربية السعودية، 2023، ص 16

من خلال الجدول نلاحظ ان البطاقات البنكية أكثر وسيلة دفع استخداما في السعودية خلال سنة2021 وسنة 2023، حيث تأخذ حصة ما يقارب نصف عمليات الدفع المنفذة من طرف الافراد من حيث العدد، كما نلاحظ تراجع استخدام النقد حيث يمثل نسبة 29.6% من اجمالي عدد العمليات سنة 2023 مقارنة بسنة 2021 اين كانت النسبة 42.5%، ويرجع هذا الانخفاض الملموس في التعاملات النقدية الى التقدم الذي تشهده السعودية فيما يخص رقمنة المدفوعات، وتعزيز وسائل الدفع الالكتروني وقبولها وانتشارها وسط المواطنين.

كما شهد استعمال المحافظ الالكترونية نموا معتبرا حيث بلغت النسبة سنة 2021 حوالي 0.3% وارتفعت النسبة الى 13.2% سنة 2023، هذا ما يعكس ميول المواطنين السعوديين لاستعمال وسائل

الدفع عبر الأجهزة الذكية نظرا لسهولة استعمالها والمزايا العديدة التي تقدمها، كما نلاحظ زيادة في استعمال تطبيق " سداد" حيث سجل نسبة 2.7% سنة 2021 ونسبة 3.4% سنة 2023، كما عرف الحسم (الخصم) ارتفاع بعدما كان 0.1% سنة 2021 اصبح 0.6% سنة 2023، بينما نلاحظ انعدام التعامل بالشيكات في السعودية في المقابل نلاحظ ارتفاع استخدام التحويلات المالية حيث سجلت نسبة 2.1% سنة 2023 بعدما كانت 2.9% سنة 2021.

شهدت السعودية نموا كبيرا في حجم المدفوعات الالكترونية خلا السنوات الأخيرة، وهذا راجع لعدة عوامل من بينها جائحة كورونا وإجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، بالإضافة الى التشريعات الخاصة بإلزام جميع المحلات والمراكز التجارية بتوفير أجهزة نقاط البيع، وكذا اطلاق عدد من وسائل الدفع الجديدة كخدمة "مدى أثير"، وإتاحة خدمات الدفع عبر الأجهزة الذكية وصاحب ذلك إطلاق نظام المدفوعات الفورية"سريع" وانتشار خدمات المحافظ الرقمية، تعد هذه العوامل محفزا قويا لتطوير المدفوعات الالكترونية في السعودية مما أدى الى حصة العمليات الالكترونية يتجاوز حصة العمليات النقدية على مستوى الافراد، كما ساهمت أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الاقتصاد السعودي من خلال:

- زيادة الكفاءة والشفافية حيث ساهمت المدفوعات الرقمية في تقليل التعاملات النقدية، مما قلل مخاطر الفساد وعزز الشفافية في التعاملات المالية.
- دعم نمو التجارة الالكترونية خاصة مع تزايد استخدام المدفوعات الرقمية، شهدت التجارة الالكترونية تطور ملحوظ اعطت افاق جديدة لرواد الاعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الشمول المالي حيث سمحت التقنيات المالية الحديثة تقديم خدمات مصرفية لفئات عديدة مما ساعد في دمج المزيد من الافراد في النظام المالي الرسمي.

تمثل أنظمة المدفوعات الحكومية في السعودية نموذجا رائدا في التحول الرقمي مما ساهم في تحسين جودة الحياة، والسعي لتحقيق اهداف رؤية السعودية 2030 وبناء اقتصاد رقمي مستدام.

خلاصة:

تناولنا من خلال هذا الفصل واقع التحول الرقمي ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع في ثلاث دول عربية، والتي شهدت مجهودات كبيرة من طرف السلطات المعنية لأجل النهوض باقتصاداتها ومحاولة مواكبة العصر الرقمي.

كما خلصنا الى أن كل من دولة تونس، سلطنة عمان والسعودية قد حققت نجاحا في هذا المجال نظرا لامتلاكها إمكانيات وبنى تحتية متينة، وإطار قانوني محفز للدخول الى العالم الرقمي، حيث من خلال استعراض تجارب هذه الدول، يمكن القول انها أحرزت نتائج إيجابية يمكن للجزائر الاستفادة منها ووضعها ضمن خططها واستراتيجياتها، وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الرابع.

الفصل الرابع:

دراسة حالة الجزائر في مجال التحول الرقمي

ودوره في تحسين طرق ووسائل الدفع

تمهيد:

اتخذت الجزائر عدة تدابير من اجل تعميم طرق ووسائل الدفع الحديثة، حيث أصبح ادماج تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال أمرا ضروريا لإنجاح هذه التدابير والاستراتيجيات.

شهدت خدمات الدفع الالكتروني تطورا ملحوظا في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث لوحظ ان الدفع الالكتروني أصبح خيارا مفضلا لبعض من الافراد والشركات، خاصة مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والانترنت، وتعد الخدمات المصرفية عبر الانترنت بالإضافة الى التطبيقات المصرفية الهاتفية أحد اشكال الدفع الحديثة التي عرفت انتشارا واسعا وسط الجمهور.

رغم هذا التقدم الإيجابي الا انه يعتبر بطيء مقارنة بالخطط الموضوعة، حيث تواصل الجزائر في تكثيف مجهوداتها لمواجهة العقبات والعراقيل التي تتعرض لها، وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الرابع، كما قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث والمتمثلة في:

المبحث الأول: واقع طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة حالة بريد الجزائر، البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام

المبحث الثالث: تقييم التحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع في الجزائر والاستفادة من تجارب الدول العربية

المبحث الأول: واقع طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

شهدت المنظومة المصرفية في الجزائر قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، وهذا راجع لجهود الدولة المبذولة للنهوض بالقطاع المصرفي، واتخاذ استراتيجيات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة من اجل إنجاح عملية التحول الرقمي، والسعي لتقديم خدمات مصرفية حديثة.

المطلب الاول: البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر

تهدف وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر الى تحسين وتطوير خدمة الاتصالات لصالح المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات العمومية، وتعميم الولوج الى الانترنت ذات التدفق العالي، كما تهدف الى تطوير وعصرنة البنى التحتية للشبكة باعتبارها نقطة انطلاق نحو التحول الرقمي.

الفرع الأول: شبكة الهاتف الثابت والهاتف النقال

في ظل تطبيق مبدأ العدالة والمساواة يسعى قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الى توفير خدمة الهاتف الثابت والنقال عبر مختلف الولايات والدوائر والبلديات، سواء كانت مناطق حضارية او ريفية.

أولا/شبكة الهاتف الثابت:

تعتبر حظيرة الهاتف الثابت من اهم ركائز قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، كما تتولى سلطة الضبط البريد والاتصالات الالكترونية مهمة الاشراف على سوق البريد والاتصالات الالكترونية في الجزائر، يمثل الجدول التالي تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2016 و2023:

الجدول رقم 4-1: تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر (2016-2023)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد مشتركي الهاتف الثابت (مليون)	4.18	4.05	4.35	4.62	4.78	5.1	5.58	6.32

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي 2023، الجزائر، ص 09.

حسب معطيات الجدول أعلاه عرف عدد مشتركي الهاتف الثابت تطورا ملحوظا، حيث بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت حوالي 4.18 مليون مشترك سنة 2016، بينما بلغ 4.78 مليون مشترك في سنة 2020، الى غاية 31 ديسمبر 2023 بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت 6.32 مليون مشترك مقابل 5.58 مليون في سنة 2022، أي عرف نموا بنسبة 13.26%.

ثانيا/شبكة الهاتف النقال:

يتكون سوق الهاتف النقال في الجزائر من ثلاثة متعاملين هم اتصالات الجزائر للهاتف النقال "موبيليس"، اوبتموم تيليكوم الجزائر "جيزي" والوطنية لاتصالات الجزائر "اوريدو"، حيث سنعرض في الجدول التالي تطور عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية سنة 2023:

الجدول رقم 4-2: تطور عدد مشتركي الهاتف النقال في الجزائر (2016-2023)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد مشتركي الهاتف النقال (مليون)	45.82	45.85	47.15	45.43	45.56	47.02	49.02	51.52

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التقرير السنوي 2023، الجزائر، ص10.

تبين معطيات الجدول السابق نمو مستمر في عدد اشتراكات الهاتف النقال، حيث بلغ عدد المشتركين سنة 2016 حوالي 45.82 مليون مشترك، كما عرفت هذه النسبة تراجع ملحوظ في سنة 2019 لتبلغ 45.43 مليون مشترك بعدما كانت 47.15 مليون مشترك في سنة 2018، كما عرف عدد المشتركين تطورا خلال السنوات الأخيرة ليبلغ عدد المشتركين 51.52 مليون مشترك في نهاية سنة 2023، بمعدل نمو 5.11% مقارنة بالسنة السابقة.

الفرع الثاني: شبكة الانترنت

اتصالات الجزائر مؤسسة رائدة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، وهي شركة ذات اسهم برأسمال عمومي، تأسست سنة 2000 تنشط في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والهاتف الثابت والانترنت، تقدم اتصالات الجزائر تشكيلة واسعة من خدمات الهاتف الثابت والانترنت الموجهة للزبائن الخواص والمحترفين، وحسب آخر الاحصائيات بلغ عدد الزبائن الموصولين بخدمة الانترنت اكثر من 6.5 مليون زبون، وبلغ عدد الزبائن الموصولين بأنترنت الالياف البصرية اكثر من 2.5 مليون زبون وبلغ عدد الزبائن الموصولين بخدمة انترنت ADSL/VDSL اكثر من 2.2 مليون زبون، كما بلغ عدد الزبائن الموصولين بخدمة الانترنت الجيل الرابع Idoom 4G اكثر من 2 مليون زبون، وسجل اكثر من 500 وكالة تجارية[1].

تقدم اتصالات الجزائر باقة متنوعة من عروض خدمة الانترنت للخواص وتتمثل في[2]:

- خدمة الانترنت بتقنية الالياف البصرية IDOOM FIBRE حيث تصل سرعة التدفق الى 1.5 جيغابت/ثانية.

[1] بريد الجزائر، نبذة عن شركة اتصالات الجزائر. تم الاطلاع في 22/ 2025/05 على الساعة 08:00
https://www.algerietelecom.dz/ar/page/le-groupe-p2

[2] اتصالات الجزائر، منتجات الخواص. تم الاطلاع في 2025/05/22 على الساعة 17:00
https://www.algerietelecom.dz/ar/particuliers

- خدمة الانترنت Idoom 4G LTE للاستفادة من اتصال عالي التدفق بشبكة الانترنت 4G وخدمة الهاتف الثابت، حيث تقدم هذه الخدمة مجموعة متنوعة من العروض بتسعيرات مختلفة مما يعطي للزبون حرية الاختيار حسب الحاجة.
- خدمة الانترنت Idoom Fibre Gamers بتدفقات عالية تصل الى 1.5 جيغابت/ثانية، مقدمة لهواة ومحترفو العاب الفيديو عبر الانترنت.
- خدمة الانترنت Idoom ADSL بسرعة تدفق ابتدءا من 20 ميغابت/ثانية وتصل الى 100 ميغابت/ثانية، مع إمكانية التعبئة بواسطة بطاقات وتذاكر التعبئة او عن طريق الدفع الالكتروني باستخدام البطاقة الذهبية او البطاقة البنكية CIB.
- خدمة الانترنت Idoom VDSL.
- خدمة الانترنت WEEK-END Boost للاستفادة من سرعة الانترنت بشكل فوري خلال عطلة نهاية الأسبوع، تفعل هذه الخدمة كل جمعة من الساعة 00:01 الى غاية يوم السبت على الساعة 23:59 لمدة صلاحية 48 ساعة بعد التفعيل، بسرعة تدفق تتراوح بين 240 ميغابت/ثانية و1.5 جيغابت/ثانية مقابل خصم من 3الى 6 أيام من رصيد الاشتراك، وهذا العرض مخصص فقط لمشتركي Idoom Fibre الذين لديهم تدفق 120 ميغابت/ثانية فأكثر.

كما توجد عروض انترنت أخرى خاصة بالتجار والمحترفين وتتمثل في[1]: Idoom Medium Business, Infinity FTTH Pro, MOOHTARIF, BIG-BUSINESS, STARTUP, IDOOM FIBRE PRO, IDOOM ADSL PRO, IDOOM 4GLTE, SMB ACCESS .PRO,

[1] اتصالات الجزائر، منتجات الاعمال، تم الاطلاع في 24/05/ 2025 على الساعة 20:00
https://www.algerietelecom.dz/ar/entreprises

أولا/تطور حظيرة مشتركي الانترنت الثابت في الجزائر:

يسعى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال استراتيجياته الى تحسين وتأمين بنى تحتية متينة للاتصالات من خلال تسريع النفاذ الى الانترنت الثابت وعصرنة شبكة النفاذ، وذلك بتوسيع قدرة الوصلات البحرية الحالية وتنويع نقاط الوصول الدولية عن طريق انشاء وصلات بحرية جديدة، يمثل الجدول التالي تطور عدد الاسر الموصولة بالأنترنت الثابت في الجزائر بين سنة 2020 وسنة 2024:

الشكل رقم 4-1: تطور عدد الأسر الموصولة بالأنترنت الثابت في الجزائر

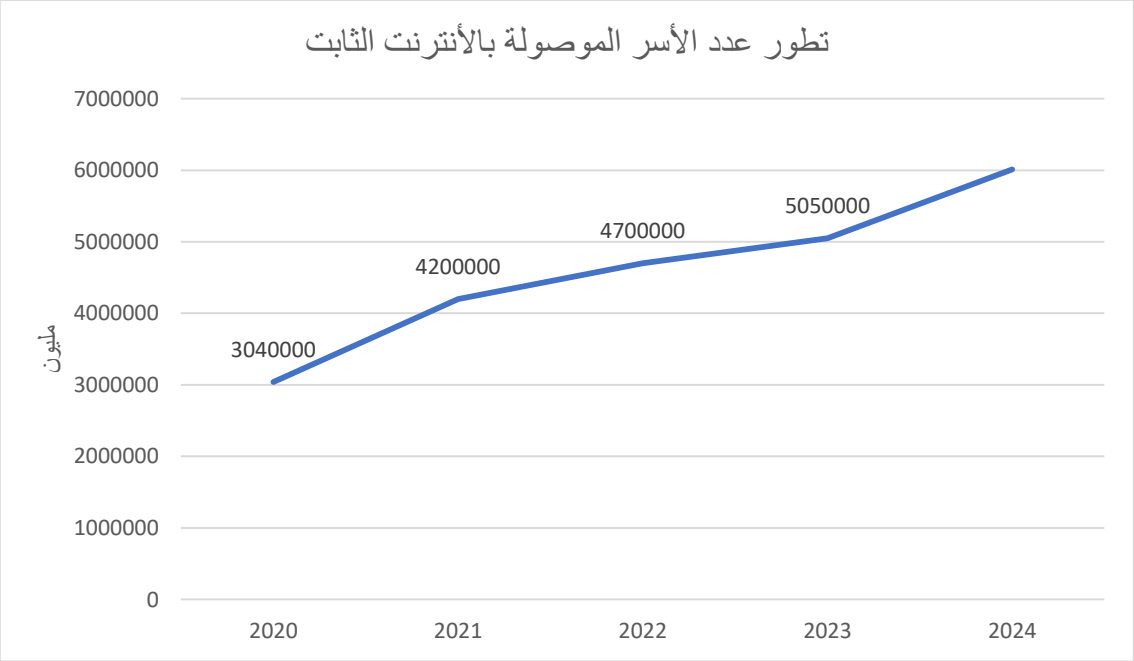

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الإنجازات المحققة.

https://www.mpt.gov.dz/nos-realisations/

تم الاطلاع في 23/ 2025/05 على الساعة 22:00

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تزايد عدد الاسر الموصولين بخدمة الانترنت الثابت، حيث بلغ عدد الاسر الموصولين سنة 2020 حوالي 3 مليون اسرة، وخلال مدة قصيرة نوعا ما حوالي 4 سنوات تضاعف عدد الاسر الموصولين بالأنترنت الثابت ليسجل حوالي 6 مليون اسرة، وهذا ما يدل على

الاقبال الكبير من طرف الجمهور للاشتراك بخدمة الهاتف الثابت وخدمة الانترنت الثابت، خاصة الفترة بعد جائحة كورونا حيث توجه العديد من الافراد نحو التعامل الالكتروني.

ثانيا/عدد الاسر الموصولة بشبكة الالياف البصرية FTTH:

في إطار تحسين أداء شبكة الاتصالات، يعمل قطاع الاتصالات على عصرنة شبكة الاتصالات ورفع جودتها من خلال تبني تكنولوجيا الالياف البصرية، والسهر على توصيل جميع الأقطاب الحضرية والاحياء السكنية بهذه التقنية الحديثة، وتحويل مشتركي الشبكة النحاسية الى شبكة الالياف البصرية بشكل تدريجي، للوصول الى انترنت فائق السرعة وتقليل انقطاعات الخدمة، كما يبين الشكل التالي تطور عدد الاسر الموصولة بشبكة الالياف البصرية FTTH الى غاية المنزل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 الى غاية افريل 2025:

الشكل رقم 4-2: تطور عدد الاسر الموصولة بشبكة الالياف البصرية الى غاية المنزل FTTH (2020-افريل 2025)

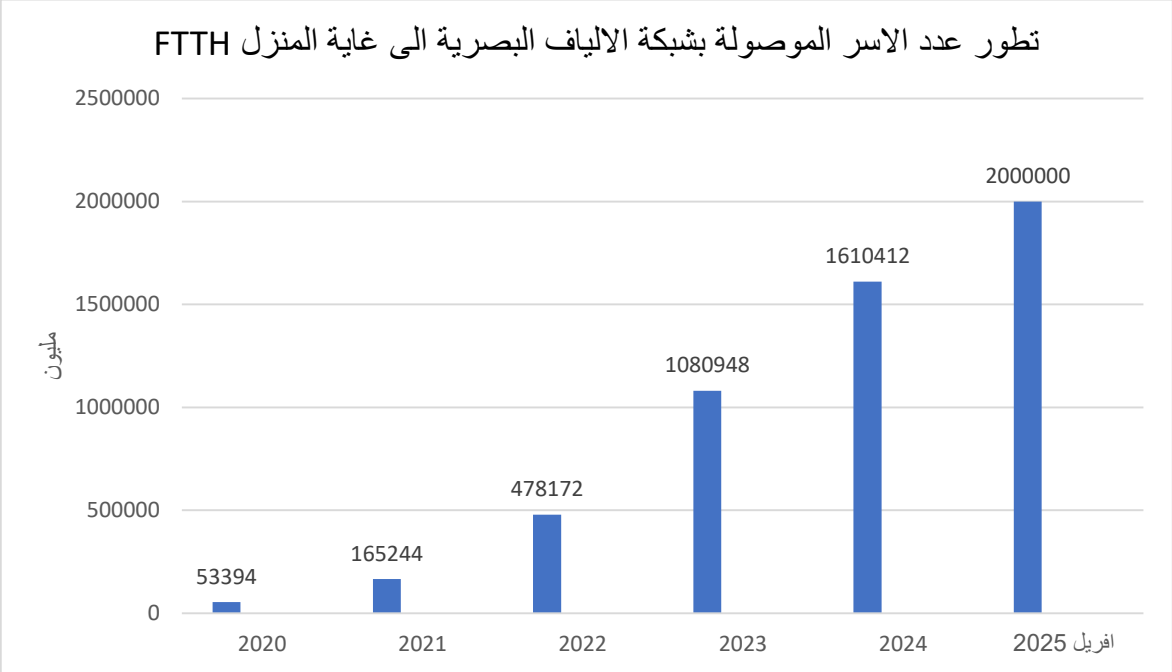

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الإنجازات المحققة.

https://www.mpt.gov.dz/nos-realisations/
تم الاطلاع في 26/ 2025/05 على الساعة 06:00

يبين الشكل السابق النمو الإيجابي في عدد الاسر الموصولة بشبكة الالياف البصرية FTTH خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع عدد الموصولين من 53394 سنة 2020 الى 2 مليون موصول في افريل 2025، وهذا راجع الى العروض الترويجية التي تم إطلاقها في سوق الاتصالات لنشر تركيب الالياف البصرية الى منازل المشتركين المقيمين.

المطلب الثاني: مؤشرات طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

أصبح تحديث المنظومة المصرفية في الجزائر أمرًا ضروريا من اجل النهوض بالقطاع المصرفي والمالي، ولهذا تم اتخاذ عدة إجراءات وتدابير تشجع طرق ووسائل الدفع الحديثة، سنتناول في هذا المبحث تطور مختلف وسائل الدفع على المستوى الوطني في الجزائر، بالإضافة لدراسة حالة بريد الجزائر، والبنك الوطني الجزائري وبنك السلام.

الفرع الاول: تطور البطاقات البيبنكية

تلعب البطاقات البيبنكية دورا محوريا في الدفع الالكتروني في الجزائر، باعتبارها الركيزة الأساسية لنشاط الدفع عبر مختلف أجهزة الدفع ونهائيات الدفع وغيرها من طرق الدفع الحديثة.

أولا/تطور عدد الحسابات النشطة في الجزائر:

من الضروري قبل التطرق الى تطور عدد البطاقات في الجزائر، التطرق الى عدد الحسابات النشطة في الجزائر لتحليل واضح لتطور عدد البطاقات نظرا لارتباطه المباشر بعدد الحسابات النشطة، حيث يمثل الجدول التالي تطور عدد الحسابات النشطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 الى غاية سنة 2023:

الجدول رقم 4-3: عدد الحسابات النشطة في الجزائر (2017-2023)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ع ح شخص معنوي	1313153	948162	950529	651109	708406	726780	640535
ع ح شخص طبيعي	9601593	10920165	11071424	10851317	10947161	11296348	12178122
إجمالي الحسابات	10914746	11868327	12021953	11502426	11655567	12023128	12818657

المصدر: بنك الجزائر، عدد الحسابات النشيطة.

https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs/

تم الاطلاع في 2025/08/16 على الساعة 21:00

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع مستمر في اجمالي الحسابات النشيطة حيث سجل 10914746 حساب نشيط سنة 2017، و11502426 حساب نشيط سنة 2020، ليبلغ 12818657 حساب نشيط سنة 2023، وفي المقابل نلاحظ تراجع في عدد الحسابات النشيطة للأشخاص المعنويين حيث سجل 131353حساب نشيط سنة 2017، لينخفض الى 651109 حساب نشيط سنة 2020 ليصبح حوالي 640535 حساب نشيط سنة 2023، كما نلاحظ ارتفاع في عدد الحسابات النشيطة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين حيث سجل 9601593 حساب نشيط سنة 2017، و 10851317 حساب نشيط سنة 2020، وفي نهاية سنة 2023 سجل 12178122 حساب نشيط.

يرجع التذبذب والانخفاض في عدد الحسابات النشيطة الخاصة بالأشخاص المعنويين الى الظروف السائدة في تلك الفترة بسبب جائحة كورونا، مما اسفر عنه غلق العديد من الشركات والتجار لنشاطهم التجاري بسبب إجراءات الحجز الصحي، الذي تسبب في نقص الطلب وانخفاض المبيعات لبعض المنتجات، حيث اصبح الكثير من الأشخاص المعنويين عاجزين عن دفع أجور العمال الذين هم

في الأصل متوقفين عن العمل بسبب الوباء، بالإضافة الى إجراءات الحد من الاستيراد مما نتج عنه تذبذب في المواد الأولية، الامر الذي دفع الافراد الى التوجه الى الوظيف العمومي لضمان الأجر على الأقل، كما يرجع ارتفاع الحسابات النشطة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الى التوجه نحو الدفع الالكتروني والتجارة الالكترونية التي عرفت انطلاقة حسنة بسبب الظروف المنشرة في تلك الفترة.

ثانيا/تطور عدد البطاقات البيبنكية المتداولة في الجزائر:

يوضح الجدول التالي تطور عدد البطاقات المتداولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2023 الى غاية جوان 2025:

الجدول رقم 4-4: تطور عدد البطاقات المتداولة في الجزائر (2023-جوان 2025)

	البطاقات البنكية		البطاقة الذهبية	اجمالي البطاقات
السنة	عدد بطاقات للخواص	عدد بطاقات للأعمال	عدد البطاقات الذهبية	اجمالي عدد البطاقات
2023	3834219	187984	12487304	16509507
2024	4021237	217784	15605882	19844903
سنة 2025	عدد البطاقات للخواص	عدد البطاقات للأعمال	عدد البطاقات الذهبية	اجمالي عدد البطاقات
جانفي	3809730	206459	15756333	19772522
فيفري	3822805	211058	15893552	19927415
مارس	3844515	217412	16034753	20096680
افريل	3823714	220407	16189017	20233138
ماي	3795867	222905	16331445	20350217
جوان	3844227	226440	16467230	20537897

المصدر: تجمع النقد الالي، وسائل وتقنيات الدفع.

https://giemonetique.dz/ar/cartes/

تم الاطلاع في 2025/07/30 على الساعة 09:00

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور ملحوظ في اجمالي البطاقات البيبنكية، حيث بلغ اجمالي عدد البطاقات 16509507 بطاقة بيبنكية في سنة 2023، يرجع في الأصل منها 12487304 للبطاقة الذهبية لبريد الجزائر، و3834219 بطاقة ترجع للأفراد و 187984 بطاقة ترجع للمؤسسات، كما سجل 19844903 كإجمالي عدد البطاقات البيبنكية في سنة 2024، يمثل منها 15605882 بطاقة ذهبية لبريد الجزائر، و 4021237 بطاقة للأفراد و 217784 بطاقة للأعمال، كما تشير احصائيات الجدول السابق في شهر جوان من السنة الجارية(2025)، تم تسجل 20537897 كإجمالي عدد البطاقات البيبنكية، يشكل منها 16467230 بطاقة ذهبية لبريد الجزائر، و 3844227 بطاقة خواص و 226440 بطاقة اعمال.

تظهر الاحصائيات السابقة هيمنة البطاقة الذهبية لبريد الجزائر على المعاملات المالية في الجزائر بالدرجة الأولى مقارنة بالبطاقات البيبنكية الأخرى، بالإضافة الى عدد بطاقات الافراد أكبر من عدد بطاقات قطاع الاعمال.

الفرع الثاني: تطور نشاط الدفع عبر أجهزة الصرف الآلي ATM

يعتبر الدفع عبر أجهزة الصرف الالي من اهم طرق الدفع في الجزائر، حيث يمثل الجدول التالي تطور نشاط السحب على الجهاز النقدي (أجهزة الصراف الالي ATM) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية جوان 2025:

الجدول رقم 4-5: تطور أجهزة الصرف الالي في الجزائر (2016-جوان 2025)

السنوات	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الالي البيبنكية العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب
2016	1370	6868031
2017	1443	8310170

2018	1441	8833913
2019	1621	9929652
2020 (*)	3030	58428933
2021	3053	87722789
2022	3658	128035361
2023	3848	174415895
2024	3942	197323075
جوان 2025	4608	19764988

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: تجمع النقد الالي، نشاط السحب عبر جهاز الصراف الالي.

https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/

تم الاطلاع في 31/ 07/ 2025 على الساعة 13:00

(*) في 05 جانفي 2020 انضم بريد الجزائر الى تجمع النقد الالي، وابتداء من 2020 تشمل الاحصائيات نشاط الدفع عن طريق البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور عدد أجهزة الصرف الالي خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد أجهزة الصرف الالي سنة 2016 حوالي 1370 جهاز ويقدر عدد المعاملات بـ 6868031 معاملة، وبلغ عدد الأجهزة سنة 2020 حوالي 3030 جهار بعدد معاملات حوالي 58428933 معاملة، أي ارتفع عدد الأجهزة بحوالي ثلاثة اضعاف مقارنة بسنة 2016، وذلك تزامنا مع جائحة كورونا حيث توجه العديد من المواطنين للسحب من أجهزة الصرف الالي بدل البنوك لتفادي الطوابير الطويلة وكذا احترام برتوكول التباعد الاجتماعي، كما ارتفع عدد أجهزة الصرف الالي الى 4608 في جوان 2025 ، ويقدر حجم المعاملات بـ 19764988 معاملة.

يرجع التزايد الملحوظ في السحب من أجهزة الصراف الالي الى تقبل المواطنين لوسائل الدفع الإلكتروني، خاصة ان السلطات المعنية حرصت على توفيرها في مختلف ربوع الوطن لإتاحة الفرصة

لجميع المواطنين الاستفادة من مزايا الدفع الالكتروني خاصة بعد انضمام بريد الجزائر سنة 2020 الى تجمع النقد الالي، باعتباره يحظى بثقة كبيرة من طرف الشعب الجزائري.

الفرع الثالث: تطور نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني TPE

في إطار تعميم وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر أصدرت وزارة التجارة عدة قوانيين تلزم التجار الجزائريين على امتلاك محطات الدفع جبرا، كما تم تطبيق عقوبات على التجار المخالفين لهذا القرار ومن جانبها قدمت عدة تسهيلات لتبني هذا النظام، مثل تقديم التسريح وتركيب الجهاز مع توفير خدمة الصيانة، يمثل الجدول التالي تطور نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني TPE في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية جوان 2025:

الجدول رقم 4-6: تطور نشاط الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني في الجزائر (2016-جوان 2025)

السنة	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)
2016	5049	65501	44450890240
2017	11985	122694	86177536890
2018	15397	190898	133533413076
2019	23762	274624	191699472111
2020 (*)	33945	711777	473382004301
2021	37561	2150529	1511324949992
2022	46263	2712848	1934305653817
2023	53191	3997165	3151873924937
2024	68140	5579708	4456395807388
جوان 2025	77315	780461	727878813018

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على: تجمع النقد الالي، نشاط الدفع على محطات الدفع الالكتروني.
https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/

تم الاطلاع في 31/07/ 2025 على الساعة 14:00

(*) تشمل الاحصائيات نشاط الدفع الالكتروني عن طريق البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية.

يظهر الجدول السابق تزايد عدد محطات الدفع TPE خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير، حيث بلغت محطات الدفع 5049 جهاز سنة 2016 بما يعادل 65501 عملية بقيمة 44450890240 دج بينما سجل 33945 جهاز سنة 2020 بما يعادل 711777 عملية بقيمة 473382004301 دج، أي زيادة بما يقارب سبعة اضعاف مقارنة بسنة 2016 وهذا راجع لجهود بريد الجزائر في وضع أجهزة الدفع تحت تصرف التجار مجانا لمدة شهرين في اطار البرتوكول الوقاية من جائحة كورونا، بالإضافة الى انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الالي وتوسع استخدام البطاقة الذهبية الى جانب البطاقات البيبنكية الأخرى، وسجل حوالي 77315 جهاز في الى غاية جوان 2025 بعدد معاملات يقدر بـ 780461 عملية بقيمة 727878813018 دج.

تظهر الاحصائيات السابقة تطور ملحوظ في عدد محطات الدفع، وهذا يدل على الاستجابة الإيجابية سواء من طرف التجار أو من طرف المستهلكين الى استعمال الدفع الالكتروني، وهذا تطبيقا لقانون التجارة الالكترونية لسنة 2018، الذي الزم كل التجار والمتعاملين الاقتصاديين على توفير محطات الدفع TPE لتعميم الدفع الالكتروني وتسهيل المعاملات على المواطنين.

الفرع الرابع: تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف

يعتبر الدفع بواسطة الهاتف في الجزائر في بداياته، خاصة مع عدم توفر خاصية التشغيل البيني واقتصارها على ثلاثة أعضاء فقط من تجمع النقد الالي، يمثل الجدول التالي تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف في الجزائر من سنة 2022 الى غاية جوان 2025:

الجدول رقم 4-7: تطور نشاط الدفع بواسطة الهاتف في الجزائر (2022-جوان 2025)

السنوات	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (دج)	العدد الإجمالي لمعاملات التحويل	المبلغ الإجمالي لمعاملات التحويل (دج)
2022	2165941	149135647836	813291	1038112462428
2023	39283478	2785552103718	17841108	24107362761425
2024	58465858	4359042411400	36236137	50367985488590
جوان 2025	5584566	418893199836	3579686	4830115870799

المصدر: تجمع النقد الالي، نشاط الدفع بواسطة الهاتف.

https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-par-mobile/

تم الاطلاع في 2025/07/31 على الساعة 10:00

استنادا لمعطيات الجدول السابق تم تسجيل 2165941 عملية دفع بواسطة الهاتف في سنة 2022 بقيمة 149135647836 دج، وقد عرفت هذه النسبة نموا إيجابيا مستمر حيث ارتفع عدد العمليات ليسجل 5584566 عملية بقيمة 418893199836 دج، كما نلاحظ تزايد معاملات التحويل بواسطة الهاتف خلال هذه السنوات الأخيرة مما يعكس اقبال المواطنين على استعمال وسائل الدفع الحديثة نظرا لسهولتها.

وجدير بالذكر الدفع عبر الهاتف في الجزائر متاح بصفة محدودة، وهو متوفر من خلال خدمة "BaridiPay" التابعة لبريد الجزائر، بالإضافة الى تطبيقات البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام - الجزائر-، المقدمة حصرا لعملائها، لكن من المتوقع ان يرتفع حجم نشاط الدفع عبر الهاتف خاصة بعد ادماج حلول البنوك المحول الوطني للدفع عبر الهاتف "Switch Mobile"، مما يسمح بقابلية التشغيل البيني بين مختلف حلول الدفع عبر الهاتف، الا انه تم اطلاق الدفع عبر الهاتف بين البنوك رسميا في

جانفي 2025 تحت اسم " دي زاد موب باي DZMobPay" بمشاركة سبعة بنوك رائدة، وتعتبر هذه المرحلة التأسيسية مرحلة منظمة وتدريجية تمهد لتعميم الخدمة على كافة زبائن البنوك وبريد الجزائر.

يعتبر الدفع بواسطة الهاتف من الوسائل الدفع الحديثة السهلة الاستعمال والتي تسمح بإجراء المعاملات الصغيرة واليومية، وهذا ما يفسر الاقبال الكبير عليها من طرف الافراد والتجار.

المطلب الثالث: تطور اجمالي المدفوعات الالكترونية في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب لتطور الدفع الالكتروني من حيث عدد عمليات الدفع الالكتروني، والدفع عبر الانترنت حسب النشاط بالإضافة الى عدد تجار الويب المندمجون في الدفع عبر الانترنت.

الفرع الأول: تطور عدد عمليات الدفع الالكتروني

يمثل الشكل التالي تطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 2020 وسنة 2024:

الشكل رقم 4-3: تطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر (2020-2024)

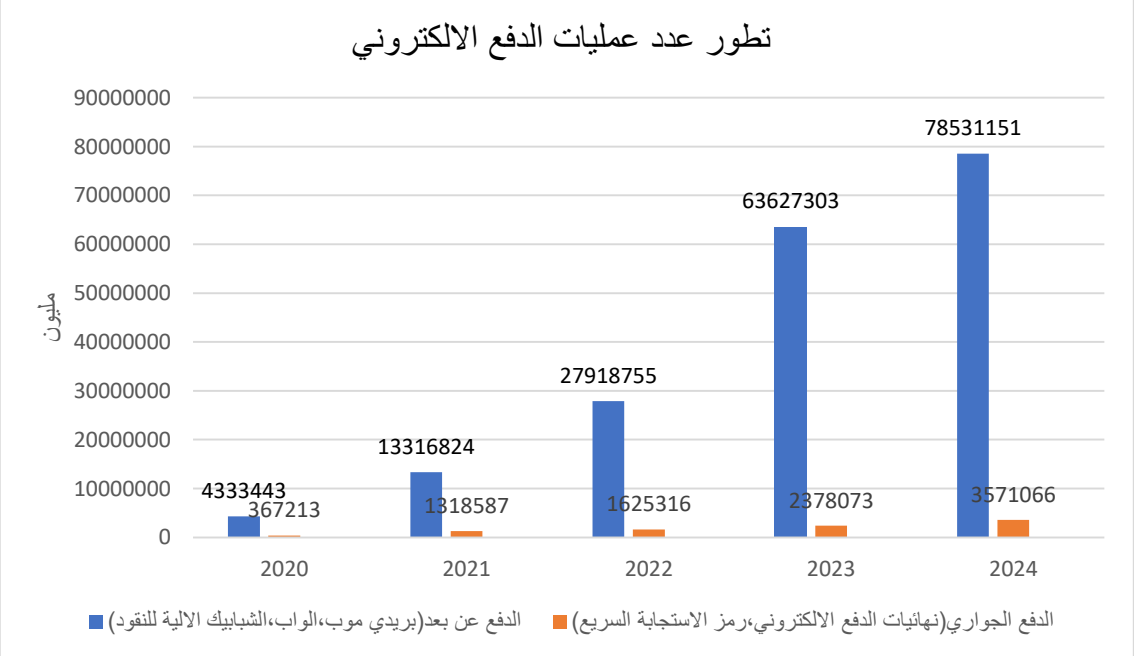

المصدر: وزارة البريد والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، الإنجازات المحققة.
https://www.mpt.gov.dz/nos-realisations/

تم الاطلاع في 2025/07/30 على الساعة 20:00.

نلاحظ من خلال الشكل السابق الخاص بتطور عدد عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر، ان عدد العمليات المنجزة عن طريق الدفع عن بعد شهدت نموا أكبر بكثير من التي تمت عن طريق الدفع الجواري، حيث في سنة 2020 تم تسجيل 4333443 مليون عملية دفع عبر الدفع عن بعد بينما سجل حوالي 367213 عملية دفع عن طريق الدفع الجواري، وفي سنة 2022 سجل حوالي 27918755 عملية دفع عبر الدفع عن بعد وحوالي 1625316 عملية دفع عبر الدفع الجواري، كما سجل في نهاية سنة 2024 حوالي 78531151 عملية دفع عبر الدفع عن بعد مقابل 357166 عملية دفع عبر الدفع الجواري.

نستنتج من الشكل السابق تفضيل المواطن الجزائري الدفع عن بعد في انجاز مختلف معاملاته باستعمال الواب، بريدي موب والشبابيك الالية، لما تقدمه هذه الأخيرة من سهولة استخدام وامان، كذلك عرف الدفع الجواري المتمثل في نهائيات الدفع الالكتروني ورمز الاستجابة السريعة نموا لكن اقل بكثير من نظيره الدفع عن بعد.

الفرع الثاني: تطور الدفع عبر الانترنت حسب النشاط في الجزائر

يمثل الجدول التالي تطور الدفع عبر الانترنت حسب النشاط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية جوان 2025:

الجدول رقم 4-8: نشاط الدفع عبر الانترنت في الجزائر (2016-جوان 2025)

السنة	هاتف/ اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فاتورات	خدمة ادارية	خدمات	بيع ممتلكات	رياضة وترفيه	اجمالي المعاملات
2016	6536	388	51	391	0	0	0	0	7366
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844

2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	0	176982
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	0	202480
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	0	4593960
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	45726	13468	0	7821346
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	152925	9048125
2023	8400869	371317	36996	640485	4086659	1055672	51154	708212	15351354
2024	9838682	758764	61739	1447168	5248922	1386790	106219	746198	19594482

المصدر: تجمع النقد الالي، نشاط الدفع عبر الانترنت.

https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/

تم الاطلاع في 01/ 08/ 12:00

يبين لنا الجدول السابق تطور في عدد معاملات الدفع عبر الانترنت في الجزائر الذي كان بوتيرة ضعيفة قبل سنة 2020، ومقتصراً على بعض الأنشطة فقط كالاتصالات، النقل، تأمين ودفع الفواتير، وبين سنتي 2018 و2020 سجلت بعض العمليات عبر الانترنت الخاصة بالخدمات الإدارية والخدمات المتنوعة وبيع الممتلكات، وبعد سنة 2020 لوحظ أن نشاط الدفع عبر الانترنت شهد وتيرة متسارعة نسبيا في هذه القطاعات، بالإضافة الى بداية دفع خدمات الرياضة والترفيه الكترونيا، حيث سجل عدد الدفع عبر الانترنت في سنة 2024 حوالي 9838682 عملية في نشاط الاتصالات والهاتف، 758764 عملية في قطاع النقل، 61739 عملية في التأمين، 1447168 دفع فواتير، 5248922 عملية في الخدمات الإدارية، 1386790 عملية في الخدمات متنوعة، 106219 عملية بيع ممتلكات، و746198 عملية في قطاع الرياضة والترفيه، ليبلغ اجمالي العمليات المنجزة عبر الانترنت 19594482 عملية.

يرجع التزايد الملحوظ في عدد المعاملات عبر الانترنت بعد سنة 2020 الى أزمة كورونا التي قللت من التنقلات وشجعت على الطلبات الالكترونية، بالإضافة الى انضمام بريد الجزائر في النظام البيني خاصة القبول الكبير التي تحظى به البطاقة الذهبية وسط الجمهور الجزائري، كما شمل ذلك ادماج الخدمات الإدارية جبرا كتسديد حقوق تسجيل الامتحانات الرسمية (شهادة التعليم المتوسط وشهادة البكالوريا) ورسوم التسجيل الجامعي، وكذلك اصبح بيع تذاكر الملاعب يتم حصريا عبر الانترنت باستعمال البطاقات البيبنكية مما ساهم في رفع عدد المعاملات.

الفرع الثالث: عدد تجار الويب المندمجين في نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر

عرفت الجزائر انضمام العدد من التجار في التجارة الالكترونية (Web-marchands)، حيث يمثل الجدول التالي تطور عدد تجار الويب في نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 الى غاية شهر جويلية من سنة 2025:

الجدول رقم 4-9: تطور عدد تجار الويب المندمجون في نظام الدفع عبر الانترنت في الجزائر (2017-جويلية 2025)

السنة	العدد الإجمالي لتجار الويب المندمجون في نظام الدفع عبر الانترنت
2017	16
2018	22
2019	71
2020	83
2021	153
2022	291
2023	475
2024	510
جويلية 2024	644

المصدر: تجمع النقد الالي، وسائل وأجهزة الدفع الالكتروني.

file:///C:/Users/admin/Downloads/MOYENS_DISPOSITIFS_PAIEMENT_VA%20(1).pdf

تم الاطلاع في 2025/08/22 على الساعة 10:00

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور ملحوظ في عدد التجار الالكترونيين المندمجين في نظام الدفع عبر الانترنت، حيث سجل انضمام 16 تاجر سنة 2017، و83 تاجر سنة 2020 بينما سجل 644 تاجر في جويلية 2025 حسب آخر الاحصائيات.

يرجع هذا النمو الإيجابي للتسهيلات الممنوحة للتجار من طرف السلطات المعنية لتعميم وسائل الدفع، وكذلك بسبب جائحة كورونا مما الزم التوجه نحو التجارة الالكترونية، لكن رغم تزايد عدد التجار المنخرطين في نظام الدفع عبر الانترنت الا ان هذه النسبة تبقى ضعيفة مقارنة بالعدد الكلي للتجار.

المبحث الثاني: دراسة حالة بريد الجزائر، البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام

سنقوم من خلال هذا المبحث بدراسة تطور طرق ووسائل الدفع الحديثة في بريد الجزائر، بالإضافة الى البنك الوطني الجزائري (بنك عمومي) ومصرف السلام (بنك خاص)، من اجل التعرف على مختلف الوسائل الحديثة المعتمدة في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة حالة بريد الجزائر

تواصل مؤسسة بريد الجزائر خطاها نحو التحول الرقمي بتكثيف جهودها من اجل توفير حلول عصرية وفعالة ومواصلة الاستثمار في رقمنة خدماتها، لضمان أداء متطور ذو جودة يلبي تطلعات جميع فئات الزبائن عبر مختلف ولايات الوطن، بريد الجزائر هو مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي 02-43 المؤرخ

في 14 جانفي 2002، كما تحكمها القوانيين والتنظيمات السارية، لاسيما القانون 18-04 المؤرخ في 10 ماي 2018 الذي يحدد القواعد العامة للبريد والاتصالات الالكتروني[1].

الفرع الأول: خدمات البطاقة الذهبية

يسعى بريد الجزائر على تقديم خدمات مالية وبريدية آمنة ومريحة، وكذا تعزيز الثقافة الرقمية لدى المواطنين، حيث كل شخص يملك حساب جاري بريدي يمكنه الحصول على البطاقة الذهبية عبر الموقع https://eccp.poste.dz/commande-edahabia ، يتضمن الجدول التالي اهم المعلومات حول البطاقة الذهبية لبريد الجزائر:

الجدول رقم 4-10: معلومات عامة حول البطاقة الذهبية

معلومات عامة حول البطاقة الذهبية	
مدة الصلاحية	سنتين
المبلغ الأدنى المسموح بسحبه على مستوى الشباك الالي	1000 دج
المبلغ الأقصى المسموح بسحبه على مستوى الشباك الالي	50000 دج
المبلغ الأدنى المسموح تسديده عبر نهائي الدفع الالكتروني	100 دج
المبلغ الأقصى المسموح تسديده عبر نهائي الدفع الالكتروني	200000 دج
تعريفات: صناعة البطاقة، تجديد البطاقة، استبدال البطاقة	350 دج
تعريفات تغيير الرمز السري	200 دج
تعريفات: تجميد البطاقة، انهاء خدمة البطاقة	30 دج
الرسم المطبق على حامل البطاقة الذهبية عند القيام بعملية الدفع	التاجر او المورد الالكتروني هو من يتحمل رسوم عملية الدفع

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

[1] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الخدمات النقدية للبطاقة الذهبية. تم الاطلاع في 2025/20/20 على الساعة 20:00. https://www.mpt.gov.dz/faq-pour-les-services-monetiques/

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الخدمات النقدية للبطاقة الذهبية.
https://www.mpt.gov.dz/faq-pour-les-services-monetiques/
تم الاطلاع في 2025/02/20 على الساعة 20:00

كما يبين الشكل التالي الشكل النموذجي للبطاقة الذهبية لبريد الجزائر:

الشكل رقم 4-4: البطاقة الذهبية لبريد الجزائر

المصدر: بريد الجزائر https://eccp.poste.dz/

تقدم البطاقة الذهبية لبريد الجزائر باقة متنوعة من الخدمات والمتمثلة في[1]:

أولا/على مستوى جميع المكاتب البريدية:

تسمح البطاقة بسحب الأموال، الاطلاع على رصيد الحساب الجاري البريدي وتحويل الأموال من حساب الى حساب آخر.

ثانيا/على مستوى الشبابيك الآلية للبنوك المرتبطة بشبكة بريد الجزائر:

تسمح البطاقة بسحب النقود، الاطلاع على رصيد الحساب الجاري البريدي، الاطلاع على الكشف المصغر للعمليات العشر التي تمت بالبطاقة الذهبية، طباعة كشف الهوية البريدية "RIP" (محدد الهوية اللقب، الاسم، العنوان ورقم التعريف البريدي)، تقديم طلب التزويد بدفتر الصكوك، تحويل مبلغ مالي من

[1] بريد الجزائر، الخدمات المقدمة عبر البطاقة الذهبية. تم الاطلاع في 2025/02/20 على الساعة 09:00
https://www.poste.dz/services/particular/service-carte

حساب بريدي الجاري لحساب بريدي جاري اخر، إعادة شحن شريحة الهاتف النقال وإدخال او تغيير رقم الهاتف النقال.

ثالثا/على مستوى أجهزة الدفع الالكتروني TPE المتوفرة عند المتعاملين التجاريين:

تسمح البطاقة بدفع ثمن المشتريات، تسديد الفواتير، حجز تذاكر الطيران، الفنادق...الخ بالإضافة الى إلغاء او تعويض أي دفع.

رابع/على مستوى المتجر الالكتروني لبريد الجزائر "بريدي نت ":

تسمح البطاقة بإعادة شحن بطاقة الهاتف النقال، دفع اشتراك الانترنت "ADSL"، حجز تذاكر الطائرة، الاشتراك في خدمات تطبيق الهاتف النقال بريدي موب، تسديد الفواتير (سونلغاز، سيال والانترنت، موبيليس...الخ).

خامسا/على مستوى مواقع الانترنت التجارية:

تسمح البطاقة بالقيام بمختلف عمليات الدفع، الشراء والحجز، بالإضافة الى إلغاء وتعويض الشراء.

سادسا/خدمة السحب بدون بطاقة " Cardless":

تسمح هذه الخدمة لحامل البطاقة الذهبية من سحب أمواله من أي موزع آلي دون الحاجة لاستعمال البطاقة، وهذا من خلال التطبيق الهاتفي بريدي موب الذي يتميز بالسرعة والأمان.

سابعا/الخدمة الممتازة للبطاقة الذهبية (التوزيع البريدي السريعService Prémium):

هذه الخدمة الممتازة متاحة للزبائن الذين يطلبون البطاقة الذهبية لأول مرة او الراغبين في تجديدها وتعطي هذه الخدمة الأولوية في تسريع جميع مراحل انتاج البطاقة الذهبية، انطلاقا من مرحلة طلبها

وصناعتها، توجيهها، توصيلها وتسليمها الى الزبون، كما تقدر تعريفة الخدمة الممتازة بـ 1008.40 دج بدون رسوم تخصم تلقائيا من الحساب الجاري للزبون بعد تأكيد طلبه[1].

ثامنا/خدمة التطبيق الهاتفي" بريدي موبBaridiMob":

هي عملية تطبيقية على الهاتف النقال تمكن من الاطلاع على رصيد الحساب الجاري البريدي وتسيير البطاقة الذهبية، الاطلاع على الكشف المصغر للعمليات العشر التي أنجزت بواسطة البطاقة الذهبية، تحويل مبالغ مالية بين الحسابات البريدية الجارية، تجميد البطاقة الذهبية وإعادة تنشيطها، تحديد الموقع الجغرافي لأي شباك ألي للبنوك التابعة لبريد على كامل القطر الوطني، الاطلاع على العروض الاشهارية، حفظ عمليات التحويل كنماذج حتى يتسنى استعمالها لاحقا، يمكن تحميل هذا التطبيق على الهاتف الذكي او اللوحة الرقمية انطلاقا من Google PAL او App Store[2].

تاسعا/خدمة الدفع عن طريق الهاتف النقال "بريدي بايBaridi Pay ":

تتجسد هذه الخدمة في رمز الاستجابة السريع المعروف بـ "كيو ار كود QR Code"، وهي وسيلة دفع حديثة مبنية على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الابعاد، يتم استعمالها دون أي اتصال (أي بدون بطاقة وبدون سيولة) يكفي اجراء عملية مسح ضوئي انطلاقا من بريدي موب، يتم بعدها منح رمز الإجابة السريع للتاجر وهو الرمز الذي يسمح للزبون بتحويل المبلغ من حسابه الى حساب التاجر بكل امان[3].

---

[1] بريد الجزائر، الخدمة الممتازة للبطاقة الذهبية. تم الاطلاع في 2024/02/20 على الساعة 10:00
https://www.poste.dz/services/particular/premium

[2] بريد الجزائر، خدمات تقدمها البطاقة الذهبية. تم الاطلاع في 20/ 02/ 2025 على الساعة 23:00
https://www.poste.dz/services/professional/baridimobweb

[3] بريد الجزائر، خدمات تقدمها البطاقة الذهبية. تم الاطلاع في 2025/02/20 على الساعة 23:30

عاشرا/خدمة "بريدي ويب BARIDIWEB":

يمنح بريد الجزائر هذه الخدمة حصرا لزبائنه الحاملين للبطاقة الذهبية للاستفادة من الخدمات المالية البريدية عبر البوابة الالكترونية www.poste.dz ، كالاطلاع على الحساب البريدي الجاري، تسيير البطاقة الذهبية، التحويل المالي من حساب الى حساب آخر، الاطلاع على العمليات المنجزة بالبطاقة، طلب إعادة اصدار الرقم السري الخاص بالبطاقة الذهبية والبرمجة الدورية لتحويل الأموال من حساب بريدي جاري الى حساب بريدي جاري آخر[1].

كما أعلنت مؤسسة بريد الجزائر انها ستشرع في اصدار النسخة الجديدة من البطاقة الذهبية الكلاسيكية، بحلتها المحسنة ابتداءً من 20 جويلية 2025 وهذا في إطار الجهود المتواصلة للارتقاء بجودة خدماتها وتعزيز تجربة زبائنها، حيث تحمل البطاقة الجديدة تصميم عصري يضمن جودة عالية ومدة صلاحيتها أربع (4) سنوات بدلا من سنتين في النسخة السابقة، يتم استصدار البطاقة الجديدة مقابل 350 دج، وتشمل مختلف مزايا واستخدامات البطاقة مع إمكانية تتبع الطلبات الكترونيا وتأكيدها عبر الرسائل النصية القصيرة[2]، ويمثل الشكل التالي نموذج عن البطاقة الذهبية الكلاسيكية لبريد الجزائر:

الشكل رقم 4-5: البطاقة الذهبية الكلاسيكية

---

https://www.poste.dz/services/corporate/Baridi_pay_cor

[1] بريد الجزائر، خدمات تقدمها البطاقة الذهبية. تم الاطلاع في 2025/02/20 14:00

https://www.poste.dz/services/professional/baridimobweb

[2] بريد الجزائر، اصدار جديد للبطاقة الذهبية الكلاسيكية. تم الاطلاع في 2025/08/30 على الساعة 13:00

https://www.poste.dz/news/s/sdr-jdyd-llbtq-ldhhby-lklsyky-bsyg-mhswn-wslhy-tmtd-lrb-snwt

المصدر: بريد الجزائر، اصدار جديد للبطاقة الذهبية الكلاسيكية.

https://www.poste.dz/news/s/sdr-jdyd-llbtq-ldhhby-lklsyky-bsyg-mhswn-wslhy-tmtd-lrb-snwt

تم الاطلاع في 2025/08/30 على الساعة 14:00

الفرع الثاني: تطور الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر

تتخذ مؤسسة بريد الجزائر عدة استراتيجيات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، في إطار عصرنة خدماتها من اجل تعميم الدفع الالكتروني.

أولا/تطور عدد البطاقات الذهبية:

عرفت البطاقة الذهبية انتشارا واسعا على المستوى الوطني نظرا للخدمات المتنوعة التي تمنحها للحامليها، فيما يلي سنعرض تطور عدد البطاقات الذهبية المصدرة والبطاقات النشطة في الجزائر.

أ-**تطور عدد البطاقات الذهبية المصدرة لبريد الجزائر:** يمثل الجدول التالي التطور الشهري لعدد البطاقات الذهبية لبريد الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2024 الى غاية جويلية 2025:

الجدول رقم 4-11: تطور البطاقة الذهبية المصدرة لبريد الجزائر (جانفي 2024-جويلية 2025)

الأشهر	سنة 2024	سنة 2025
جانفي	12693459	15756333
فيفري	12850095	15893552
مارس	12983176	16034753
افريل	12983176	16189017
ماي	13140100	16331445

جوان	13354877	16467230
جويلية	14684786	16597043
اوت	14901507	/
سبتمبر	15071358	/
أكتوبر	15250879	/
نوفمبر	15420686	/
ديسمبر	15605882	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الآلي.

يبين لنا الجدول السابق تزايد عدد البطاقات الذهبية لبريد الجزائر شهريا، حيث بلغ عدد البطاقات في جانفي 2024 حوالي 12693459 بطاقة، وفي شهر جوان بلغت 13354877بطاقة و15605882 بطاقة في شهر ديسمبر من سنة 2024، وسجل حوالي 15756333بطاقة في جانفي 2025 أي بفارق 3062874 بطاقة مقارنة بجانفي 2024 ويمثل نمو معتبر مما يؤكد الاقبال الكبير على البطاقة الذهبية من طرف الافراد والمؤسسات، كما سجل حسب آخر الاحصائيات 16597043 بطاقة ذهبية في جويلية 2025، يمكننا القول ان البطاقة الذهبية هي البطاقة البيبنكية المهيمنة في الجزائر على باقي البطاقات البيبنكية خاصة بعد انضمامها في تجمع النقد الالي في جانفي 2020، وخاصة ان بعض القطاعات ألزمت الدفع الالكتروني بالبطاقة الذهبية مثل وزارة التربية الوطني في دفع حقوق التسجيل للامتحانات الرسمية وكذا وزارة التعليم العالي في تسديد رسوم التسجيل الجامعي، وكذلك في تسديد ايجار سكنات عدل إضافة الى دفع الضرائب، كما صرح بريد الجزائر لتقديمه لخدمة الدفع عن طريق رمز الاستجابة السريعة، كل هذه العوامل جعلت من البطاقة الذهبية الاختيار الأول في تسوية مختلف المعاملات المالية.

ب-عدد البطاقات الذهبية النشطة لبريد: يمثل الجدول التالي التطور الشهري لعدد البطاقات الذهبية النشطة، أي التي على الأقل اجرت معاملة واحدة سواء كانت سحب، دفع عن قرب او دفع عبر الانترنت، خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2024 الى غاية شهر جويلية من شهر 2025:

الجدول رقم 4-12: عدد البطاقات الذهبية التي اجرت على الأقل معاملة في بريد الجزائر (جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	سنة 2024			سنة 2025		
	سحب	دفع عن قرب	دفع عبر الانترنت	سحب	دفع عن قرب	دفع عبر الانترنت
جانفي	1350369	129052	91790	1562152	221290	180617
فيفري	1188019	120793	96333	1418088	235670	200911
مارس	1391322	140867	154118	1571628	238433	230831
افريل	1307373	128938	125450	1437543	232343	213425
ماي	1317155	138776	131471	1591880	277911	235440
جوان	1313959	131685	132015	1590567	270623	238915
جويلية	1344667	136606	118415	1524167	291406	203071
اوت	1341359	148321	141968	/	/	/
سبتمبر	1456785	163273	178234	/	/	/
أكتوبر	1406913	157508	199883	/	/	/
نوفمبر	1376603	162100	206566	/	/	/
ديسمبر	1574635	811253	197319	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الالي.

توضح معطيات الجدول السابق مختلف المعاملات التي أنجزت بالبطاقات الذهبية النشطة التي عرفت تزايد ملحوظ، حيث سجل 1350369 بطاقة أنجزت عملية سحب في جانفي 2024 في المقابل

1562152 بطاقة في جانفي 2025 أي بفارق 211783 بطاقة، وسجل 129052 بطاقة اجرت دفع عن قرب في جانفي 2024 في المقابل تم تسجيل 221290 بطاقة في جانفي 2025 أي بفارق 92238 بطاقة، بينما سجل 91790 بطاقة اجرت دفع عبر الانترنت في جانفي 2024 وفي المقابل تم تسجيل 180617 بطاقة في جانفي 2025 أي بفارق 88827 بطاقة، كما تم تسجيل 1344667 بطاقة اجرت سحب في جويلية 2024 و1524167 بطاقة في جويلية 2025 أي بفارق 179500 بطاقة، كما تم تسجيل 136606 بطاقة اجرت دفع عن قرب في جويلية 2024 و291406 بطاقة في جويلية 2025 أي بفارق 154800 بطاقة، كما انجزت 118415 بطاقة عملية دفع عبر الانترنت في جويلية 2024 و203071 بطاقة في جويلية 2025 أي بفارق 84656 بطاقة، على العموم تم استعمال البطاقة الذهبية في عمليات السحب من أجهزة DAB وGAB بشكل كبير مقارنة بعمليات الدفع عن قرب والدفع عبر الانترنت.

ثانيا/تطور الدفع عبر نهائيات الدفع TPE لبريد الجزائر:

يتولى بريد الجزائر مهمة توزيع أجهزة الدفع النهائي على مختلف المنشآت الاقتصادية عبر القطر الوطني، حيث يمثل الجدول التالي تطور الشهري للدفع عبر نهائيات الدفع لبريد الجزائر، خلال الفترة الممتدة من شهر جانفي 2024 الى غاية شهر جويلية من شهر 2025:

الجدول رقم 4-13: تطور الدفع عبر نهائيات الدفع لبريد الجزائر (جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	2024			2025		
	عدد المعاملات	عدد TPE نشيط	العدد الإجمالي TPE	عدد المعاملات	عدد TPE نشيط	العدد الإجمالي TPE
جانفي	41066	360	5638	57296	400	5998
فيفري	36105	342	5606	59105	546	6019

مارس	48367	348	5620	72643	592	6020
افريل	39827	333	5708	65173	600	6338
ماي	43652	358	5707	94757	750	6349
جوان	39738	314	5709	68773	693	6354
جويلية	37597	336	5705	63735	656	6408
اوت	36580	312	5701	/	/	/
سبتمبر	45845	325	5695	/	/	/
أكتوبر	43212	297	5691	/	/	/
نوفمبر	43739	298	5711	/	/	/
ديسمبر	47765	213	5987	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الالي.

حسب معطيات الجدول السابق سجل في جانفي 2024 حوالي 5638 جهاز نهائي الدفع موزع عبر بريد الجزائر، يمثل منه 360 جهاز نشيط فقط انجز 41066 معاملة، أي بمعدل 5278 جهاز خارج الخدمة وهذا مؤشر عن عزوف التجار على استعمال الدفع الالكتروني وتفضيلهم للدفع النقدي، كما تظهر احصائيات المبينة في الجدول تذبذب طفيف خلال سنة 2024، حيث تراوح عدد نهائي الدفع بين 5606 و5709 جهاز موزع ونلمس تراجع في عدد نهائي الدفع النشيط ليصل الى 297 جهاز نشيط بمعدل 43212 معاملة، بعد هذا العزوف تم تكثيف الرقابة من طرف وزارة التجارة على مدى استعمال التجار لنهائي الدفع وبداية تطبيق غرامات مالية، بعدها عرف نهائي الدفع النشيط تزايد بين شهر جانفي 2025 بـ 5998 جهاز و 400 جهاز نشيط الى 6408 جهاز و656 جهاز نشيط، رغم ذلك لا يزال عدد الأجهزة خارج الخدمة عدد كبير جدا والذي قدر بـ 5752 جهاز تابع لبريد الجزائر.

ثالثا/تطور أجهزة الصراف الالي ATM لبريد الجزائر:

يمثل الجدول التالي التطور الشهري لعدد أجهزة الصراف الالي لبريد الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 2024 الى غاية جويلية 2025:

الجدول رقم 4-14: تطور عدد أجهزة الصراف الاليATM لبريد الجزائر(جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	سنة 2024		سنة 2025	
	عدد ATM	عدد ATM النشيط	عدد ATM	عدد ATM النشيط
جانفي	1993	1909	1996	1922
فيفري	1993	1908	2108	1922
مارس	1995	1922	2412	2374
افريل	1995	1932	2588	2549
ماي	1995	1918	2592	2559
جوان	1994	1915	2593	2554
جويلية	1994	1896	2596	2546
اوت	/	/	/	/
سبتمبر	1996	1879	/	/
أكتوبر	1996	1893	/	/
نوفمبر	1996	1841	/	/
ديسمبر	1996	1793	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الالي.

حسب معطيات الجدول السابق نلاحظ زيادة في عدد أجهزة الصراف الالي لبريد الجزائر، حيث سجل 1993 جهاز ولكن 1909 جهاز نشيط فقط في جانفي 2024، وفي جويلية من نفس السنة سجل 1994 جهاز و1896 جهاز نشيط، كما سجل 1996 جهاز منه 1793 جهاز نشيط في ديسمبر 2024 أي حوالي 203 جهاز خارج الخدمة، وفي جانفي 2025 بقي نفس عدد الأجهزة مع ارتفاع

الأجهزة النشيطة لتبلغ 1922 جهاز نشيط، اما في جويلية 2025 بلغ عدد الأجهزة 2596 جهاز منه 2546 جهاز نشيط و5 جهاز خارج الخدمة.

حسب احصائيات الجدول تم زيادة أجهزة الصراف الالي لبريد الجزائر في غضون 19 شهر (من جانفي 2024 الى جويلية 2025) بـ 603 جهاز موزعين عبر القطر الوطني، بالإضافة الى ارتفاع عدد أجهزة الصراف الالي النشطة لبريد الجزائر بـ 637 جهاز نشيط، ويعود هذا التذبذب في عدد أجهزة الصراف الالي النشيطة الى خلل تقني، بالإضافة الى تعطل بعض الأجهزة بسبب سوء استعمالها من طرف المتعاملين.

المطلب الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA

يشارك البنك الوطني الجزائري في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال اتخاذ عد إجراءات تتماشى مع التوجه الوطني، حيث أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، ومارس كافة نشاطات البنك الشاملة وتمت إعادة هيكلته في سنة 1988، تم رفع رأسماله كأول مرة في جوان 2009 من 14600 مليار دينار جزائري الى 41600 مليار دينار جزائري، ثم في جوان 2018 تم رفع رأسماله مرة أخرى الى 150000 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2023 تم رفع رأسماله بنسبة 100% ليصبح 300 مليار دينار جزائري[1]، كما يسعى البنك الوطني الجزائري الى تحسين مستوى الخدمات المصرفية من خلال توسيع وتحديث شبكة الاستغلال وفق التكنولوجيا الحديثة لطرح منتجات وخدمات.

الفرع الأول: الخدمات الالكترونية للبنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري عدة خدمات الكترونية لزبائنه، سواء كانوا افراد، تجار او مؤسسات وفيما يلي نذكر اهم هذه الخدمات:

[1] البنك الوطني الجزائري، التعريف بالبنك. تم الاطلاع في 07/ 07/ 2025 على الساعة 07:00
https://www.bna.dz/fr/presentation-de-la-bna/

أولا/الخدمات الالكترونية المقدمة للأفراد:

تتمثل الخدمات الالكترونية المقدمة للأفراد في:

أ-**باقة الحزمة "BNA.net"**: تسمح هذه الخدمة بالاتصال الدائم بالحساب البنكي عبر الانترنت على منصة الويب، وهي متوفرة 24 ساعة و7/7 أيام وتقدم الخدمات التالية[1]:

- الولوج الى لوحة المعلومات على منصة الويب التي تلخص أرصدة الحسابات والعمليات المنجزة.

- الاطلاع على الأرصدة وتاريخ ارصدة الحسابات لمدة 23 شهرا.

- الاطلاع على معاملات الأخيرة للحساب، والاطلاع على البطاقات والمعاملات النقدية التي تتم بواسطة البطاقة.

- تحميل كشوفات الحساب وتحرير كشوفات الحساب لمدة عام وبصيغ مختلفة، وإصدار بيانات كشف التعريفة البنكية.

-الوصول الى مربع الحوار الذكي للتعرف على منتجات البنك والوصول المباشر الى الخدمات المختلفة..

- الاطلاع والمتابعة آنيا على تفاصيل التمويل المتعاقد عليه (النوع، المبلغ والاستحقاق).

- خدمة الرسائل البنكية، وخدمة الاشعارات عبر الرسائل النصية القصيرة، وخدمة الاشعارات في المساحة الشخصية للخدمات البنكية الالكترونية للتذكير قبل تاريخ الاستحقاق.

ب- **باقة الحزمة "+BNA.net"**: تقدم هذه الباقة نفس خدمات باقة الحزمة "BNA.net" بالإضافة الى خدمات أخرى تتمثل في:

[1] البنك الوطني الجزائري، الخدمات البنكية الالكترونية. تم الاطلاع في 2025/07/07 على الساعة 07:00
https://www.bna.dz/fr/particulier-ebanking/

-التحويل مرة واحدة من حساب الى حساب نفس الزبون، وكذا التحويل الى مستفيدين موّطنين في وكالات البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى، تحويلات الرواتب للشركات باستثناء عملاء.

-تحويل آني لمرة واحدة من حساب توفير الى حساب الشيكات لنفس المستخدم.

-تحويل دائم كبرمجة تحويلات داخلية وخارجية، بالإضافة الى تحويل متعدد لكتلة الأجور بإدراج تحويلات متعددة.

-طلب دفتر الشيكات والبطاقة البيبنكية، والحصول على خدمة التجارة الالكترونية "e-Trade".

ت-تطبيق خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين البنوك: يقدم البنك الوطني الجزائري خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول " WIMPAY BNA" بعد الإعلان عن انخراطه في الدفع عبر الهاتف بين البنوك لتطبيق الدفع بدون تلامس المتصلة بالشبكة الوطنية للهاتف المحمول لشركة "SATIM"[1].

ث-خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت: تسمح هذه الخدمة بالتسديد عبر الانترنت لمختلف المشتريات والفواتير (سونلغاز، سيال، الوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينه عدل ...الخ)، ومن اجل حماية معاملات الدفع يتم تطبيق الرقم السري المتغير، أي ارسال كلمة مرور واحدة الى رقم هاتف المنخرط لكل معاملة جديدة[2].

-**خدمة الدفع بدون تلامس "WIMPAY BNA"**: تتم عملية الدفع بدون تلامس عن طريق مسح (تصوير) رمز الاستجابة السريعة "QR-CODE"، تمكن هذه التقنية من اجراء العمليات التالية[3]:

- الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة لتسديد مختلف المشتريات والفواتير.

---

[1] البنك الوطني الجزائري، إطلاق تطبيق خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين البنوك. تم الاطلاع في 2025/08/25 على الساعة 10:00

https://www.bna.dz/fr/lancement-de-la-version-interbancaire-de-lapplication-de-paiement-mobile-wimpay-dz-bna/

[2] البنك الوطني الجزائري، الدفع الالكتروني عبر الانترنت. تم الاطلاع في 2025/08/25 على الساعة 13:00

https://www.bna.dz/fr/e-paiement/

[3] البنك الوطني الجزائري، خدمة الدفع بدون تلامس. تم الاطلاع في 2025/08/20 على الساعة 19:00.

https://www.bna.dz/wimpay-bna/

-اجراء عمليات التحويل لمستخدمي WIMPAY BNA، والاطلاع على كشف العمليات المنجزة.

ثانيا/البطاقات البنكية المصدرة للأفراد:

يصدر البنك الوطني الجزائري باقة متنوعة من البطاقات البيبنكية، تختلف في الخدمات المقدمة حسب اختلاف احتياج الزبائن، وتتمثل في:

أ-**البطاقة البيبنكية مسبقة الدفع**: البطاقة البيبنكية للبنك الوطني الجزائري هي بطاقة سحب ودفع مدعمة بحساب بنكي، وتأخذ شكلين البطاقة البيبنكية الكلاسيكية والبطاقة البيبنكية الذهبية، وهذا حسب دخل حامل البطاقة، تقدم مجانا وصالحة لمدة ثلاث سنوات، تسمح بإجراء العمليات البنكية التالية[1]:

-السحب من جميع أجهزة الصراف الالي المنتشرة عبر الوطن، وكذا الاطلاع على الرصيد.

-الدفع عبر أجهزة الدفع الالكتروني.

-التحويلات على الشبابيك الاوتوماتيكية للبنك الوطني الجزائري.

-ارسال اشعار برسائل حول رصيد الحساب البنكي، وحول العمليات المنجزة في وقتها الفعلي.

يمثل الشكل التالي نموذج عن البطاقة البيبنكية الكلاسيكية والذهبية للبنك الوطني والجزائري:

[1] البنك الوطني الجزائري، البطاقات البيبنكية. تم الاطلاع في 20/08/ 2025 على الساعة 19:30.
https://www.bna.dz/fr/particulier-cartes-cib-sms-card/

الشكل رقم 4-6: شكل البطاقة البيبنكية الكلاسيكية والذهبية

المصدر: البنك الوطني الجزائري، البطاقات البيبنكية. تم الاطلاع في 2025/08/20 على الساعة 20:00
https://www.bna.dz/fr/particulier-cartes-cib-sms-card/

ويمثل الجدول التالي أسقف البطاقة البيبنكية المصدرة من طرف البنك الوطني الجزائري:

الجدول رقم 4-15: أسقف البطاقة البيبنكية الكلاسيكية والذهبية

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي	السقف حسب مبلغ عملية الدفع
البطاقة البيبنكية الكلاسيكية	100.000 دج	100.00 دج	**100.000دج**
البطاقة البيبنكية الذهبية	150.000دج	150.000دج	**150.000دج**

المصدر: البنك الوطني الجزائري، البطاقات البيبنكية.
https://www.bna.dz/fr/particulier-cartes-cib-sms-card/
تم الاطلاع في 2025/08/20 على الساعة 20:00

ب- بطاقة النخبة: هي بطاقة بيبنكية مدعمة بحساب بنكي صالحة لمدة ثلاث سنوات، تسمح بالقيام بعمليات السحب والدفع الجواري والدفع عبر الانترنت، وكذا التحويل والتحصيل، كما تقدم خدمات أخرى تتمثل في[1]:

[1] البنك الوطني الجزائري، بطاقة النخبة. تم الاطلاع في 2025/08/20 على الساعة 20:30
https://www.bna.dz/fr/particulier-cartes-cib-sms-card/

– تقديم المساعدة الصحية، خدمات الاستقبال، الارشاد والمساعدة في التأمين من الحوادث الجسمانية.

–المساعدة على الطريق في حالة حدوث عَطل.

–ضمان النقل والإقامة لزيارة أحد الأقارب في المستشفى.

–الاشعار برسائل نصية قصيرة عن رصيد الحساب، وعن المعاملات التي تمت بالبطاقة في الوقت الفعلي.

– سقف السحب اليومي 200.000.00دج، وسقف الدفع اليومي 500.000.00دج.

ت–بطاقة التوفير: هي بطاقة سحب مدعومة بحساب التوفير صالحة لمدة ثلاث سنوات، تسمح بإجراء عمليات سحب مؤمنة برمز سري عبر أجهزة الصراف الالي، والاطلاع على رصيد حساب التوفير دون الحاجة الى التنقل، وتختلف بطاقة التوفير باختلاف حساب التوفير وتتمثل في[1]:

–بطاقة التوفير بفائدة، وبطاقة توفير بدون فائدة.

–بطاقة توفير مستقبلي للقصر بفائدة، وبطاقة توفير مستقبلي للقصر بدون فائدة.

ث–بطاقة فيزا: هي بطاقة سحب ودفع دولية صالحة لمدة ثلاث سنوات، موجهة للزبائن الذين يملكون حساب بالعملة الصعبة (رصيد دائم لا يقل عن 100يورو)، بالإضافة الى حساب الشيك بالدينار (رصيد دائم لا يقل عن 8000.00 دج) مفتوح على مستوى نفس الوكالة البنكية، مع عدم وجود معارضة على الحساب البنكي، تسمح هذه البطاقة بالقيام بعدة عمليات وهي[2]:

–اجراء عملية السحب، والاطلاع على الرصيد وتغيير رقم التعريف الشخصي عبر أجهزة الصراف الالي.

–اجراء عمليات الدفع على عبر أجهزة الدفع الالكتروني الخاصة ببطاقة الفيزا بالخارج.

[1] البنك الوطني الجزائري، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/20 على الساعة 21:00.
https://www.bna.dz/fr/particulier-cartes-cib-sms-card/

[2] البنك الوطني الجزائري، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/20 على الساعة 21:30.
https://www.bna.dz/fr/particulier-cartes-cib-sms-card/

-الدفع عبر الانترنت 24/24 ساعة و7/7 أيام.

ويمثل الشكل التالي نموذج عن بطاقة فيزا للبنك الوطني الجزائري:

الشكل رقم 4-7: شكل بطاقة فيزا

المصدر: البنك الوطني الجزائري، البطاقات البنكية

https://www.bna.dz/fr/particulier-cartes-cib-sms-card/

تم الاطلاع في 2023/08/20 على الساعة 21:30

ج- بطاقة "ONE PAY": هي بطاقة سحب ودفع مؤجل مخصصة للزبائن أصحاب الشيك الكلاسيكية (لابد من حساب مُوطن)، والذين يملكون دخل دائم ويتمتعون بالملاءة المالية، تتيح التحكم الأمثل في المخاطر المالية غير متوقعة، تسمح بإنجاز العمليات التالية:

-السحب النقدي، الدفع الجواري والدفع عبر الانترنت، والدفع المؤجل في تاريخ محدد.

-الاطلاع على رصيد الحساب وآخر عشر عمليات، ونسخ كشف الهوية البنكية.

-متابعة المعاملات عبر BNAtic.

-يتم خصم المدفوعات الجوارية او عبر الانترنت بهذه البطاقة مرة واحدة شهريا.

-تلقي اشعارات نصية قصيرة لكل دفع مع توضيح مبلغ المعاملة.

ثالثا/الخدمات الالكترونية المقدمة للمهنيين:

يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات للمهنيين وتتمثل في:

أ-**الدفع بدون تلامس "WIMPAY-BNA PRO/STORE"**: تعتمد هذه الخدمة على مسح الاستجابة السريعة، ولها عدة وظائف لأصحاب المحلات والمتاجر، نذكر منها[1]:

-قبول معاملات الدفع عن طريق الاستجابة السريعة " QR-Code" مقابل السلعة او الخدمة المقدمة.

-تسيير البائعين ونقاط البيع، والاطلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع، وكذا الاطلاع على كشف العمليات المنجزة.

ب-**الدفع بدون تلامس "WIMPAY BNA MARCHAND"**: هذا التطبيق مصمم للتجار يقدم حل رقمي شامل وآمن، يسهل المدفوعات ويحسن التدفقات المالية، يعتمد على رمز الاستجابة السريعة الذكي لتحصيل الخدمات، يقدم العمليات التالية[2]:

-استرداد سريع للمدفوعات المنجزة مسبقا.

-الاطلاع الفوري على رصيد الحساب الجاري للتاجر، والوصول الى تاريخ جميع المعاملات بالتفصيل.

-انشاء وتسيير حسابات أمين الصندوق لمختلف نقاط البيع التابعة للتاجر عن طريق تطبيق "Caissier".

ت-**ادماج الدفع الالكتروني عبر الانترنت:** تمكن هذه العملية التجار بإدماج الدفع الالكتروني عبر الانترنت على مواقع التجارة الالكترونية الخاصة بهم، مما يسمح لهم صرف معاملات البيع على مدار 24/24 ساعة و7/7 أيام من موقعها على الانترنت، وبالإضافة الى قبول معاملات الشراء عبر

[1] البنك الوطني الجزائري، تطبيقات الدفع بدون تلامس. تم الاطلاع في 2025/08/20 على الساعة 22:00
https://www.bna.dz/fr/professionnel-wimpay-bna-pro/

[2] البنك الوطني الجزائري، الدفع بدون تلامس. تم الاطلاع في 2025 /08/20 على الساعة 23:00
https://www.bna.dz/fr/prowimpay-bna-marchand/

البطاقات البيبنكية والبطاقة الذهبية، مدة صلاحية العضوية في منصة الدفع عبر الانترنت محددة بسنة واحدة قابلة للتجديد[1].

رابعا/البطاقات الالكترونية المصدرة للمهنيين:

كما يصدر البنك الوطني الجزائري بطاقات بيبنكية لصالح المهنيين وهذا لتلبية احتياجاتهم المهنية وتتمثل في[2]:

أ-**بطاقة الاعمال للمهنيين:** هي بطاقة سحب ودفع مدعومة بحساب جاري مصممة خصيصا للمهنيين وتأخذ شكلين بطاقة الاعمال الكلاسيكية وبطاقة الاعمال الذهبية، وهي صالحة لمدة ثلاث سنوات وتسمح بإجراء العمليات التالية:

-السحب من جميع أجهزة الصراف الالي، والدفع الجواري عبر محطات الدفع الالكتروني، وكذا الدفع الالكتروني.

-الدفع عبر أجهزة الصراف الالي التابعة للبنك الوطني الجزائري بما فيه عمليات التحويل.

-ارسال اشعارات رسائل حول رصيد الحساب البنكي، وحول العمليات المنجزة في وقتها.

ويمثل الجدول التالي أسقف بطاقة الاعمال الخاصة بالمهنيين:

الجدول رقم 4-16: أسقف بطاقة الاعمال الخاصة بالمهنيين

نوع البطاقة	سقف الدفع اليومي	سقف الدفع الشهري	السقف حسب مبلغ عملية الدفع
البطاقة الكلاسيكية	50.000دج	300.000دج	80.000دج
البطاقة الذهبية	50.000دج	15.000.000دج	350.000دج

[1] البنك الوطني الجزائري، ادماج الدفع الالكتروني عبر الانترنت. تم الاطلاع في 2025/08/19 على الساعة 08:00.
https://www.bna.dz/fr/professionnel-integrer-le-paiement-en-ligne/

[2] البنك الوطني الجزائري، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/21 على الساعة 10:00.
https://www.bna.dz/fr/professionnel-cartes-cib-sms-card/

المصدر: البنك الوطني الجزائري، البطاقات البيبنكية.

https://www.bna.dz/fr/professionnel-cartes-cib-sms-card/

تم الاطلاع في 2025/08/21 على الساعة 10:00.

ب-بطاقة النخبة: هي بطاقة بيبنكية مخصصة للمهنيين، صالحة لمدة ثلاث سنوات، تسمح بإجراء العمليات التالية:

- تقديم المساعدة الصحية، خدمات الاستقبال، الارشاد والمساعدة في التأمين من الحوادث الجسمانية.

-المساعدة على الطريق في حالة حدوث عَطل.

-ضمان النقل والإقامة لزيارة أحد الأقارب في المستشفى.

-الاشعار برسائل نصية قصيرة عن رصيد الحساب، وعن المعاملات التي تمت بالبطاقة في الوقت الفعلي.

- سقف السحب اليومي 50.000.00دج، وسقف الدفع اليومي 20.000.000.00دج.

ج-بطاقة الاعمال " الضرائب": هي بطاقة بيبنكية مدعومة بحساب فرعي "احتياطي"، مخصصة حصريا لدفع الرسوم الضريبية، هذه البطاقة مجانية لدافعي الضرائب والزبائن المهنيين والمؤسسات التابعة للبنك الوطني الجزائري، وهي صالحة لمدة ثلاث سنوات، تتميز بـ:

-رقمنة وتبسيط وتأمين عمليات دفع الرسوم الضريبية على منصة المديرية للضرائب "مساهمتك".

-سقف سداد استثنائي حصري ومكيف مع احتياجات دافعي الضرائب يصل الى 30.000.000.00دج.

يمثل الشكل التالي نموذج عن بطاقة الاعمال "ضرائب" للبنك الوطني الجزائري:

الشكل رقم 4-8: شكل بطاقة الاعمال " ضرائب"

المصدر: البنك الوطني الجزائري، البطاقات البيبنكية.

https://www.bna.dz/fr/professionnel-cartes-cib-sms-card/

تم الاطلاع في 2025/08/21 عل الساعة 10:30.

خامسا: البطاقات البنكية المصدرة للمؤسسات

يصدر البنك الوطني الجزائري بطاقات بيبنكية خاصة بالمؤسسات وتتمثل في[1]:

أ-**بطاقة الاعمال للمؤسسات:** هي بطاقة سحب ودفع بين البنوك مدعومة بحساب جاري خاصة بالمؤسسات مصممة لتبسيط النشاط، وتأخذ شكلين بطاقة الاعمال الكلاسيكية وبطاقة الاعمال الذهبية وتسمح بإجراء العمليات التالية:

-السحب من جميع أجهزة الصراف الالي، الدفع الجواري عبر محطات الدفع الالكترونية وكذا الدفع الالكتروني.

-الاطلاع على الحساب من أجهزة الصراف الالي، القيام بالتحويلات على الشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك الوطني الجزائري.

يمثل الجدول التالي أسقف بطاقة الاعمال الخاصة بالمؤسسات للبنك الوطني الجزائري:

[1] البنك الوطني الجزائري، البطاقات البيبنكية. تم الاطلاع في 08/22/ على الساعة 20:00
https://www.bna.dz/fr/entreprise-cartes-cib-sms-card/

الجدول رقم 4-17: أسقف بطاقة الاعمال الخاصة بالمؤسسات

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف السحب اليومي	السقف حسب مبلغ عملية الدفع
البطاقة الكلاسيكية	50.000دج	300.000دج	80.000دج
البطاقة الذهبية	50.000دج	15.000.000دج	350.000دج

المصدر: البنك الوطني الجزائري، البطاقات البيبنكية.

https://www.bna.dz/fr/entreprise-cartes-cib-sms-card/

تم الاطلاع في 2025/08/22 على الساعة 20:00

ب-بطاقة النخبة الاعمال "للمؤسسات": هي بطاقة بيبنكية مخصصة للمؤسسات صالحة لمدة ثلاث سنوات، تسمح بإجراء العمليات التالية:

- تقديم المساعدة الصحية، خدمات الاستقبال، الارشاد والمساعدة في التأمين من الحوادث الجسمانية.

-المساعدة على الطريق في حالة حدوث عَطل.

-ضمان النقل والإقامة لزيارة أحد الأقارب في المستشفى.

-الاشعار برسائل نصية قصيرة عن رصيد الحساب، وعن المعاملات التي تمت بالبطاقة في الوقت الفعلي.

- سقف السحب اليومي 50.000.00دج، وسقف الدفع اليومي 20.000.000.00دج.

ج-بطاقة الاعمال "الضرائب": هي بطاقة بيبنكية مدعومة بحساب فرعي "احتياطي"، مخصصة حصريا لدفع الرسوم الضريبية، هذه البطاقة مجانية لدافعي الضرائب والزبائن المهنيين والمؤسسات التابعة للبنك الوطني الجزائري، وهي صالحة لمدة ثلاث سنوات، تتميز بـ:

-رقمنة وتبسيط وتأمين عمليات دفع الرسوم الضريبية على منصة المديرية للضرائب "مساهمتك".

-سقف سداد استثنائي حصري ومكيف مع احتياجات دافعي الضرائب يصل الى 30.000.000.00دج.

الفرع الثاني: تطور أدوات الدفع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه وسائل دفع مختلفة للقيام بمختلف عملياتهم اليومية.

أولا/تطور عدد البطاقات البيبنكية:

يصدر البنك الوطني الجزائري مجموعة متنوعة من البطاقات البيبنكية، وفي الجدول التالي سنعرض تطور البطاقات البيبنكية من جانفي 2024 الى جويلية 2025:

الجدول رقم 4-18: تطور البطاقات البيبنكية للبنك الوطني الجزائري (جانفي 2024-جويلية 2025)

الأشهر	2024	2025
جانفي	726241	549975
فيفري	734941	557174
مارس	742042	569296
افريل	748973	580172
ماي	755232	591140
جوان	755692	610582
جويلية	758389	628889
اوت	770985	/
سبتمبر	774110	/
أكتوبر	779789	/
نوفمبر	788423	/
ديسمبر	793223	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الآلي.

يظهر الجدول السابق تزايد عدد البطاقات البيبنكية في سنة 2024 حيث سجل 726241 بطاقة في شهر جانفي، وارتفع عدد البطاقات الى 755232 بطاقة في شهر جوان لتصل الى 793223 بطاقة في ديسمبر من نفس السنة، أي في مدة 12 شهر تم اصدار 66982 بطاقة جديدة، كما نلاحظ تراجع

معتبر في عدد البطاقات البيبنكية للبنك الوطني الجزائري في جانفي 2025 ،حيث تم تسجيل 549975 بطاقة أي تراجع بـ243248 بطاقة، ليرتفع بعدها عدد البطاقات تدريجيا ليصل الى 628889 بطاقة في جويلية 2025، ويرجع هذا التذبذب والتراجع في عدد البطاقة الى هيمنة البطاقة الذهبية لبريد الجزائر على اغلب المعاملات خاصة المفروضة من طرف الدولة.

ثانيا/تطور عدد البطاقات البيبنكية النشطة:

يسهر البنك الوطني الجزائري على تقديم أفضل الخدمات لزبائنه، الا انه يوجد نسبة معينة فقط من البطاقات البيبنكية النشيطة والتي على الأقل قامت معاملة واحدة فقط، يمثل الجدول التالي تطور عدد البطاقات البيبنكية النشيطة للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من جانفي 2024 الى جويلية 2025:

الجدول رقم 4-19: عدد البطاقات التي اجرت على الأقل معاملة للبنك الوطني الجزائري (جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	2024			2025		
	سحب	دفع عن قرب	دفع عبر الانترنت	سحب	دفع عن قرب	دفع عبر الانترنت
جانفي	104119	7348	8452	113611	10474	10906
فيفري	101808	6510	7799	114486	10877	10429
مارس	107348	7481	8943	117174	11030	11614
افريل	109146	7155	9253	112812	10714	11918
ماي	110929	7276	9644	125931	12946	12722
جوان	11848	7145	9648	119245	12555	12258
جويلية	109483	7837	9999	123138	13740	13343
اوت	19979	7992	9072	/	/	/
سبتمبر	109688	8463	9706	/	/	/

أكتوبر	111395	8102	10242	/	/	/
نوفمبر	109228	8281	10524	/	/	/
ديسمبر	112887	8875	10800	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الالي.

يبين لنا الجدول السابق تزايد عدد البطاقات النشطة حيث تم تسجيل في جانفي 2024 حوالي 104119 بطاقة أنجزت عمليات السحب، و7348 بطاقة أنجزت عمليات الدفع عن قرب و 8452 بطاقة أنجزت عمليات الدفع عبر الانترنت، وفي جويلية من نفس السنة سجل 109483 بطاقة قامت بعمليات سحب و7837 بطاقة قامت بعمليات الدفع عن قرب و9999 بطاقة بعمليات الدفع عبر الانترنت، كما عرفت البطاقات البيبنكية النشطة للبنك الوطني الجزائري نموا بطيئا حيث أنجزت في جويلية 2025 حوالي 123138 بطاقة قامت بعمليات السحب أي بزيادة حوالي 13655 بطاقة مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة، و 13740 بطاقة اجرت عمليات الدفع عن قرب أي بزيادة 5903 بطاقة مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة، كما تم تسجيل 13343 بطاقة اجرت عمليات الدفع عبر الانترنت أي بزيادة 3344 بطاقة مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة، على العموم تم اجراء عمليات السحب بواسطة البطاقة البيبنكية للبنك الوطني الجزائري أكثر من عمليات الدفع عن قرب والدفع عبر الانترنت اللذان سجلا نسب متقاربة، هذا ما يؤكد ميول المستهلك الجزائري الى الدفع النقدي عن باقي طرق الدفع.

ثالثا/تطور الدفع عبر نهائيات الدفع للبنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بعملية توزيع أجهزة نهائي الدفع عبر فروعه المنتشرة في مختلف ولايات الوطن، يمثل الجدول التالي التطور الشهري للدفع عبر نهائيات الدفع للبنك الوطني الجزائري من جانفي 2024 الى جويلية 2025:

الجدول رقم 4-20: تطور الدفع عبر نهائيات الدفع للبنك الوطني الجزائري (جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	2024			2025		
	عدد المعاملات	عدد TPE نشيط	عدد	عدد المعاملات	عدد TPE نشيط	عدد
جانفي	51056	1837	8107	72047	2644	9596
فيفري	47471	1815	8171	74491	2602	9542
مارس	54642	1926	8189	74963	2498	9551
افريل	50030	1902	8210	69926	2559	9566
ماي	54962	1956	8202	83943	2774	9433
جوان	34533	1682	8156	76835	2547	9359
جويلية	47178	1865	8158	82519	2520	9146
اوت	50062	1866	8141	/	/	/
سبتمبر	52787	1944	8414	/	/	/
أكتوبر	53133	2024	8739	/	/	/
نوفمبر	54769	2171	8739	/	/	/
ديسمبر	66032	2544	9560	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الالي.

حسب معطيات الجدول السابق يملك البنك الوطني الجزائري 8107 جهاز نهائي دفع منه 1837 جهاز نشيط فقط أجرى ما يعادل 51056 معاملة في جانفي 2024، وفي جويلية 2024 وزع البنك الوطني الجزائري 8156 جهاز نهائي دفع منه 1865 جهاز نشيط انجز ما يعدل 47178 معاملة، الا ان عدد أجهزة نهائي الدفع عرفت نموا في نهاية سنة 2024 حيث سجل في ديسمبر 9560 جهاز منه

2544 جهاز نشيط قام بـ 66032 معاملة، وحسب آخر الاحصائيات ارتفع عدد أجهزة نهائي الدفع في جويلية 2025 ليصل الى 9146 جهاز منه 2520 جهاز نشيط قام بما يعادل 82519 معاملة، ومنه عرفت أجهزة الدفع للبنك الوطني الجزائري من جانفي 2024 الى جويلية 2025(19 شهر) زيادة بـ 1039 جهاز موزع و 683 جهاز نشيط، كما ارتفعت عدد المعاملات بـ 31463 معاملة، هذا ما يفسر اقبال الافراد على استعمال نهائي الدفع نظرا لسهولة وامان استخدامه، الا ان استعمال وسائل الدفع الالكتروني يشهد نمو بطيء جدا وهذا ما يبينه الفرق الشاسع بين عدد أجهزة الدفع الموزعة وبين عدد أجهزة الدفع النشيطة، ويرجع هذا لتخوف الافراد من هذه الوسيلة من جهة ومن جهة أخرى تخوف التجار من هذا الدفع رغم الحملات التحسيسية التي تشنها وزارة التجارة، بالإضافة الى تذبذب الاتصال بالأنترنت.

رابعا/تطور عدد أجهزة الصراف الالي للبنك الوطني الجزائري:

يضع البنك الوطني الجزائري أجهزة الصراف الالي تحت تصرف زبائنه لتسهيل معاملاتهم، يظهر الجدول التالي التطور الشهري لعدد أجهزة الصراف الالي للبنك الوطني الجزائري من جانفي 2024 الى جويلية 2025:

الجدول رقم 4-21: تطور عدد أجهزة الصراف الالي للبنك الوطني الجزائري (جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	2024		2025	
	عدد ATM	عدد ATM النشيط	عدد ATM	عدد ATM النشيط
جانفي	279	171	285	175
فيفري	279	172	285	175

مارس	279	173	287	175
افريل	279	171	287	172
ماي	279	172	288	174
جوان	279	172	291	171
جويلية	279	169	291	169
اوت	279	172	/	/
سبتمبر	279	172	/	/
أكتوبر	279	172	/	/
نوفمبر	279	171	/	/
ديسمبر	283	173	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الالي.

حسب معطيات الجدول السابق في جانفي 2024 يملك البنك الوطني الجزائري 279 جهاز صراف الي لكن 171 منه فقط نشيط، بقيت عدد أجهزة الصراف الالي ثابت لمدة 11 شهر ليرتفع في ديسمبر 2024 ليصل الى 283 جهاز منه 173 جهاز نشيط فقط أي ما يعادل 110 جهاز خارج الخدمة، كما أضاف البنك الوطني الجزائري 8 أجهزة في السبعة اشهر الموالية وسجل 169 جهاز نشيط فقط، هناك عدة أسباب تجعل هذه الأجهزة خارج الخدمة مثل مشاكل فنية كتعطل قارئ البطاقات وكذا مشاكل الاتصال بالشبكة البنكية، او نفاذ الأموال من هذه الأجهزة خاصة في فترات العيد والدخول المدرسي بسبب الاقبال الكبير من طرف الافراد.

المطلب الثالث: دراسة حالة مصرف السلام

يعمل مصرف السلام وفق استراتيجية حديثة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية، بهدف تقديم خدمات مصرفية عصرية تواكب التكنولوجيا الحديثة، حيث تم انشاء مصرف السلام الجزائر في 08 جوان 2006، وهو مصرف تجاري خاص تأسس بموجب القانون الجزائري، برأسمال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، والذي تم رفعه سنة 2009 الى 10 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2020 تم رفعه الى 15 مليار دينار جزائري ثم رفع الى 20 مليار دينار جزائري خلال سنة 2021 وهذا استجابة لنظام بنك الجزائر رقم 03-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، كما انطلق مصرف السلام في مزاولة نشاطه في 20 أكتوبر 2008، ويمتلك مصرف السلام حاليا 26 فرعا موزعا على القطر الوطني الجزائري، كما يمارس نشاطه وفق احكام الشريعة الإسلامية بموجب شهادة المطابقة الصادرة من الهيئة الشرعية الوطنية والاعتماد الذي تحصل عليها من طرف بنك الجزائر[1].

الفرع الاول: الخدمات الرقمية لبنك السلام

يسعى مصرف السلام الجزائر الى تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وبأفضل جودة، تتماشى مع أحدث التقنيات لتعزيز تجربة المستخدم، ومن اهم خدماته الرقمية نذكر ما يلي[2]:

[1] البيانات المالية النهائية لمصرف السلام 2024، مصرف السلام، ص 10.
https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport/Bayanat_ASBA_2025.pdf

[2] مصرف السلام، الخدمات الرقمية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 09:00.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-1-8-189.html

أولا/خدمة المصرف عن بعد "السلام مباشر":

تسمح هذه الخدمة للأفراد والمؤسسات من الاطلاع على مختلف العمليات المصرفية عبر الموقع الالكتروني، وتتمثل هذه العمليات في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-22: الخدمات المصرفية عن بعد لمصرف السلام

خدمة المصرف عن بعد للأفراد	خدمة المصرف عن بعد للمؤسسات
	أ-حزمة بريميوم
-الاطلاع على الحساب.	-الاطلاع ومراجعة الأرصدة.
-البحث في عمليات الحساب.	-خدمة الرسائل النصية.
-طبع بيانات الحساب البنكي.	-المعارضة على الشيك.
- تحميل وطبع الكشوفات.	-البحث في عمليات الحساب وتحميل كشوفات الحساب.
-دمج الحسابات وتتبيع العمليات	-طبع كشوفات وبيانات الحساب البنكي.
الالكترونية.	-طلب دفتر الشيكات ومتابعة التسهيلات.
-طلب دفتر الشيكات، ومتابعة	-الاطلاع على الودائع لأجل.
مختلف التسهيلات.	- التحويل بين الحسابات وكذا التحويل للمستفيدين.
-الاطلاع على الودائع لأجل.	-ادخال التحويلات المكثفة.
-التحويل بين الحسابات وكذا	-ارسال ملفات التحويلات المكثفة.
التحويل للمستفيدين.	**ب-حزمة ڤولد:** تقدم كل خدمات بريميوم بالإضافة الى:
-طلب البطاقة.	-دمج الحسابات.
	-التخليص الالكتروني للمستحقات الجبائية.

المصدر: مصرف السلام، الخدمات الرقمية.

https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-1-8-189.html

تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 09:00

ثانيا/التطبيق الهاتفي البنكي " السلام سمارت بنكنغ":

يُحمل هذا التطبيق على الهاتف الذكي او اللوحة الالكترونية ويمكن الاستفادة من خدماته 24/24 ساعة على مدار 7/ 7أيام والمتمثلة في[1]:

-الكشف عن الأرصدة وآخر العمليات، والبحث وترتيب آخر العمليات.

-محاكاة التمويل، تحويل العملات.

ثالثا/الدفع عبر المسح "ويمباي":

يمنح مصرف السلام لزبائنه خاصية الدفع عبر مسح رمز الاستجابة السريعة "QR-Code"، عن طريق تطبيق "ويمباي" والذي يسمح بالقيام بالعمليات التالية[2]:

-الكشف عن الرصيد، وتسديد المستحقات بمجرد مسح على صندوق التاجر.

-اقتسام الفاتورة او المصاريف عند المتجر.

-التحويل بين الحسابات لمستخدمي" ويمباي".

-الكشف عن الأرصدة وأخر العمليات، وإدارة الميزانية (المداخيل والمصاريف).

رابعا/منصة التجارة الخارجية ما قبل التوطين:

يوفر مصرف السلام وسائل دفع مستندية متوافقة مع المعايير الدولية، ويخصص بوابة الويب عبر الانترنت لمعالجة الطلبات قبل التوطين لعمليات الاستيراد[3].

---

[1] مصرف السلام، الخدمات الرقمية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 09:30.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-1-7-189.html

[2] مصرف السلام، الخدمات الرقمية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 10:30.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-48-189.html

[3] مصرف السلام، الخدمات الرقمية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 10:45.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-32-231.html

خامسا/منصة التجارة الخارجية الاعتماد المستندي:

لتسهيل التحويلات البنكية الدولية يضع مصرف السلام بوابة عبر الانترنت لملئ استمارة افتتاح اعتماد مستندي لعمليات الاستيراد[1].

الفرع الثاني: البطاقات المصدرة من طرف مصرف السلام

يصدر مصرف السلام باقة متنوعة من البطاقات البنكية، وتتمثل في:

أولا/طاقة الدفع والسحب "آمنة":

هي بطاقة بيبنكية موجهة للأفراد تسمح باستغلال الرصيد 24/24 ساعة على مدار 7/7 أيام، تسمح بالقيام بالعمليات التالية[2]:

-دفع قيمة المشتريات من كافة نقاط البيع المزودة بماكينة الدفع الالي.

-سحب نقدي من جميع أجهزة الصراف الآلي المنتشرة عبر الوطن.

-تسديد ثمن المشتريات ودفع الفواتير عبر الانترنت.

ثانيا/بطاقة السحب والدفع للشركات "أعمال":

هي بطاقة سحب ودفع مخصصة حصريا للنفقات المهنية، ويظهر عليها اسم حامل البطاقة واسم الشركة، تسمح بإنجاز العمليات التالية[3]:

[1] مصرف السلام، الخدمات الرقمية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 10:45.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-31-231.html

[2] مصرف السلام، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 11:00.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-11-232.html

[3] مصرف السلام، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 11:00.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-56-232.html

-دفع مختلف النفقات CASNOS، CNAS، الجمارك، شراء تذاكر الطيران، الحجز الفندقي، دفع نفقات الموظفين.

-السحب من مختلف أجهزة الصراف الآلي التي تحمل اشعار CIB، والدفع من مختلف نقاط البيع بالإضافة الى الدفع عبر الانترنت.

-الحصول على كشف تفصيلي شهري لمختلف المعاملات البنكية مما يسمح بمراقبة دقيقة للنفقات.

ثالثا/بطاقة الادخار "أمنيتي":

هي بطاقة توفير (ادخار) تسمح باستثمار الأموال مع ضمان توفرها في أي وقت، تقدم مزايا عديدة نذكر منها[1]:

-حساب متاح عند الطلب، مع حرية الإيداع والسحب، مع مرونة أسقف السحب والدفع.

-أرباح تضاف الى الحساب على أساس ربع سنوي، ويبدأ حساب الأرباح على المبالغ المودعة من اليوم الذي يلي عملية الإيداع.

-السحب النقدي من مختلف أجهزة الصرف الالي، والدفع عبر كافة نقاط البيع، وكذا الدفع عبر الانترنت.

رابعا/بطاقة "السلام فيزا":

هي بطاقة مسبقة الدفع مدة صلاحيتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، حيث يتم تعبئتها عن طريق تحويل مبلغ نقدي من الحساب الجاري الى حساب البطاقة بالعملة الصعبة (يورو)، وفق الرصيد الأدنى المطلوب، مع وضع سقف اسبوعي مناسب، تمكن هذه البطاقة من اجراء العمليات التالية[2]:

[1] مصرف السلام، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 11:30.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-30-190.html

[2] مصرف السلام، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 12:00.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-29-236.html

-دفع ثمن المشتريات من كافة المحلات عبر العالم باستعمال أجهزة الدفع الالكتروني الحاملة لشارة VISA (أكثر من 29 مليون جهاز دفع الكتروني متاح في متاجر التجزئة حول العالم).

-التسوق عبر المواقع التجارية الالكترونية المعتمدة من طرف VISA.

-السحب النقدي من جميع أجهزة الصراف الالي الحاملة لشارة VISA.

ويمثل الشكل التالي نموذج عن بطاقة "السلام فيزا" لمصرف السلام:

الشكل رقم 4-9: بطاقة " السلام فيزا"

المصدر: مصرف السلام

https://www.alsalamalgeria.com/

خامسا/بطاقة السلام فيزا كلاسيكية:

هي بطاقة سحب ودفع عالمية لها نفس خصائص وصلاحيات بطاقة "السلام فيزا" الا انها تتميز بسقف اسبوعي استثنائي[1].

سادسا/بطاقة "السلام فيزا الذهبية":

هي بطاقة سحب ودفع عالمية لها نفس خصائص بطاقة " السلام فيزا" الا انها تمنح لكبار متعاملي المصرف فقط مع سقف اسبوعي استثنائي[2].

[1] مصرف السلام، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 12:00.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-45-236.html

[2] مصرف السلام، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 14:00.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-5-236.html

سابعا/بطاقة "فيزا بلاتينيوم":

هي بطاقة سحب ودفع دولية لها نفس خصائص البطاقة " السلام فيزا" الا انها تتمتع بسقف اسبوعي استثنائي[1].

ثامنا/بطاقة فيزا "تصدير":

هي بطاقة سحب ودفع مخصصة للناشطين في مجال التصدير، تسمح بإنجاز العمليات التالية[2]:

-تسديد مصاريف الشركة المتعلقة بترويج أنشطة التصدير عبر العالم باستعمال أجهزة الدفع الالكتروني الحاملة لشارة VISA.

-السحب النقدي لغرض دفع مصاريف عمليات الترويج لأنشطة التصدير من جميع أجهزة الصراف الالي الحاملة لشارةVISA.

-مدة صلاحية البطاقة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

الفرع الثالث: تطور خدمات الدفع الالكتروني في مصرف السلام الجزائر

يحرص مصرف السلام على تقديم خدمات مصرفية حديثة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، حيث أعلن عن انضمامه في الدفع عبر رمز الاستجابة السريعة ليسهل المعاملات المالية لزبائنه، أولا سنتطرق الى عدد الحسابات البنكية في مصرف السلام ثم دراسة الدفع الالكتروني فيه.

[1] مصرف السلام، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 14:30.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-28-236.html

[2] مصرف السلام، البطاقات البنكية. تم الاطلاع في 2025/08/23 على الساعة 14:30.
https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-63-236.html

أولا/تطور عدد الحسابات البنكية لمصرف السلام:

يحظى مصرف السلام بإقبال كبير في الجزائر كونه بنك إسلامي يتعامل مع الافراد وفق احكام الشريعة الإسلامية، يمثل الجدول التالي تطور عدد الحسابات البنكية في مصرف السلام بين سنة 2022 و2023:

الجدول رقم 4-23: تطور عدد الحسابات لمصرف السلام

الوحدة: الآلاف دينار جزائري

أنواع الحسابات	2022	2023	2024
الحسابات الجارية	65249902	88797326	112329080
الحسابات لأجل	7916094	9190388	9445356
حسابات الادخار	42362802	54143064	64792854

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

البيانات المالية النهائية لمصرف السلام 2024، ص20.

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport/Bayanat_ASBA_2025.pdf

تم الاطلاع في 2025/08/24 على الساعة 10:00

التقرير السنوي لمصرف السلام 2023، ص 54.

https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport/RA_2023.pdf

تم الاطلاع في 2025/08/24 على الساعة 10:30

تظهر الاحصائيات المبينة في الجدول السابق نمو في عدد حسابات مصرف السلام وهذا راجع للإقبال الكبير الذي يشهده المصرف باعتباره بنك إسلامي لتفادي التعامل الربوي، حيث تم تسجيل 65249902 حساب جاري في سنة 2022 ليصل الى 112329080 حساب جاري في سنة 2024 أي ارتفع بـ 47079178 حساب جاري في غضون سنتين، و7916094 حساب لأجل في سنة 2022 ليصل الى 944536 حساب لأجل في سنة 2024 أي بفارق 1529262 حساب لأجل، و42362802 حساب ادخار في سنة 2022 ليرتفع الى 64792854 حساب ادخار في سنة 2024

أي بزيادة 10649790 حساب ادخار خلال سنتين، تؤكد هذه الاحصائيات الاقبال الكبير من طرف الجمهور الجزائري لمصرف السلام باعتباره مصرف يتعامل وفق احكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا/تطور عدد البطاقات البيبنكية لمصرف السلام:

يوفر مصرف السلام باقة متنوعة من البطاقات البيبنكية لزبائنه لتمكينهم من اجراء مختلف معاملاتهم المالية، يمثل الجدول التالي تطور الشهري لعدد البطاقات البيبنكية لمصرف السلام من جانفي 2024 الى جويلية 2025:

الجدول رقم 4-24: تطور البطاقات البيبنكية لمصرف السلام (جانفي 2024-جويلية 2025)

الأشهر	2024	2025
جانفي	22918	26592
فيفري	23251	27076
مارس	23881	26726
افريل	24159	26662
ماي	24716	27136
جوان	25119	27470
جويلية	25452	27847
اوت	25931	/
سبتمبر	26402	/
أكتوبر	24251	/
نوفمبر	26371	/
ديسمبر	26739	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الآلي.

يظهر الجدول السابق ارتفاع في عدد البطاقات البيبنكية لمصرف السلام حيث بعدما كانت 22918 بطاقة في جانفي 2024 أصبحت 25452 في جويلية من نفس الشهر لتصل الى 26739 بطاقة في ديسمبر من نفس السنة، أي اصدار ما يقارب 3821 بطاقة خلال سنة 2024، ليرتفع بعدها عدد البطاقة خلال السداسي الأول من سنة 2025 ليسجل 27847 بطاقة في جويلية 2025، على العموم هناك نمو في عدد البطاقات البيبنكية لمصرف السلام الان ان عددها اقل بكثير من عدد الحسابات البنكية لمصرف السلام، وحسب معطيات الجدول رقم 39 يملك مصرف السلام 112329080 حساب جاري و9445356 حساب لأجل و64792854 حساب الادخار في سنة 2024 ولكن في المقابل يبلغ عدد البطاقات البيبنكية في نفس الفترة حوالي 26402، هذا يبين ان زبائن مصرف السلام لا يزالون يعتمدون على الطرق التقليدية في تسوية معاملاتهم المالية.

ثالثا/تطور عدد البطاقات النشطة لمصرف السلام:

تمثل البطاقات البيبنكية النشيطة البطاقات التي أنجزت على الأقل معاملة سواء كانت سحب او دفع عن فرب او دفع عبر الانترنت، يمثل الجدول التالي تطور عدد البطاقات النشيطة في مصرف السلام من جانفي 2024 الى جويلية 2025:

الجدول رقم 4-25: عدد البطاقات التي اجرت على الأقل معاملة لمصرف السلام (جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	2024			2025		
	سحب	دفع عن قرب	دفع عبر الانترنت	سحب	دفع عن قرب	دفع عبر الانترنت
جانفي	8955	1045	1313	11068	1873	2456
فيفري	8612	1023	1282	11173	1955	2509
مارس	9317	1191	1531	11394	2114	2840

افريل	9486	1144	1579	11012	2007	2856
ماي	9620	1226	1637	11795	2457	3068
جوان	9637	1129	1703	11309	2383	2997
جويلية	10104	1390	1835	11699	2518	3143
اوت	10233	1502	1829	/	/	/
سبتمبر	10546	1540	2040	/	/	/
أكتوبر	10840	1519	2096	/	/	/
نوفمبر	10632	1652	2286	/	/	/
ديسمبر	10983	1734	2325	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الالي

يظهر لنا الجدول السابق تزايد عدد البطاقات النشطة لمصرف السلام حيث تم تسجيل في جانفي 2024 حوالي 8955 بطاقة أنجزت عمليات السحب، و1045 بطاقة أنجزت عمليات الدفع عن قرب و 1313 بطاقة أنجزت عمليات الدفع عبر الانترنت، وفي جويلية من نفس السنة سجل 10104 بطاقة قامت بعمليات سحب و1390 بطاقة قامت بعمليات الدفع عن قرب و1835 بطاقة بعمليات الدفع عبر الانترنت، كما عرفت البطاقات البيبنكية النشطة للمصرف السلام نموا بطيئا خلال هذه السنة، حيث أنجزت في جويلية 2025 حوالي 11699 بطاقة قامت بعمليات السحب أي بزيادة حوالي 1595 بطاقة مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة، و 2518 بطاقة اجرت عمليات الدفع عن قرب أي بزيادة 1128 بطاقة مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة، كما تم تسجيل 3143 بطاقة اجرت عمليات الدفع عبر الانترنت أي بزيادة 1308 بطاقة مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة، حسب هذه الاحصائيات اكبر نسبة للبطاقات النشطة في مصرف السلام تنجز عمليات السحب مما يفسر تفضيل الدفع النقدي، كما نلاحظ تفضيل الزبائن الدفع عبر الانترنت على الدفع عن قرب، خاصة ان المصرف يقدم خدمات عن بعد " السلام مباشر" وخدمات " السلام سمارت بنكنغ".

رابعا/تطور الدفع عبر نهائيات الدفع لمصرف السلام:

يمثل الجدول التالي تطور الدفع عبر نهائيات الدفع لمصرف السلام من جانفي 2024 الى جويلية 2025:

الجدول رقم 4-26: تطور الدفع عبر نهائيات الدفع لمصرف السلام (جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	2024			2025		
	عدد المعاملات	عدد TPE نشيط	عدد	عدد المعاملات	عدد TPE نشيط	عدد
جانفي	26676	219	291	56727	444	659
فيفري	22411	235	300	55844	477	696
مارس	33995	245	360	77110	481	696
افريل	28833	266	427	46169	511	678
ماي	28499	301	432	67966	549	678
جوان	27167	318	448	62830	526	689
جويلية	35675	322	445	67121	522	692
اوت	50770	332	485	/	/	/
سبتمبر	49266	370	512	/	/	/
أكتوبر	39517	383	550	/	/	/
نوفمبر	51345	401	550	/	/	/
ديسمبر	53425	428	554	/	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق داخلية لتجمع النقد الالي

حسب معطيات الجدول السابق سجل في جانفي 2024 حوالي 291 جهاز نهائي الدفع موزع عبر مصرف السلام، يمثل منه 219 جهاز نشيط فقط انجز 26676 معاملة، أي بمعدل 72 جهاز

خارج الخدمة وهذا مؤشر عن عزوف التجار على استعمال الدفع الالكتروني وتفضيلهم للدفع النقدي، كما تظهر احصائيات المبينة في الجدول تزايد في عدد نهائي الدفع من 291 جهاز الى 554 جهاز موزع خلال سنة 2024، وارتفاع عدد نهائي الدفع النشيط من 219 جهاز نشيط الى 428 جهاز نشيط خلال نفس السنة، وحسب آخر الاحصائيات يملك مصرف السلام 692 جهاز نهائي الدفع منه 522 جهاز نشيط انجز 67121 معاملة في جويلية 2025، أي بزيادة عدد أجهزة الدفع النهائي بـ 100جهاز.

خامسا/تطور أجهزة الصراف الالي لمصرف السلام:

يسعى مصرف السلام على تعميم الدفع عبر أجهزة الصراف الالي، حيث يمثل الجدول التالي تطور عدد أجهزة الصراف الالي لمصرف السلام من جانفي 2024 الى جويلية 2025:

الجدول رقم 4-27: تطور عدد أجهزة الصراف الالي لمصرف السلام (جانفي 2024-جويلية 2025)

الاشهر	2024		2025	
	عدد ATM	عدد ATM النشيط	عدد ATM	عدد ATM النشيط
جانفي	30	30	34	34
فيفري	30	30	34	34
مارس	30	30	36	36
افريل	31	31	36	36
ماي	31	31	36	36
جوان	31	31	36	36
جويلية	32	24	36	36
اوت	/	/	/	/
سبتمبر	33	33	/	/
أكتوبر	33	32	/	/
نوفمبر	33	33	/	/
ديسمبر	34	34	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق لتجمع النقد الالي

يظهر الجدول السابق ان معظم أجهزة الصراف الالي لمصرف السلام أجهزة نشيطة، حيث تم تسجيل 30 جهاز تابع لمصرف السلام في جانفي 2024 كلها نشيطة، باستثناء في شهر جويلية تراجع عدد الأجهزة النشيطة بشكل كبير انخفض الى 24 جهاز نشط من اصل 32 جهاز، وهذا راجع لخلل تقني والذي تم تداركه بسرعة ليرتفع عدد الأجهزة النشطة من جديد في شهر سبتمبر لتصبح جميع الأجهزة نشطة بمعدل 33 جهاز، وحسب آخر الاحصائيات يملك مصرف السلام 36 جهاز في جويلية 2025 كلها نشيطة، هذا ما يؤكد ما اشرنا اليه سابقا على تفضيل زبائن مصرف السلام السحب والدفع النقدي عن باقي وسائل الدفع الأخرى.

المبحث الثالث: تقييم التحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع في الجزائر

يعد التحول الرقمي من اهم انشغالات الجزائر في الفترة الراهنة وهذا لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، ومحاولة النهوض بقطاعات الدولة، حيث بادرت الجزائر بوضع مجموعة من الخطط التنموية واتخاذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حسب الاحصائيات شهدت الجزائر نموا ملحوظا وفق مخطط التحول الرقمي خاصة فيما يتعلق بوسائل الدفع الحديثة، الا انها واجهت العديد من الصعوبات والتحديات، حيث يمكن الاستعانة بتجارب الدول الرائدة في هذا المجال للاستفادة منها ومحاولة إيجاد حلول جذرية وفعالة لهذه التحديات.

المطلب الأول: تحليل تطور طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

مر تطور طرق ووسائل الدفع في الجزائر بعدة مراحل في إطار استراتيجية التحول الرقمي بهدف تعميم وسائل الدفع وتحقيق الشمول المالي، حيث عرفت وسائل الدفع الحديثة في الجزائر نمو بطيء نوعا ما مقارنة بالدول المجاورة والدول العربية، الا ان المؤشرات تشير على ان الجزائر تسير وفق البرامج والاستراتيجيات المخطط لها لكن بخطى ثابتة ومتوسطة.

كما يعتبر "بريدي موب" التطبيق الأكثر استعمالا من بين التطبيقات النقدية في الجزائر، عبر أجهزة الاندرويد بأكثر من 5 مليون تحميل الى غاية جويلية 2025، حيث عرف عدد العمليات المنجزة بواسطة هذا التطبيق نموا كبيرا بين سنة 2020 وسنة 2022 قدر بأكثر من 6 مرات من حيث المبالغ وأكثر من 24 مرة من حيث عدد العمليات المنجزة[1].

كما تشهد البطاقة الذهبية لبريد الجزائر توسعا كبيرا، وهذا راجع الى التعاون بين القطاعات كالاتفاقية المبرمة بين بريد الجزائر ووزارة التربية الوطنية، التي تلزم للأولياء تسديد حقوق التسجيل في الامتحانات المدرسية الوطنية حصرا باستعمال البطاقة الذهبية عبر الانترنت، لتشجيع وفرض الدفع الالكتروني كون ان هذه التسجيلات ضرورية ولابد منها ولا يوجد خيار امام الاولياء، الا ان هذا القرار اعطى نتائج إيجابية وهذا ما لمسناه في ارتفاع نسبة الدفع الالكتروني، وكذا ارتفاع عدد البطاقات الذهبية كما تم عقد اتفاق بين بريد الجزائر ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تلزم الطلاب بدفع حقوق التسجيل الجامعي بواسطة البطاقة الذهبية عبر الانترنت، وهذا ما يفسر انتشار البطاقة الذهبية عن باقي البطاقات البيبنكية المصدرة في الجزائر.

كما تؤكد لنا الاحصائيات المتعلقة سواء بعدد أجهزة الصراف الالي او عدد أجهزة نهائي الدفع، انه يوجد فرق كبير بين الأجهزة الموزعة وبين الأجهزة النشطة سواء كانت تابعة لبريد الجزائر او للبنك الوطني الجزائري او مصرف السلام، وهذا ما يوكد ضعف البنية التحتية لشبكة الاتصالات التي تشهد عطل في العديد من الفترات، بالإضافة الى توقف الأجهزة عن الخدمة بسبب سوء الاستعمال.

[1] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الالكتروني. تم الاطلاع في 2025/08/25 على الساعة 08:00.
https://www.mpt.gov.dz/renforcement-de-linclusion-financiere-et-generalisation-du-paiement-electronique/

كذلك وجود فرق بين عدد الحسابات البنكية وعدد البطاقات المصدرة، حيث عدد البطاقات المصدرة قليل بالنسبة لعدد الحسابات، إضافة الى وجود فرق كبير كذلك بين عدد البطاقات المصدرة وعدد البطاقات النشطة هذا ما يؤكد تخوف الافراد من الدفع الالكتروني، الا ان شهدت عمليات السحب من أجهزة الصراف الالي نسبة كبيرة مقارنة بالدفع قريب المدى او عبر الانترنت وهذا ما يدل على هيمنة الدفع النقدي عن باقي طرق ووسائل الدفع.

المطلب الثاني: افاق وتحديات طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

اتخذت الجزائر عدة إجراءات من اجل تطوير الأنظمة المعلوماتية وبناء بنية تحتية رقمية متينة، من اجل إنجاح عملية التحول الرقمي، كما يقوم الجهاز المصرفي بدوره محاولة تحديث خدماته المصرفية لكن يظل الواقع الرقمي في الجزائر مرهونا بتحديات كبيرة، تتطلب معالجة جذرية للتغلب على الفجوات التقنية والتنظيمية.

الفرع الأول: تحديات طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

عرف التحول من طرق ووسائل الدفع التقليدية الى طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر عدة عقبات وتحديات نذكر منها:

- إعراض اغلبية الافراد عن استعمال طرق ووسائل الدفع في الجزائر بسبب تذبذب في الشبكة البيبنكية، مما يؤدي الى تعطيل مصالح المتعاملين، بالإضافة الى تعطل أجهزة الصراف الالي وأجهزة نهائي الدفع بسبب سوء الاستعمال من طرف الأشخاص او بسبب المشاكل التقنية.
- عدم توفر السيولة في أجهزة الصراف الالي وعدم إمكانية اجراء السحب النقدي خاصة في المراكز التجارية والأماكن العامة والمدن الكبيرة، مما يؤدي الى تذمر الحاملين للبطاقات البيبنكية، وعجزهم على تسوية معاملاتهم المستعجلة.

- يرجع نقص السيولة في أجهزة الصراف الالي خاصة في فترة المناسبات الدينية كالأعياد ورمضان، وكذا الدخول المدرسي والعطل حيث تشهد هذه الفترات اقبال كبير من طرف المواطنين على السحب النقدي مما يخلق طوابير طويلة والتي في الأصل استحدثت هذه الماكينات لتفادي هذه الطوابير في البنوك، مما يؤدي الى نفاذ الأموال في هذه الماكينات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتعمد البنوك وبريد الجزائر على توفير كميات قليلة بأجهزة الصرف الالي والشبابيك الالية التابعة لها تخوفا من ممارسات السرقة والاختلاسات خاصة في الأماكن غير الآمنة والمنعزلة.
- لجوء العديد من التجار الى إخفاء أجهزة نهائي الدفع في محلاتهم، لعدم قبول الدفع الالكتروني وتفضيل الدفع النقدي.
- انخفاض أسقف السحب اليومي للبطاقات البيبنكية، مع وجود بعض القوانين التي تقيد معاملات الزبائن الامر الذي يثبط التشجيع على استعمال طرق ووسائل الدفع الالكتروني، وزيادة التفضيل الدفع النقدي خاصة في المعاملات.

الفرع الثاني: آفاق طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر

تعتبر عصرنة البنى التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الركيزة الأساسية لتحقيق اهداف التحول الرقمي، من خلال تطوير شبكات الاتصالات ومراكز البيانات والمعدات لضمان الربط القوي والولوج المتكافئ الى مختلف الخدمات الرقمية وكذا تحسين فوائد التكنولوجيا الرقمية للمستخدمين.

من بين الأهداف المسطرة من طرف الحكومة عصرنة المنظومة المصرفية من خلال تقديم خدمات مصرفية حديثة ورقمية، والاستفادة من تقنيات التحول الرقمي للانتقال من وسائل الدفع التقليدية الى وسائل الدفع الحديثة، وهذا ضمن اهداف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025-2030 من خلال محورها الرابع "**الاقتصاد الرقمي**"، الذي يسعى لتحقيق التحول الرقمي للمؤسسات والتجار

مجسدة ذلك في الهدف رقم خمسة عشر(15)، المتمثل في تقليص معاملات الدفع النقدي من خلال الغاء الدفع النقدي للمعاملات المالية التي تتجاوز قيمتها 500000 دينار جزائري، بغية تشجيع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في المعاملات المالية لترقية الشمول المالي[1].

كما تسعى الحكومة في إطار استراتيجية التحول الرقمي لبناء مجتمع معلوماتي يساهم في دفع عجلة التنمية، حيث حدد الاتحاد الدولي للاتصالات خصائص مجتمع المعلومات في مجموعة من النقاط والمتمثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4-10: خصائص مجتمع المعلومات

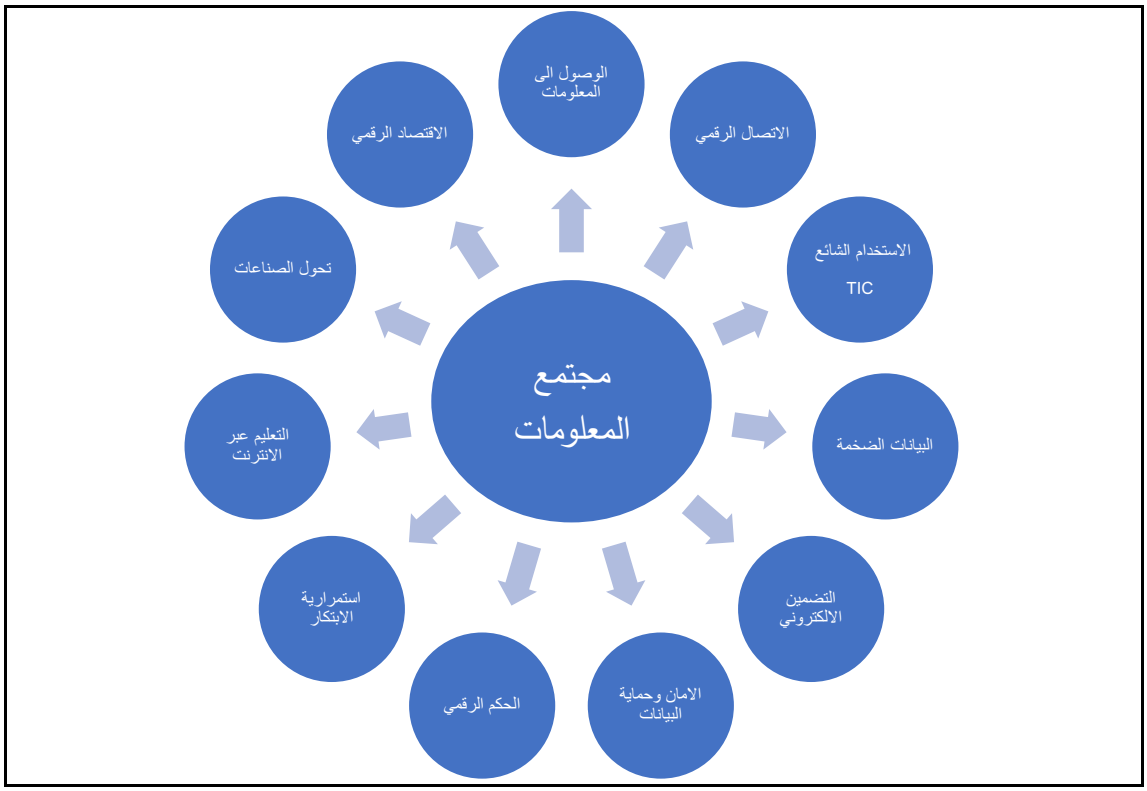

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مجتمع المعلومات. تم الاطلاع في 2025/09/01 على الساعة 20:00.

https://www.mpt.gov.dz/quest-ce-que-la-societe-de-linformation/

[1] الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر من اجل جزائر رقمية 2025-2030، مرجع سبق ذكره، ص 18.

-التركيز على تعزيز ريادة الاعمال الرقمية، حيث ركزت الجزائر بشكل كبير على ادماج المواهب المحلية وتطوير شركات التقنية الناشئة، وفي اطار تنويع الاقتصاد اطلق في سنة 2017 مشروع " الجزائر العاصمة مدينة ذكية" بهدف تعزيز عمليات الإدارة الحضرية وتحسين جودة الحياة في المدينة، ومواجهة التحديات وفق "اطار تحديات العزلة والاعتمادية وانعدام الثقة"، من اجل معالجة انعزال صناعة التكنولوجيا وتبعية المبادرات المحلية للصناعات العالمية وافتقار الشركات المحلية للثقة وتطوير حلول تجارية متقدمة واسعة النطاق، كما تهدف الاستراتيجية لمعالجة ما يسمى "بفخ الحلقة المفرغة"، وهي الفجوة بين التطور التقني ووضع السياسات[1].

المطلب الثالث: الاستفادة من تجارب الدول العربية (تونس، سلطنة عمان والسعودية)

تعتبر تونس، سلطنة عمان والسعودية من بين الدول العربية التي استطاعت ان تحقق نجاحا في مجال التحول الرقمي، وفيما يتعلق تعميم وسائل طرق ووسائل الدفع الناتجة عن هذا التحول، سنتطرق في الجدول التالي الى أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين تجارب هذه الدول وتجربة الجزائر:

الفرع الأول: مقارنة تجربة الجزائر مع تجربة تونس، سلطنة عمان والسعودية

يمثل الجدول التالي مقارنة بين تجربة الجزائر مع تجربة تونس، سلطنة عمان والسعودية:

الجدول رقم 4-28: مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة تونس، سلطنة عمان والسعودية

الدولة	أوجه التشابه مع تجربة الجزائر	أوجه الاختلاف مع دولة الجزائر
تجربة تونس	-اعداد عدة استراتيجيات للتوجه نحو التحول الرقمي لتحسين الخدمات الحكومية ورفع كفاءة باقي القطاعات لمواكبة الثورة	- اتخاذ تونس استراتيجيات واضحة وفعالة لتطبيق ونجاح عملية التحول الرقمي خاصة بصفتها تمتلك بنية تحتية متينة، بينما الجزائر تواجه العديد من الصعوبات من اجل إنجاح عملية التحول الرقمي وهذا راجع لضعف البنية

[1] التحول الرقمي في البلديات والمدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، العدد 5، 2024، ص35.

	الرقمية. –نشر الوعي بين افراد المجتمع على ضرورة تبني الثقافة الرقمية للاستفادة من مزاياها. –طرح العديد من الطاقات البيبنكية.	التحتية. – تركز استراتيجية التحول الرقمي في تونس على قطاع التجارة بصفة خاصة لتحقيق النمو الاقتصادي، بينما تركز استراتيجية الجزائر على عصرنة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات. –تميز البطاقات البيبنكية في تونس بأسقف مرنة وعالية تلبي حاجيات الافراد، بينما تتميز البطاقات البيبنكية في الجزائر بانخفاض أسقفها بشكل واضح مما يحد من معاملات الافراد.
تجربة سلطنة عمان	– تقوم كلتا الدولتين بإعداد استراتيجيات داعمة للتحول الرقمي. – العمل على تعميم طرق ووسائل الدفع الحديثة.	–تتمتع سلطنة عمان استراتيجيات واضحة ومتكاملة وبنية تحتية رقمية متطورة، بينما تمتلك الجزائر بنية تحتية هشة تتعرض لعطل متكرر. – وجود باقة متنوعة من طرق ووسائل الدفع الحديثة في سلطنة عمان، بينما الجزائر تبنت فعلا هذه الطرق والوسائل الحديثة لكن قيدت العمليات بشروط تدفع المتعاملين الاعراض عن هذه الوسائل كوضع أسقف عليا منخفضة في معظم التعاملات، مما يدفهم الى التعامل النقدي. –يتقبل الشعب العماني ثقافة التغيير ويبدي تقبله لوسائل الدفع الحديثة، بينما الشعب الجزائري يبدي تخوفا من الخوض في العالم الرقمي.

تجربة السعودية	-تتفق السعودية مع الجزائر في اعداد برامج واستراتيجيات من إنجاح التحول الرقمي والاستفادة من دوره في تحسن طرق ووسائل الدفع. - تسعى كلتا الدولتين الى مواكبة الثورة الرقمية.	-حققت السعودية قفزة نوعية في مجال التحول الرقمي ومؤشرات الحكومة الرقمية فهي تحتل المرتبة الأولى افريقيا، بينما الجزائر مازلت تعاني من بعض الصعوبات في تحقيق التحول الرقمي. -تمتلك السعودية من بنية تحتية متطورة بينما تمتلك الجزائر بنية تحتية ضعيفة وتعاني من مشاكل تقنية وتذبذبات في الانترنت.

المصدر: من اعداد الطالبة

الفرع الثاني: اسقاط تجربة الدول العربية على الجزائر

انطلاقا من تحديد أوجه التشابه واوجه الاختلاف بين تجربة الجزائر وتجربة تونس، سلطنة عمان والسعودية، في مجال دور التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع، وبناء على أن هذه الدول العربية أحرزت نتائج جيدة، يمكن اسقاط بعض إجراءاتها على تجربة الجزائر لتسريع عملية التحول الرقمي والاستفادة من مزايا طرق ووسائل الدفع الحديثة، وتتمثل هذه الإجراءات في:

- الاستفادة من تجربة تونس في مجال التحول الرقمي من خلال الاطلاع على مختلف استراتيجياتها والتركيز على نقاط القوة ومحاولة توفيرها في الجزائر، إضافة الى التشجيع على استعمال الدفع الرقمي لتوسيع نطاق التجارة الالكترونية.
- العمل على السير على نهج سلطنة عمان في تطوير البنية التحتية الرقمية، إضافة الى التشجيع على الابتكار في مجال الدفع من خلال الاستفادة من تقنيات التحول الرقمي كالذكاء الاصطناعي والامن السيبراني لتعزيز ثقة الجزائريين في الدفع الالكتروني.

- محاولة الاحتكاك مع السعودية ونقل تجربتها فيما يخص الاستثمار في شبكة الاتصالات عالية السرعة مثل الجيل الخامس وانترنت الالياف البصرية من اجل ضمان استقرار الانترنت وسرعة الاتصال، وتوسيع نطاق تغطية الشبكات على مستوى المدن والقرى من اجل تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات رقمية تتميز بالسهولة والأمان والسرعة، ويشمل ذلك أيضا ارسال الكوادر للتكوين والتدريب على استعمال التقنيات الحديثة.

خلاصة:

تناول هذا الفصل تطور طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر، حيث توصلنا الى أن الجزائر تسير وفق خطى إيجابية متوسطة وثابتة في مجال وسائل الدفع الحديثة، وهذا راجع لعدة أسباب جوهرية تمس البنية التحتية، بالإضافة الى عوامل أخرى والتي لابد من تجاوزها من اجل تحقيق نتائج أفضل.

أحرز بريد الجزائر تقدما ملحوظا ومكانة كبيرة لدى الافراد مقارنة بالبنك الوطني الجزائري ومصرف السلام، بالإضافة الى هيمنة البطاقة الذهبية لبريد الجزائر على باقي البطاقات البيبنكية حسب آخر الاحصائيات، وهذا راجع لعدة عوامل من بينها تعاقد واشتراك بريد الجزائر مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التربية والتعليم وغيرها من القطاعات.

خـــــــاتمـــــة

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة دور التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع للمعاملات المالية في الجزائر، حيث تم عرض الإطار العام للتحول الرقمي والتطرق الى مختلف الاستراتيجيات المتخذة من قبل الحكومة من اجل إنجاح هذه العملية، بالإضافة الى التطرق الى الإطار العام لطرق ووسائل الدفع التقليدية والحديثة منها.

وفي هذا الصدد تم عرض تجارب لبعض الدول العربية (تونس، سلطنة عمان والسعودية) الرائدة في هذا المجال من اجل الاستفادة من تجاربها، والاخذ بعين الاعتبار الإجراءات الفعَالة وتطبيقها على التجربة الوطنية، التي أظهرت بدورها تقدما ايجابيا في هذا المجال لكن بنسبة متوسطة نوعا ما، وهذا راجع لعدة صعوبات وعراقيل، التي يجب مراعاتها من اجل إنجاح عملية التحول الرقمي الذي أصبح ضرورة حتمية، وتعميم استعمال وسائل الدفع الحديثة لتحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة والوصول الى اقتصاد رقمي.

لقد حاولنا من خلال هذا الدراسة الالمام بجميع جوانب الموضوع، وتم استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التي يجب اخذها بعين الاعتبار من طرف السلطات المعنية، كمساهمة البحث العلمي في إيجاد الحلول للمشاكل وتقديم اقتراحات من شأنها أن تدعم الاستراتيجيات المسطرة.

اختبار الفرضيات:

بعد محاولة اجراء دراسة شاملة لمعظم جوانب موضوع البحث، يمكننا اجراء اختبار لفرضيات البحث المطروحة سابقا حيث:

الفرضية الأولى: الفرضية المتعلقة بسير التحول الرقمي في الجزائر بخطى بطيئة نوعا ما، هي فرضية خاطئة، حيث اثبتت الدراسة ان التحول الرقمي في الجزائر عرف تطور بخطى ثابتة ومتوسطة، حيث تم رقمنة بعض القطاعات بنجاح مثل قطاع الصحة وقطاع الضرائب والقطاع المصرفي الا انها تتعرض

لتعطل مفاجئ في تقديم الخدمات يعود لمشاكل تقنية، كما ان حقيقة نقص الثقافة الرقمية لدى الجمهور الجزائري هي واقع نعيشه ونلمسه من تخوف الجزائريين من التعامل الرقمي بصفة عامة.

الفرضية الثانية: الفرضية المتعلقة باعتبار أن الدفع النقدي هو الاختيار الأفضل في الجزائر لتسوية مختلف المعاملات، فرضية صحيحة حيث اكدت الاحصائيات على ارتفاع عدد وقيمة السحوبات من أجهزة الصراف الالي أكثر بكثير من الدفع بواسطة نهائيات الدفع الالكتروني والدفع عبر الانترنت، بالإضافة الى مساهمة جائحة كورونا في انتشار وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر بشكل كبير، حيث لوحظ ارتفاع عدد معاملات الدفع الالكتروني بعد سنة 2020، وهذا ناتج عن إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي مما دفع الافراد والمستهلكين لتسوية معاملاتهم عن بعد، وقد اجتهدت الدولة في هذه الفترة الى وضع عدة قوانيين محفزة بالنسبة للأفراد من جهة وملزمة للتجار من جهة أخرى تحث على استعمال مختلف طرق ووسائل الدفع الالكتروني.

الفرضية الثالثة: الفرضية المتعلقة باتخاذ عدة تدابير وإجراءات داعمة لبرنامج التحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع في الجزائر هي فرضية محققة وذلك بسعي الحكومة الى تطوير البنية التحتية، وتعميم وسائل الدفع الالكتروني وتكثيف الحملات التوعوية، من اجل نشر الثقافة الرقمية وتسريع التحول الرقمي لوسائل الدفع في الجزائر.

الفرضية الرابعة: الفرضية المتعلقة بإمكانية تطبيق تجارب الدول العربية (تونس، سلطنة عما والسعودية) كنموذج للتحول الرقمي لطرق ووسائل الدفع في الجزائر هي فرضية خاطئة، وهذا راجع لعدم تكافؤ البنية التحتية والثقافة الرقمية للمجتمع، بل يمكن الاستفادة من نقاط القوة وأخذ العبرة من نقاط ضعفها.

الفرضية الخامسة: الفرضية المتعلقة بكون البطاقة الذهبية لبريد الجزائر البطاقة المهيمنة على باقي البطاقات البيبنكية الأخرى، هي فرضية محققة حيث اثبتت نتائج الدراسة ان البطاقة البيبنكية الأكثر انتشارا في الجزائر هي البطاقة الذهبية لبريد الجزائر، وهذا راجع لعدة أسباب منها ثقة المتعاملين في

خدمات بريد الجزائر، ولكن تجدر بنا الإشارة ان تم إلزام الدفع بواسطة البطاقة الذهبية حصرا في العديد من القطاعات، مثل تسديد حقوق المشاركة في الامتحانات الرسمية في قطاع التربية والتعليم، وتسديد حقوق التسجيل للطلبة الجامعيين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا ما يقيد حرية المتعاملين في اختيار البطاقة البيبنكية للدفع، أي بصيغة أخرى يفرض التعامل بالبطاقة الذهبية في بعض المعاملات.

النتائج:

على ضوء ما تم عرضه تم التوصل الى مجموعة من النتائج والمتمثلة في:

– عملية التحول الرقمي عملية معقدة تتطلب تظافر جهود عدة قطاعات من اجل إنجاح الاستراتيجيات المسطرة، وتعد شبكة الاتصالات البنية التحتية الضرورية لتحقيق الرقمنة التي تعتبر نقطة انطلاق نحو التحول الرقمي، كرقمنة الهوية والتوقيع الالكتروني، وانشاء شبكة حكومية موحدة من اجل توفير بيئة ملائمة لانطلاقة فعالة تمكن من تحقيق الأهداف المسطرة.

–ساهم التحول الرقمي في تحسين طرق ووسائل الدفع بشكل كبير، حيث بفضل عملية الرقمنة وتبني مختلف تقنيات التحول الرقمي (الأتمتة، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي...) تم ابتكار طرق ووسائل دفع حديثة تتماشى مع هذا التحول، وقد ساهمت هذه الطرق والوسائل الحديثة بشكل كبير في تسهيل المعاملات المالية على المستوى الوطني والدولي.

–حظيت وسائل الدفع التقليدية بنجاح وقبول كبير وسط الجمهور، كونها سهلت مختلف المعاملات المالية في مرحلة ما، الا انه بمرور الوقت ظهرت العديد من المشاكل التي تطلبت ابتكار وسائل دفع بديلة تتماشي مع التطور التكنولوجي السريع.

–ساهمت الثورة الصناعية الرابعة في ظهور وسائل دفع حديثة استطاعت منافسة وسائل الدفع التقليدية التي أصبحت لا تلائم التعاملات الالكترونية.

-تمتلك الدول العربية محل الدراسة (تونس، سلطنة عمان والسعودية) بنية تحتية متينة ساهمت في انشاء قاعدة أساسية للتحول الرقمي خاصة في القطاع المالي، بالإضافة الى ان الثقافة الرقمية لدى المجتمع عرفت قبول كبير مما شجع على تنوع وانتشار طرق ووسائل الدفع الحديثة فيها.

-يرجع تفوق البطاقة الذهبية على باقي البطاقات البيبنكية في المعاملات المالية، الى الدعم الذي تحصل عليه من خلال الاتفاقيات المبرمة بين بريد الجزائر وبعض القطاعات بخصوص الدفع الحصري ببطاقتها الذهبية.

-رغم كل الجهود المبذولة في نشر التعامل بوسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، الا انها عرفت عزوف معتبر من طرف الكثير من الافراد، وهذا يعود لمخاوف عديدة وعدم الثقة في التعامل الالكتروني، والتي تعود لخلفية ونظرة تقليدية على المنظومة المصرفية في الجزائر.

-لا تكفي جهود الجهات المعنية وحدها لتعميم أنظمة الدفع الحديثة، بل لابد من تقبل التغيير من طرف الافراد عن طريق تعزيز ثقتهم ورفع الثقافة الرقمية لديهم، حيث تعتبر الثقافة الرقمية لأي مجتمع من أهم المحددات التي تحول دون انتشار ثقافة الدفع الالكتروني.

اقتراحات الدراسة:

بناءً على النتائج المتحصل عليها من خلال هذه الدراسة، ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات المتمثلة في:

- نوصي السلطات المعنية المسؤولة عن التحول الرقمي تكثيف الجهود للتنفيذ الجيد للاستراتيجيات المنتهجة، وذلك بالاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات واقتناء أحدث التقنيات لبناء بنية تحتية متينة، بالإضافة الى تقديم دورات تدريبية من طرف خبراء أجانب حول كيفية استعمالها، لضمان نجاح عملية الرقمنة باعتبارها نقطة انطلاق نحو التحول الرقمي.

– تحديث البنية التحتية للنظام المصرفي وتوفير خدمات الانترنت بجودة عالية، لضمان حسن سير العمل المصرفي كونه يعتمد على تدفق الانترنت بشكل كبير، من اجل السير الحسن للشبكة البيبنكية وتفادي تكرار توقف النظام وتعطيل معاملات الزبائن.

–توفير بيئة قانونية وتشريعية مناسبة لتنظيم التعامل بطرق ووسائل الدفع الحديثة، ووضع قوانيين حازمة لكل من يتلاعب ويستعمل هذه الوسائل بطريقة غير قانونية، وهذا لحماية البنوك والمؤسسات المالية وحماية الممتلكات الخاصة للمتعاملين.

–نشر الوعي وثقافة التعامل بوسائل الدفع الالكتروني، من خلال قيام البنوك بتقديم حوافز وعروض لتشجيع الافراد على استعمال وسائل الدفع الحديثة بدل الوسائل التقليدية.

– إن تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية في الجزائر يتطلب زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتفعيل دور شبكة الاتصال بين البنوك وفروعها، لضمان السرعة في تبادل المعلومات الخاصة بالمتعاملين وإجراء التسويات اللازمة في الوقت الفعلي، بالإضافة الى تفعيل التشغيل البيبيني بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

– تعزيز استخدام أدوات الدفع الالكتروني يتطلب ضرورة العمل المشترك والتنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة (بريد الجزائر، البنوك، شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك، تجمع النقد الآلي، شركات التأمين وإعادة التأمين...)، مع ضرورة وضع تدابير تحفيزية ومتابعة مدى تنفيذ خارطة الطريق لتطوير الدفع الالكتروني وتعزيز استخدام وسائل الدفع الحديثة.

–نقترح تقديم خدمات بنكية بجودة عالية للاستفادة من استعمالها الفعال، وضمان تمكين جميع المواطنين من الوصول إلى هذه الخدمات الحديثة والآمنة، لتحقيق هدف الشمول المالي على نطاق واسع.

– العمل على التطوير المستمر لطرق ووسائل وسائل الدفع الحديثة بما يواكب التطورات العالمية ومتطلبات الاقتصاد الرقمي.

– الاحتكاك بالدول الرائدة في مجال التحول الرقمي لوسائل الدفع، للاستفادة من تجاربها والاطلاع على عثراتها–نقاط ضعفها– لتفادي العديد من العراقيل التي قد تتطلب وقتا لإيجاد حل لها، وكذا الاطلاع على الاستراتيجيات المسطرة واعتمادها.

– تكثيف الرقابة على التجار فيما يخص استعمال أجهزة نهائي الدفع في عملية تسديد المشتريات، وكذا فرض عقوبات كغرامات مالية جراء الاعراض والامتناع عن استخدامها ومخالفة القوانيين المنصوص عليها.

– نقترح إعادة النظر في أسقف اليومية والشهرية للبطاقات البيبنكية والعمل على رفعها بما يتناسب مع احتياجات الافراد، لكي يتسنى لهم القيام بمعاملاتهم اليومية بأريحية، مثلا الحد الأقصى للسحب بالبطاقة الذهبية لبريد الجزائر هو 50000 دينار جزائري وهو مبلغ لا يكفي لتسديد ثمن جهاز تلفاز او ثلاجة مثلا مما يدفع الزبون السحب على مدار يومين.

– من المستحسن ترك الحرية للأفراد في اختيار البطاقة البيبنكية المناسبة لإجراء عمليات الدفع الالكتروني، وليس حصرها على نوع معين من البطاقات.

– من الأفضل تركيب أجهزة الكاميرة امام أجهزة الصراف الآلي لتوفير الحماية والراحة للمتعاملين اثناء استعمالها.

آفاق الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع الدراسة وتطابقها مع توجهات الحكومة، يعتبر موضوع التحول الرقمي موضوع ديناميكي ومستمر، ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح مواضيع البحث المستقبلية التالية:

–تعزيز الثقافة الرقمية وعلاقتها بنجاح عملية التحول الرقمي.

-واقع البنية التحتية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر وسبل النهوض بقطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لتعزيز الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

-دراسة استكشافية لمستقبل طرق ووسائل الدفع الحديثة في الجزائر (بالاعتماد على استبيان لتحديد النقائص بدقة).

-دور وسائل الدفع الحديثة في بلوغ الاقتصاد الرقمي.

قـــائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

- البنك المركزي الأردني، دليل التوعية في الاحتيال المالي باستخدام الوسائل الالكترونية، الأردن، 2023.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.
- المختار بن احمد عطار، العقد الالكتروني، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2010.
- الياس ناصيف، العقد الالكتروني في القانون المقارن، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- تامر محمد سليمان الدمياطي، إثبات التعاقد الالكتروني عبر الانترنت –دراسة مقارنة–، الطبعة الأولى، بهجاب للطباعة، مصر، 2009.
- جعفر حسن قاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البلدية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2017.
- عبد الحق سويلم ومحمد صافي، الذكاء الاصطناعي رؤى متعددة التخصصات، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، المانيا، أفريل 2024.
- عبد العزيز السيد مصطفى، التحول الرقمي في مؤسسات الاعمال، جامعة القاهرة، 2022.
- عبد الفتاح زهير العبد اللات وناظم محمد نوري الشمري، الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
- عبد الله موسى واحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2019.

- عصام عبد الفتاح مطر، التجارة الالكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
- فاروق سيد حسين، التجارة الالكترونية وتأمينها، الطبعة الأولى، هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2001.
- فريد حبيب ليان، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي الى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، 2019.
- كوثر سعيد عدنان خالد، حماية المستهلك الالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2012.
- محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية العادية–غير العادية–الالكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2016.
- محمد محبوبي، أساسيات في أدوات الدفع والائتمان، الطبعة الأولى، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، 2012.
- محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
- محمد نور صالح الجدايه وسناء جودت خلف، تجارة الكترونية، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- محمود عبد الرحيم الشريفات، التراضي في تكوين العقد عبر الانترنت–دراسة مقارنة–، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- مركز الإحصاء والتنافسية، مفاهيم عامة عن البيانات الضخمة، الإصدار الاول، عجمان، الامارات العربية المتحدة، 2021.
- مصطفى كافي، النقود والبنوك الالكترونية، دار مؤسسة رسلان، دمشق، سوريا، 2011.
- مصطفى كمال طه ووائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

- نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ، الأردن، 2004.

ب. الاطروحات والرسائل الجامعية:

- جمال زمورة، دور التحول الرقمي في تحسين أداء المنظمات العمومية–دراسة حالة قطاع الصحة بولاية باتنة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة عامة، شعبة علوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2023–2024.
- حنان كواشي، واقع وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016–2021)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة مصرفية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021–2022.
- رباب دحية، أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة الى حالة الجزائر–دراسة تحليلية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية بنوك وتأمينات، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2019–2020.
- عبد القادر كموم، تسويق الخدمات المصرفية الالكترونية في ظل المعطيات الحديثة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسويق العمليات المصرفية، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2021–2022.
- فريدة حمودي، نظام التحويل المصرفي الالكتروني في القانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري–تيزي وزو–، الجزائر، 2022–2023.
- مصطفى خوصة، التحول الرقمي واشكالية تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية في الجزائر–دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الناشطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص المنظمة والتحولات الرقمية، شعبة علوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي–معسكر–، الجزائر، 2021–2022.

- هاجر اميرة بورايو، دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2019-2020.

ج. المجلات والدوريات:

- إبراهيم بن مختار، أحكام المقاصة الإلكترونية لوسائل الدفع، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد 3، العدد 1، 2022.
- أسماء شرقي وصادق صفيح، تقييم التجربة الجزائرية في مجال التحول الرقمي، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 2، 2023.
- إلهام يحياوي وسارة قرابصي، التسويق الرقمي: كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2019.
- السعيد بريكة وفوزي شوق، تحديات وسائل الدفع الإلكترونية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 2، 2014.
- الشريف بحماوي ومصطفى سليماني، خصوصية وسائل الوفاء الإلكترونية ودورها في المعاملات التجارية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 3، 2017.
- أمينة بن عمور، متطلبات نظام الدفع الإلكتروني في مجال المعاملات الإلكترونية في إطار القانون رقم 18-05، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 30، العدد 3، 2019.
- إنصاف قسوري وفريد عبة، تداعيات الإصدار الرقمي الجزائري في ظل النظام النقدي والمصرفي 23-09، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 1، 2024.
- أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 10، 2021.

- بدر الدين عاشوري وإبراهيم عاشوري، أثر التحول الرقمي في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل الاندماج في الاقتصاد الرقمي، مجلة التمويل والاستثمارات والتنمية المستدامة، المجلد 8، العدد 2، 2023.
- بوراس بودالية، واقع التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2021.
- تمارا أحمد أشقر، مرتكزات التحول الرقمي وعلاقتها بتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة في وزارة الداخلية الفلسطينية، مجلة الإدارة، المجلد 29، العدد 1، 2022.
- جميلة سلايمي ويوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، 2019.
- حميد سلطاني، مفهوم الدفع الإلكتروني وآفاق تطويره في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، 2022.
- حميد قرومي ونجية ضحاك، واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 14، العدد 2، 2014.
- حورية حمني وابتسام طوبال، دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في إنجاح التحول الرقمي، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 7، العدد 3، 2020.
- حيزية هادف، نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية، مجلة الأبحاث والدراسات العلمية، المجلد 8، العدد 2، 2014.
- خديجة مختار وبوقريس فريد، التحول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19، مجلة هيروديت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2022.

- خيرة شاوشي وزهرة خلوف، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2023.
- رابح عرابة، دور التكنولوجيا المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 2، 2012.
- رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات 348، القاهرة، مصر، 1999.
- راقي دراجي، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 2، 2023.
- رانية تقاوة وشوام بوشامة، التحول الرقمي كخيار استراتيجي في ظل الانتقال نحو الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 6، العدد 1، 2023.
- ربيع قرين، تقنيات التحول الرقمي واستراتيجياته، مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، المجلد 2، العدد 2، 2023.
- رشيد فراح وآخرون، التحول الرقمي ودوره في تطوير المؤسسات الناشئة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2021.
- رضا سي طيب الهشمي، التحول الرقمي وإشكالية التغيير التنظيمي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص التنظيم والطفرة الرقمية، قسم علوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2023-2024.
- زوليخة زروقي وعواطف محي الدين، دور الرقمنة العقارية في حماية الثروة العقارية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2022.

- سعاد دهيني وآخرون، ملامح التحول الرقمي لقطاع التجارة في الجزائر، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 17، العدد 3، 2022.
- سعيدة سليماني وقارة ملاك، مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبائي للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 16، العدد 1، 2023.
- سليمة عبيدة ومحمد علي حسين الشامي، دور التحول الرقمي في تطوير جودة التعليم العالي، مجلة الإبداع، المجلد 13، العدد 1، 2023.
- سمية عبابسة، وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 3، العدد 2، 2016.
- سمير سبيحي وراضية بودية، مخاطر الدفع الإلكتروني، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، 2022.
- صدوقي غريسي وآخرون، واقع التحول الرقمي والأتمتة، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 2، 2021.
- صورية شواحري، واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، 2024.
- صوفيا زميت وأسماء دريسي، الأتمتة المالية وتأثيرها على القيمة السوقية للبنوك الأردنية، مجلة الباحث، المجلد 23، العدد 1، 2023.
- عائشة بوثلجة ونصيرة عابد، العملات الافتراضية تداولها ومخاطرها، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

- عائشة عبد الحميد، الأرضية القانونية للاقتصاد المعرفي (الرقمي) في الجزائر ودوره في تشجيع المقاولاتية، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار 14، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2020.
- عبد الإله شوثري ومريم بونيهي، دور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر –رؤية 2030، مجلة معارف، المجلد 18، العدد 1، 2023.
- عبد الجليل مقدم، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية، المجلد 5، العدد 2، 2018.
- عبد الرحمان حسن حسن محمد ومحمد أحمد الغبيري، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية–دراسة تحليلية–، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 4، العدد 3، 2020.
- عبد الرحمان محمد قدري حسن، جرائم الاحتيال الإلكتروني، مجلة الفكر الشرطي، المجلد 20، العدد 79، 2011.
- عبد القادر مطاي وآخرون، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 2، العدد 2، 2020.
- عثمان عثامنية ووداد بن قيراط، نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك المركزي بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 3، 2022.
- عزو رضوان أيت قاسي وعبد الصمد بدوي، واقع البنوك الإلكترونية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 1، 2023.
- عفاف عائشة صحة، استعمال الطلبة للهواتف الذكية في العمليات التعليمية، مجلة إكسبروفيسو، المجلد 5، العدد 2، 2020.

- عماد الدين بركات وحورية طيبي، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1، العدد 2، 2019.
- عمار زيدان وحسن بن كادي، التجربة الجزائرية في رقمنة القطاع الصحي، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2023.
- عمر مقرح وعصام العياضي، التحول الرقمي ودوره في تحسين فعالية الاتصال الداخلي بالمؤسسة الرياضية في ظل جائحة كورونا، مجلة روافد للدراسات والأبحاث في علوم الرياضة، المجلد 3، العدد 2، 2023.
- عيسى براق وسيد وائل براق، رهانات وتحديات اعتماد المؤسسات الجزائرية للحوسبة السحابية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 14، العدد 2، 2017.
- فادية قيسي، آليات الدفع الإلكتروني ودورها في الحد من أزمة السيولة في الجزائر، مجلة الإدارة والاستراتيجية التنظيمية، المجلد 5، العدد 3، 2024.
- فاطمة الزهراء بن أحمد ونادية بن أحمد، التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 1، 2025.
- فاطمة زهرة العشابي، التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2021.
- فاطنة بوخاري، تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، 2021.
- فتحي طيطوس والجيلالي العكلي، النظام القانوني للمسح العام للأراضي في التشريع الجزائري، مجلة التعمير والبناء، المجلد 4، العدد 2، 2020.

- كاملة بو عكة، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2022.
- كريمو دراجي وزهير بن دعاس، تحليل تطور استخدام نظام التسوية اللحظية والمقاصة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 2، 2016.
- كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 1، 2023.
- لخضر بن سعيد، اتجاهات التحول الرقمي في الجزائر ومساهمتها في استدامة التنمية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- محمد زين ومحمد تربش، أثر الجاهزية الرقمية على قبول واستخدام أنظمة الدفع الرقمية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 15، العدد 1، 2022.
- محمد مولود غزيل، أنظمة الدفع الإلكترونية والمصرفية الإلكترونية في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 6، العدد 11، 2011.
- محمود عبد السلام، تقنية البيانات الضخمة، صندوق النقد العربي، العدد 16، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.
- مختار دويني، وسائل الدفع الإلكترونية ومدى مساهمتها في تطور التجارة الإلكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 7، العدد 1، 2021.
- مسعودة عمارة وحنان مناصرية، دراسة كرونولوجية تطبيقية وتشريعية للتحول الرقمي في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، 2022.
- مصطفى عمراني، جريمة تزوير البطاقات البنكية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 2، العدد 5، 2017.

- مفتاح صالح وفريدة معارفي، البنوك الالكترونية، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الخامس حول مناخ الاستثماري والاعمال المصرفية والالكترونية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي 04-05 جويلية، 2007.
- منيرة جربوعة، واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 3، 2020.
- مولود حواس وهدى حفصى، التجارة الإلكترونية بين الأهمية التسويقية ومتطلبات تبني نظام الدفع الإلكتروني، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 22، العدد 1، 2020.
- نادية بونعاس، تجربة الرقمنة وأثرها على تطوير خدمات المرافق العمومية في الجزائر، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 18، العدد 3، 2023.
- نجوى الهواري، عصرنة نشاط المحافظة العقارية بالتقنية الإلكترونية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 15، العدد 1، 2023.
- نضال مرجانة وسماح طالحي، نموذج التحول الرقمي في سنغافورة: إنجازات ودروس مستفادة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 2، 2024.
- نعيمة خطير، واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2017.
- نعيمة مولفرعة، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، 2017.
- نور الدين زحوفي وعمر زمالة، التحويل المالي الإلكتروني، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 1، العدد 1، 2018.

- نورية قادري، دور التحول الرقمي في تحقيق الرفاهية الاقتصادية –حالة الجزائر–، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 14، العدد 1، 2023.
- هارون العشي وفايزة بوراس، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تحسين الأداء البنكي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد 3، 2018.
- هدى برابح، مزايا ومخاطر استخدام العامل لبطاقة الائتمان البنكية، مجلة قانون العمل والتشغيل، المجلد 6، العدد 1، 2021.
- هشام لبزة ومحمد الهادي ضيف الله، واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 5، العدد 4، 2017.
- هناء عفيف ووهيبة خولوفي، الاتجاه نحو التحول الرقمي: حتمية أو خيار؟، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، 2022.
- هند ريم وعبد الحكيم بوجاني، التجارة الإلكترونية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 3، 2021.
- وريدة لرجان ومريم قلال، ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2018.
- وليد بيبي وآخرون، الحوسبة السحابية ودورها في خدمة المال والأعمال، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 3، 2022.
- وهيبة عبد الرحيم، تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 1، 2010.
- يمينة منزول وخيرة صافة، الأوراق التجارية من التقليدية إلى الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 1، 2022.

- يوسف بن يزة، تقييم مسار التحول الرقمي في الجزائر، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 3، 2024.

د. المداخلات:

- فلة سراج وآخرون، الإجراءات القانونية المتخذة لإرساء قواعد الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الاقتصاد الرقمي في الجزائر والعالم بعد جائحة كورونا–التحديات والعراقيل–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 26 ماي 2023 .
- نوال طالب، تجربة بنك التنمية المحلية في تطبيق وسائل الدفع الالكتروني، مداخلة في الملتقى الوطني تحت عنوان: التوجه الى تعميم الدفع الالكتروني في الجزائر–الواقع والافاق–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، يوم 09 افريل 2025.

هـ. القوانين والمراسيم:

- قانون 03/ 11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 2003/08/26، الصادر بالجريدة الرسمية عدد52 الصادرة بتاريخ 27/ 2003/08 .
- قانون 05/18 المتعلق بالتجارة الالكترونية المؤرخ في 2018/05/10، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 28 الصادرة في 16/ 2018/05.
- القانون رقم 05–02 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المعدل والمتمم للأمر 75–59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المادة 414، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2005.
- نظام رقم 24–04 مؤرخ في 13 أكتوبر سنة 2024، المتعلق بالشروط الخاصة للترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي، المنشور بالجريدة الرسمية في 19 نوفمبر 2024، العدد 77.

و. التقارير والمراسلات الإدارية:

- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر من اجل جزائر رقمية 2030، المحافظة السامية للرقمنة، 2024.
- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، الامارات العربية المتحدة، 2023.
- مراسلة وزارة المالية، **المديرية العامة للأملاك الوطنية**، حول رقمنة المديرية العامة للأملاك الوطنية رقم 13425، في 05 أكتوبر 2022.

ز. المواقع الالكترونية:

- [1]وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلوماتhttps://www.mtcit.gov.om
- اتصالات الجزائر https://www.algerietelecom.dz .
- بريد الجزائر https://www.poste.dz .
- بنك الجزائر، تاريخ البنك. https://www.bank-of-algeria.dz/histoire-de-la-banque/
- بنك السلام، https://www.alsalamalgeria.com/.
- البنك المركزي التونسي https://www.bt.com.tn .
- البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov/ .
- البنك المركزي العماني، التقرير السنوي 2022.
- تجمع النقد الالي، https://giemonetique.dz/ar/ .
- شركة النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوكSATIM : https://www.satim.dz/index.php/ar.
- عماننا، البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي https://oman.om/en/national-program-for-the-digital-economy

- المنصة الوطنية للمملكة العربية السعودية https://my.gov.sa/ar/content/161#section-3
- مؤسسة النقد العربي السعودي، تقرير سنوي رقم 54، سنة 2018 https://www.sama.gov.sa/ .
- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **التوقيع والتصديق الالكترونيين**.

https://www.mpt.gov.dz/signature-et-certification-electroniques/

- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، مشاريع ومبادرات الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي الحكومي، 2021-2025، سلطنة عمان https://oman.om/en/
- وزارة تكنولوجيا الاتصال، الجمهورية التونسية https://www.mtc.gov.tn/ .

2. المراجع باللغة الفرنسية:

- **Thèses :**

➢ Jimmy Merlet, **transformation numérique des entreprises, innovation et responsabilité sociale d'entreprise (RSE)**, thèse de doctorat, science économiques, université de rennes,2020.

- **Journales et périodiques :**

➢ Fethi ferhane et Elyas sqlah, et Abdelkader djeflat, **les compétences et les capacités essentielles à la réussite de la transformation digital des entreprises : une étude exploratoire sur 94 entreprises Algériennes,** revue des sciences économiques, vol 12, n 1, 2017.

➢ Kasmia lahchame et Djilali chafik, **la digitalisation des entreprises : une opportunité pour leur performance économique,** journal of contemporary business and economic studies, volume 4, N 2, 2021.

➢ Keyur Patel & Sunil Patel, **internet of things-TOT: Definition, characteristics, architecture, enabling technologies, application, future challenges**, international journal of engineering science and computing, volume 6, issue 5, 2016.

➢ Sacha Kraus and others, **Digital transformation: An overview of the current state of the art of research**, sage journal, volume 11, issue 3, 2021.

- Salaheddine Cheriet, and Hadjira Ghanem, **The role of electronic system in the development of the Algerian Banking system**, roa iktissadia review, volum 8, issue2, 2018.
- Worku G, Tilahum A and Tafa MA, **The Impact of electronic banking on customers satisfaction in Ethiopian banking industry (the case of customers of dashen and wogagen banks in Gondar city)**, journal of business and financial affairs, volume 5, issue 2, 2016.

– Rapports:

- Rapport sur l'Economie de l'Information, Nation Unies, New York et Genève, 2017.

– Sites Web :

- Amelie Aidi, et autres, **nouveaux moyens de paiement**, France, https://www.ege.fr/ .
- Amazon pay : avis du moyen de paiement E-Commerce fiable, E-Commerce Nation, 2024. https://www.ecommerce-nation.fr/ .

الملاحق

الملحق رقم – 01 – نظام الدفع عبر الهاتف المحمول

GIE .DZ
MONETIQUE

SCHEMA DE PAIEMENT MOBILE

MANUEL DE PAIEMENT MOBILE

Propriétés du Document	
Classification	RESTREINT
Référence	GIE/MPM/24/2.0
Version	2.0
Date	17/04/2024
Auteur	GIE Monétique
Propriétaire	GIE Monétique

الملحق رقم-02- تشريعات نظام الدفع عبر الهاتف المحمول

Historique du document :

Version	Date	Auteur(s)	Description
1.0	11/12/2023	GIE MONETIQUE	Version initiale
2.0	17/04/2024	GIE MONETIQUE	Révision de l'intitulé du document de : 'Specifications fonctionnelles pour une solution de paiement mobile interbancaire » à « MANUEL DE PAIEMENT MOBILE » Révision de forme et de fond. Introduction de régles interbancaire. Révision des cinématiques de déroulement des opérations.

Identification de la procédure

Type	Fonctionnement interne
Domaine	Homologation
Titre du Document	Spécifications fonctionnelles pour une solution de paiement mobile interbancaire
Nombre de pages	36
Référence du Document	GIE/SFSPMI GIE/24/2.0

Abréviations :

Acronyme	Signification
P	Person
B	Business
G	Government

I. DOCUMENTS DE REFERENCE

- Loi n°23-09 du 21/06/2023, portant loi monétaire et bancaire relative à la monnaie et au crédit ;
- Loi n°05-10 du 20 juin 2005 relative à la reconnaissance de l'écrit électronique, modifiant et complétant l'ordonnance n°75-58 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil ;
- Loi n°05-10 du 20 juin 2005 modifiant et complétant l'ordonnance n°75-58 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code civil relative à la reconnaissance de la signature électronique.

الملحق رقم-03- رمز الاستجابة السريعة

- Ordonnance n° 75-59 du 26 septembre 1975, modifiée et complétée, portant code de commerce, notamment ses articles 543 bis 23 et 543 bis 24 ;
- Règlement de la Banque d'Algérie n° 05-07 du 28 décembre 2005 portant sur la sécurité des systèmes de paiement;
- Règlement n°05-04 du 13 octobre 2005 portant sur le système de règlements bruts en temps réel de gros montants et paiements urgents.
- Règlement n°05-06 du 15 décembre 2005 portant sur la compensation des chèques et autres instruments de paiement de masse.
- Normes interbancaires de gestion automatisée des instruments de paiement, homologuées par Instruction de la Banque d'Algérie n° 02-05 du 24 février 2005, version septembre 2023 ;

II. DEFINITIONS

« **Membres** » : Banques et Algérie poste adhérents au GIE Monétique.

« **Switch mobile** » **:** Plateforme technique centralisée qui assure le traitement et le routage des flux transactionnels issus des solutions de paiement mobile, déployées par les Membres Adhérents. Elle permet ainsi, une totale interopérabilité pour tous les souscripteurs à ce service indépendamment de la technologie de la plateforme utilisée pour effectuer l'opération.

« **Solution de paiement mobile** » : Plateforme technique offrant le service de paiement mobile au client de l'émetteur, le donneur d'ordre et au client de l'acquéreur, le bénéficiaire.

« **Application donneur d'ordre** » **:** application téléchargée par le donneur d'ordre lui permettant de souscrire au service de paiement mobile pour réaliser des opérations de transfert d'argent et de paiement.

« **Application bénéficiaire** » **:** application téléchargée par le bénéficiaire lui permettant de souscrire au service de paiement mobile pour accepter des opérations de transfert d'argent et de paiement.

« **Centre de pré compensation** » **:** C'est l'organe chargé de préparer la compensation des flux financiers engendrés par le service « Paiement mobile », présentés par l'acquéreur sur le système de télé compensation. Il le déverse au système ARTS.

« **Paiement mobile**» **:** Le paiement mobile est une forme de paiement qui peut être réalisé depuis un téléphone mobile indépendamment de la technologie utilisée (USSD, Application, NFC, QR-code etc...). Il implique le débit du donneur d'ordre (l'initiateur de l'opération) et le crédit du compte du bénéficiaire.

« **Paiement mobile auprès des commerçants (P2B/B2B)** » : Elle permet au client particulier ou entreprise de régler des biens, des services ou des factures auprès des commerçants ou facturiers contre débit de son compte. La relation entre le commerçant et l'acquéreur est régie par un « contrat accepteur du paiement mobile ».

« **Opération de transfert d'argent entre particuliers (P2P)** » : Elle permet au client d'initier un transfert d'argent à un autre client, contre débit du compte du donneur d'ordre et crédit du compte du bénéficiaire.

« **Prestations sociales et autres subventions (G2P)** » : Elles permettent à des institutions de l'Etat d'effectuer des transferts d'argent de leurs comptes vers les comptes des bénéficiaires.

« **Paiement des charges fiscales et parafiscales au Gouvernement (P2G ou B2G »)** : Elles permettent aux particuliers ou professionnels (commerçant, artisan, profession libérale, ...) d'effectuer des paiements aux organismes gouvernementaux pour des services publics contre débit de leurs comptes.

« **Opération de remboursement de paiement mobile (B2P/B2B)** » : Elle permet au commerçant d'opérer un remboursement d'une opération de paiement mobile contre débit de son compte.

« **QR Code statique** » : est généré une seule fois pour l'ensemble des transactions. Il contient des informations sur le marchand ou le client et peut inclure le montant de la transaction.

« **QR Code dynamique** » : inclus les données de transaction dont le montant de la transaction, et donc, un nouveau code est généré à chaque transaction. Cependant, ceci exige que le commerçant ou le client dispose d'un smartphone (ou d'un autre terminal).

« **Méthode Push** » : est un procédé par lequel le bénéficiaire (le commerçant) transmet au donneur d'ordre (le payeur) les informations relatives à l'opération de paiement qui les validera pour initier la demande de paiement.

« **NFC** » : ***N**ear **F**ield **C**ommunication*, soit Communication en champ proche : est une technique de télécommunication par radio à très courte distance. Elle reprend les normes utilisées pour les puces RFID (passives) adaptées pour une communication entre deux composants actifs.
Elle est notamment utilisée sur des mobiles équipés de puces NFC pour payer des petits achats (fonction de porte-monnaie électronique).

الملحق رقم -04- مخطط الدفع عبر الهاتف المحمول

GIE .DZ
MONETIQUE

SCHEMA DE PAIEMENT MOBILE

SPECIFICATIONS TECHNIQUES DU QR-CODE INTERBANCAIRE DOMESTIQUE PRESENTATION PAR LE COMMERÇANT

Propriétés du Document	
Classification	RESTREINT
Référence	GIE-STQRI-01-24
Version	1.3
Date	16/05/2024
Auteur	GIE Monétique
Propriétaire	GIE Monétique

الملحق رقم -05- تشريعات رمز الاستجابة السريعة

GIE-STQRI-01-24

GIE MONETIQUE

1. INTRODUCTION

1.1 Objectifs du document

Ce document définit les exigences du GIE Monétique concernant le QR-code interbancaire basé sur la norme EMV. Il fournit une description des données utilisées et leurs attributs dans le schéma de paiement mobile domestique.

Toute solution de paiement mobile interfacée au Switch mobile devra se conformer aux exigences présentées dans ce document.

Les exigences ont été définies pour répondre aux principaux besoins des acteurs du schéma de paiement mobile. Le QR-code interbancaire peut être statique ou dynamique.

1.2 Références

REFERENCE	DESCRIPTION
[Normes interbancaires]	Normes interbancaires De gestion automatisée Des instruments de paiement – version septembre 2023 : TITRE VIII DU PAIEMENT MOBILE - article 56 : Type de QR code utilisé
EMV QRCPS	EMV® QR Code Specification for Payment Systems (EMV QRCPS) Merchant-Presented Mode Version 1.1 November 2020
[ISO/IEC 18004	Information technology—Automatic identification and data capture techniques - QR Code bar code symbology specification
[ISO 639]	Codes for the representation of names of languages—Part 1: Alpha - 2 Code
[ISO 3166-1 alpha 2]	Codes for the representation of names of countries and their subdivisions— Part 1: Country codes, using two-letter country codes;
[ISO 18245]	Retail financial services—Merchant category codes
[ISO 4217]	Codes for the representation of currencies and funds

الملحق رقم -06- رمز الاستجابة السريعة

GIE.MDQR/1.0

I- INTRODUCTION

Le présent document définit les modalités de déploiement du QR-code de paiement. Il définit les conditions de génération, d'impression et de présentation du QR-code.

L'objectif de ce document est de garantir une lisibilité et une opérationnalité optimales des QR Codes, tout en respectant les exigences techniques et esthétiques.

II- MISE A JOUR DU DOCUMENT

Ce document sera mis à jour régulièrement afin de refléter les évolutions des normes et des technologies liées aux QR Codes. Toute mise à jour sera communiquée aux parties prenantes.

III- SPÉCIFICATIONS TECHNIQUES DU QR CODE

III.1 Version du QR Code

Le QR Code imprimé doit respecter des critères de contraste optimal pour garantir la lisibilité, en utilisant des couleurs de fond claires et des couleurs sombres pour les éléments du QR Code.

Il est recommandé d'utiliser des QR Codes de **version 5** pour un usage standard, ces versions offrent un bon compromis entre la capacité de stockage des données et la taille du code imprimé.

III.2 Dimensions et structure du QR Code :

- **Taille du QR Code** : Le QR Code est composé de **37x37 modules**, signifie qu'il comporte 37 carrés sur chaque côté. Un module est la plus petite unité du QR Code.
- **Taille totale** : La taille physique d'un QR Code peut varier en fonction de l'impression.
- Pour l'impression, la taille doit être au minimum de **3 cm** de côté et au maximum de **15 cm** de côté.

III.3 Zone de sécurité (Quiet Zone)

La **Quiet Zone** doit respecter certaines règles pour assurer sa lisibilité et sa performance. Sa largeur doit être au minimum égale à **15%** de la taille totale du QR Code en fonction de l'impression (**équivalent à 5 modules**), le module étant l'unité de mesure dans un QR Code, chaque module représente un carré individuel du QR Code.

III.4 Validation des erreurs et correction de redondance

Le QR Code possède un système de correction d'erreur pour assurer sa lisibilité même s'il est partiellement endommagé. Les niveaux de corrections vont de **L**(Faible) à **H**(Haut).

الملحق رقم –07– تطور مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تونس

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإتصالات										
عدد الاشتراكات بشبكات الهاتف القار والجوال (بالألف)	13 605,4	13 942,8	13 735,9	15 233,3	15 539,5	15 256,2	15 447,2	16 073,6	16 225,2	16 386,1
عدد الاشتراكات بشبكات الهاتف الجوال (بالألف)	12 387,6	12 843,9	12 712,4	14 283,6	14 595,9	14 282,1	14 334,1	14 771,6	14 771,0	14 852,9
الكثافة الهاتفية (قار + جوال) : خط لكل 100 ساكن	126,9	129,6	125,4	137,3	138,3	134,1	134,4	138,5	138,3	139,0
الأنترنات وإعلامية										
سعة الربط بالشبكة الدولية للأنترنات (جيغابيت/ ثانية)	60	82,5	90	130	190	220	320	430	780	910
عدد الاشتراكات بالأنترنات القارة	624 156	601 748	602 497	587 221	593 650	659 880	821 388	1 033 990	1 212 989	1 354 155
عدد إشتراكات الأنترنات الجوالة M2M CH 3G/4G	204 368	555 942	842 739	1 119 562	1 188 631	855 009	793 569	703 696	595 843	495 006
عدد إشتراكات الأنترنات عبر الهواتف الجوالة	774 064	1 519 397	2 518 620	4 112 845	5 762 862	6 292 369	6 704 954	8 095 490	8 501 621	8 492 944
عدد الجملي الاشتراكات بالأنترنات (قار + جوال)	1 602 588	2 677 087	3 963 856	5 819 628	7 545 143	7 807 258	8 319 911	9 833 176	10 310 453	10 342 105
عدد الاشتراكات بشبكة الأنترنات لكل 100 ساكن	15,0	24,9	36,2	52,5	67,2	68,6	72,4	84,7	87,9	87,8
نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الأنترنات		17,1		29,5	30,7	37,5	44,5	46,1	51,5	
نسبة الأسر المجهزة بحاسوب		23,2		33,2	34,5	39,3	47,1	47,5	52,1	

تطور أبرز المؤشرات الإحصائية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

	جوان 2022	2021	2020	2019	2018	2017	
Télécommunications:							الإتصالات:
Nombre d'abonnés aux réseaux téléphoniques fixes et mobiles (en milliers)	17 144,7	17 301,8	16 386,1	16 225,2	16 073,6	15 447,2	عدد الإشتراكات بشبكات الهاتف القار والجوال (بالألف)
Densité téléphonique totale (fixe et mobile) : ligne téléphonique pour 100 habitants	144,8	146,6	139,0	138,3	138,5	134,4	الكثافة الهاتفية الجملية قار وجوال : خط لكل 100 ساكن
Densité téléphonique mobile : ligne téléphonique pour 100 habitants	130,3	132,5	126,0	125,9	127,3	124,7	كثافة الهاتف الجوال: خط لكل 100 ساكن
Internet et Informatique :							الأنترنات والإعلامية:
Capacité de la bande passante internationale d'Internet (Gb/s)	1 210	1 110	910	780	430	320	سعة الربط بالشبكة الدولية للأنترنات (جيغابيت/ ثانية)
Nombre total d'abonnements au réseau Internet (en milliers)	11 289,0	11 338,7	10 342,1	10 310,5	9 833,2	8 319,9	عدد الجملي للإشتراكات بشبكة الأنترنات (بالألف)
Proportion d'abonnements Internet par type:							نسبة الإشتراكات بالأنترنات حسب النوع:
- Internet Fixe	14,0%	13,2%	13,1%	11,8%	10,5%	9,9%	- الأنترنات القارة
- Internet Mobile	86,0%	86,8%	86,9%	88,2%	89,5%	90,1%	- الأنترنات الجوالة
Confiance Numérique:							الثقة الرقمية:
Nombre de certificats de signature électronique valides	25 693	26 223	28 717	29 140	21 738	17 947	عدد شهادات الإمضاء الإلكتروني الصالحة للإستعمال
Nombre d'auditeurs de la sécurité informatiques actifs	3	2	-	194	212	226	عدد خبراء التدقيق الناشطين في مجال سلامة المعلوماتية
Poste:							البريد:
Nombre de sites de commerce électronique utilisant e-dinar		340	265	255	231	395	عدد مواقع التجارة الإلكترونية التي تستعمل الدينار الإلكتروني
Nombre des opérations de paiement via Internet en local (en milliers)		2 650,4	1 569,1	985,2	1 717,5	815,2	عدد عمليات الدفع عبر الأنترنات من الداخل (بالألف)
Tissu entrepreneurial :							النسيج المؤسساتي:
- Entreprises installées dans le pôle technologique Elgazala		81	79	78	85	82	- المؤسسات المتمتصبة بقطب الغزالة للتكنولوجيات الإتصال وعددها
- Entreprises installées dans les cyberparcs		151	176	168	161	167	- المؤسسات المتمتصبة بالمراكز الجهوية للفصل عن بعد
Formation de base en TIC:							التكوين الأساسي في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال:
- Pourcentage des étudiants inscrits dans les filières TIC		17,2%	15,3%	13,7%	13,4%	13,8%	- نسبة الطلبة المسجلين في شعب تكنولوجيا المعلومات والإتصال
- Pourcentage des diplômés en TIC		15,3%	14,7%	12,7%	15,4%	16%	- نسبة خريجي مؤسسات التعليم العالي في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال